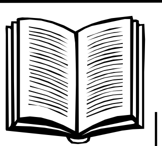
التَّنبيهات الجليّة
على الأخطاء العقديّة في
شروحِ كُتُبِ السُّنّة النبوية


التنبيهات الجلية
على الأخطاء العقدية
في شروح كتب السنة النبوية
في كتابَي
تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي
وعون المعبود شرح سنن أبي داود
المؤلف
أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه



مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد..

فهذه هي الطبعة الثانية لكتاب (**التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتابَي: «تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي»، و«عون المعبود شرح سنن أبي داود»**)، وقد قمتُ فيه بتصويب كثير من الأخطاء المطبعية، وأضفتُ إليه كثيرًا من النقولات المهمة عن أئمة السلف ومن سار على طريقتهم واقتفى أثرهم، والتي لا يستغني عنها صاحب سُنَّة واتِّباع.

وأسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه، موافقًا فيه لسنَّة نبيِّه ﷺ، وأسأل الله أن يحيينا على الإسلام والسُّنَّة، وأن يميتنا عليها، وأستغفر الله من كلِّ ذنبٍ وخطيئة، وصلَّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المؤلف
أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان
١٤٣٤/٣/١هـ

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فهذه هي الحلقة الأولى من: «**سِلسِلة التّنبيهات الجليّة على الأخطاء العقديّة في شروحِ كُتُبِ السُّنّة النبوية**».

وهو يتناولُ نقدَ شرحٍ شَائعٍ بين طلبة العلم من شُروح الكُتُبِ السَّتَةِ ألَا وهو: «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي».

لـمحمد بن عبد الرحمن **المباركفوري** (١٣٥٣هـ).

وهو من الشُّروح التي يعتقد كثيرٌ من طَلبةِ العلمِ أنّ **المباركفوري** قد سَلَكَ فيها طريقة أهل السُّنَّةِ والجماعة في الكلامِ على مسائل الاعتقاد، وخَاصّةً المسائل المُتعلِّقة بباب الأسماءِ والصِّفات.

وعند تَتَبُّعِي لكلام الشَّارحِ في أبواب الاعتقاد وجدته قد اضطرب كثيرًا في باب الأسماء والصِّفات كحالِ كثيرٍ من المُتأخِّرين!!

١ ـ فتارةً يُقرِّرُ عقيدة أهل السنة والجماعة كما قرّرها الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ﴿ وتارةً يميل إلى التّأويل الباطل للصِّفَةِ من صفات الله ﷻ في مَوطنٍ!

٣ ﴿ وفي مَوطنٍ آخر يُثبتها ويتعقّب من يتأوّلها!

٤ ﴿ وتارة ينقل كلام أهل التأويل والتعطيل في صِفات الله تعالى ويقرّه ولا يتعقّبه بشيءٍ.

٥ ﴿ وتارةً ينقل كلام المفوِّضة للصِّفات، ويعتقد أنّه مذهب أهل السُّنّة والجماعة، فيقرّره ويُوصي باتباعه!

ولما أطلعتُ بعض طلبه العلمِ على هذه المواطن تعجَّب كثيرًا من ذلك المنهج من الشَّارحِ، وأشار عليّ بجمعها وإخراجها لطلبة العلم؛ إذ «الدين النصيحة لله ﷻ ولرسوله و لأئمة المسلمين وعامتهم» كما قال رسول الله ﷺ.

فاستخرتُ الله تعالى في ذلك، وقمتُ بجمع بعضها، ولم أستقصها!

وإنما أردتُ إيقاف طالب العلم على بعض التأويلات، والمخالفات لمعتقد أهل السُّنة والجماعة في هذا الشَّرحِ: حتَّى يحذرها، ويحذر نظائرها، فلا يقبل كلام شارحٍ مَا في مَسائل السُّنة والاعتقاد حتَّى يعرضه على مُعتقد أهل السُّنة والجماعة، أو على أهل العلم ممن عُرِفَ بسلامة المعتقد واتباع السَّلف الصَّالح رحمهم الله تعالى.

وقد قدّمتُ هذه التنبيهات بخلاصة مُعتقد أهل السُّنة والجماعة في نصوص الصِّفات:

﴿ إمرارها كما جاءت.

﴿ ونهيهم عن تفويض معانيها، أو تأويلها عن حقيقتها.

﴿ وإنكارهم على من شبهها بصفات خلقه، أو أنكر وجحد حقيقتها.

❁ **وأما هذه التنبيهات على أخطاء الشَّارح :**

فإني قد سلكتُ فيها مسلك الاختصار، وتَرْك الإطالة، فليس هذا مكان بسطها، ومن أراد الإطالة فعليه بكتب المطوَّلات من كُتُبِ عقائد أهل السُّنة: كـ «السُّنة» لعبد الله بن أحمد، و«الشَّريعة» للآجري، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة، واللالكائي رحمهم الله تعالى.

وأحذِّرك أيها السُّني؛ فإيَّاك والنَّظر في كُتُبِ أهل الكلام، فقد أجمع أهل السُّنة والجماعة على ذَمِّها، والنَّهي عن النظر فيها لما فيها من التلبيس والتشكيك الذي يجعل الحليم حيران.

أسأل الله ﷻ أن يعصمنا وإيّاكم من الفِتنِ ما ظهر منها وما بطن، وأن يجنبنا البدع وأهلها، وأن يوفقنا لحبِّ السُّنَّة وأهلها والعمل بها، وأن يثبتنا عليها حتى نلقاه.

وصلَّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

كتبه
أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه
adelalhmdan@gmail.com
ص ب (٥٠١٧٢)، الرمز (٢١٥٢٣) ــ جدة

المبحث الأول:

إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت بلا كيف(١)

أجمع أهل السُّنة والجماعة على إمرار نصوص الصِّفات كما جاءت، وأنَّه لا يُخاض فيها بشيءٍ من التأويل، والتحريف، والتعطيل.

ومما جاء عنهم في ذلك:

١ قال الأوزاعي (١٥٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: كُنَّا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السُّنة من صفاته جل وعلا.

[«الأسماء والصفات» (٨٦٥). قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٥/٣٩): رواه البيهقي، وإسناده صحيح]

٢ قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: كان الزُّهري (١٢٤هـ)، ومكحول (١١٣هـ) يقولان: أمرُّوا الأحاديث كما جاءت.

[رواه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (٧٣٥)]

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ «اجتماع الجيوش» (ص١٩٩): مراد السلف بقولهم: (بلا كيف) هو نفي التأويل، فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل، فإنهم هم الذين يثبتون كيفيةً تُخالف الحقيقة، فيقعون في ثلاثة محاذير؛ نفي الحقيقة، وإثبات التكييف بالتأويل، وتعطيل الرب تعالى عن صفته التي أثبتها لنفسه.

وأما أهل الإثبات فليس أحدٌ منهم يكيّف ما أثبته الله لنفسه، ويقول: كيفية كذا وكذا حتى يكون قول السَّلف بلا كيف ردًّا عليه، وإنَّما ردّوا على أهل التأويل الذي يتضمن التحريف والتعطيل، تحريف اللفظ وتعطيل معناه. اهـ

٣ ـ قال الوليد بن مُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سألت الأوزاعيّ (١٥٧هـ)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، وسُفيان الثوري (١٦١هـ)، والليث بن سعد (١٧٥هـ) عن هذه الأخبار التي فيها الصِّفات، فقالوا: أمرُّوها كما جاءت.

[رواه الآجري في «الشريعة» (٧٢٠)، والدارقطني في «الصفات» (٦٧)]

قال يحيى بن عمّار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهؤلاء أئمّة الأمصار: فمالك إمام أهل الحجاز، والثوريّ إمام أهل العراق، والأوزاعيّ إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر والمغرب.

[رواه ابن قدامة المقدسي في «ذم التأويل» (٢٥)]

٤ ـ عن جعفر بن عبد الله قال: جاء رجلٌ إلى مالك بن أنس (١٧٩هـ) يسأله عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، قال: فما رأيته وجد من شيءٍ كوجده من مقالتِهِ، وعلاه الرَّحضاء ـ يعني: العرق ـ وأطرق، وجعلنا ننظر ما يأمر به فيه، ثم سُرِّي عن مالك، فقال: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجبٌ، والسُّؤال عنه بدعةٌ، وإني لأخاف أن تكون ضالاً. ثم أَمَرَ به فأُخرِجَ.

[رواه الدارمي في «الردِّ على الجهمية» (١٠٤)، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٢٤ و٢٥ و٢٦)]

٥ ـ قال وكيع (١٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: نُسلِّم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول كيف هذا؟ ولم جاء هذا؟

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٢)]

٦ ـ قال أحمد بن نصر: سألت سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) ـ وأنا معه في منزلِهِ بعد العتمة ـ فجعلت أُلِحُّ عليه في المسألة.

فقال: دعني أتنفَّس.

فقلت له: يا أبا محمد، إني أُريد أن أسألك عن شيءٍ، فقال: لا تسأل.

فقلت: لا بُدَّ من أن أسألك، إذا لم أسألك فمن أسأل؟

فقال: هات، سل.

فقلت: كيف حديث عُبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ: «**إنَّ الله يحملُ السَّمواتِ على إصبعٍ، والأرضين على إصبعٍ**».

وحديث: «**إن قلوبَ بني آدم بين إصبعين من أصابعِ الرحمن**».

وحديث: «**إن الله ﷻ يعجب ـ أو يضحك ـ ممن ذكره في الأسواق**».

فقال سفيان: هي كما جاءت، نُقرّ بها، ونحدِّثُ بها بلا كيف.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٣)، وانظر «العلو» للذهبي (٣٨٤)]

٧ ـ قال يحيى بن معين: شهدت زكريّا بن عديّ يسأل وكيع بن الجراح، فقال: يا أبا سفيان، هذه الأحاديث يعني مثل: «الكرسي موضع القدمين»، ونحو هذا؟

فقال وكيعٌ: أدركت إسماعيل بن أبي خالد، وسُفيان، ومسعرًا، يُحدِّثون بهذه الأحاديث ولا يُفسرون شيئًا.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٥٨)]

٨ ـ روى يزيد بن هارون (٢٠٤هـ) رحمه الله في مجلسه حديث إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه في الرُّؤية وقول النبي ﷺ: «**إنّكم تنظرون إلى ربكم كما تنظرون إلى القمر ليلة البدر**».

فقال له رجلٌ في مجلسه: يا أبا خالد، ما معنى هذا الحديث؟!

فغضب، وحرد، وقال: ما أشبهك بصبيغ، وأحوجك إلى مثل ما فُعِلَ به، ويلك! ومن يدري كيف هذا؟ ومن يجوز له أن يجاوز هذا القول الذي جاء به الحديث، أو يتكلم فيه بشيء من تلقاء نفسه إلَّا من سفه نفسه واستخف بدينه؟ إذا سمعتم الحديث عن رسول الله ﷺ فاتَّبعوه ولا تبتدعوا فيه، فإنكم إن تبعتموه، ولم تماروا فيه سَلِمْتم، وإن لم تفعلوا هلكتم.

[رواه الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٨٢)]

قلت: الرَّجلُ يسأل عن الكيفية، ولهذا غضب يزيد بن هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقال: ويلك! ومن يدري كيف هذا؟ وأما معنى النّظر فظاهرٌ عند أهل السُّنة لا يحتاج إلى سؤال. والله أعلم.

٩ ـ قال أبو عُبيد القاسم بن سلام (**٢٢٤هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وذكر الباب الذي يروى في «الرؤية»، «والكرسيّ موضع القدمين»، «**وضَحِكَ ربُنا من قُنوط عباده وقُرب غَيره**»، «وأين كان ربُّنا قبل أن يخلق السَّماء؟»، «**وأن جهنمَ لا تمتلئ حتى يضع ربك** عَزَّوَجَلَّ **قدمه فيها فتقول: قط قط**»، وأشباه هذه الأحاديث.

فقال: هذه الأحاديث صحاحٌ، حملها أصحاب الحديث، والفقهاء بعضهم على بعض، وهي عندنا حقٌّ لا شك فيها؛ ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قُلنا: لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٥٧)]

المراد منه: تفسيرها بتفسيرات الجهمية التي ينفون بها حقيقة الصِّفات. كما سيأتي.

١١ ـ قال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل (**٢٤١هـ**) سُئِلَ عن حديث هِشام بن عَمّار أنّه قرأ عليه حديث: «**تجيء الرَّحمُ يومَ القيامةِ فتتعلق بالرَّحمن**» فقال: أخاف أن تكون قد كفرت.

فقال: هذا شَاميّ، ما له ولهذا؟ قلت: ما تقول أنت؟

قال: يمضي الحديث على ما جاء.

[«إبطال التأويلات» (ص٢١٨)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/٢٠٩)]

١٢ ـ وقال المرُّوذيّ سألتُ: أبا عبد الله: «**يَضَعُ قَدَمَهُ**»؟

فقال: نُمِرُّها كما جاءت.

[«الإبانة» لابن بطة (٣/٣٣١)]

١٣ ـ قال إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: قال لي عبد الله ابن طاهر: يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تَروونها في النُّزول، ما هي؟!

قال: قلتُ: أيّها الأمير! هذه الأحاديث جاءت مجيء الأحكام، الحلال والحرام، ونقلها العُلماء، ولا يجوز أن تُردّ، هي كما جاءت بلا كيف.

فقال عبد الله بن طاهر: صدقتَ، ما كنت أعرف وجوهها حتّى الآن.

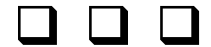
وفي رواية: قال: رواها مَن روى الطَّهارة، والغسل، والصَّلاة، والأحكام، وذكر أشياء، فإن يكونوا مع هذه عدولًا، وإلَّا فقد ارتفعت الأحكام، وبطل الشَّرع. فقال: شَفاكَ الله كما شفيتني ـ أو كما قال ـ.

[«بيان تلبيس الجهمية» (٤٣٩/١)]

١٤ ـ عن أبي زُرعة الرَّازي (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه لما سُئِلَ عن تفسير قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، فقال: تفسيره كما يُقرأ، هو على العرش، وعلمه في كل مكان، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله.

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥٠/٥)]

١٥ ـ قال التيمي الأصبهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الحُجة في بيان المحجة» (١/ ١٢٨): الكلام في صفات الله عَزَّ وَجَلَّ ما جاء منها في كتاب الله، أو رُوِي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ، فمذهب السلفِ رحمة الله عليهم أجمعين: إثباتها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، وقد نفاها قومٌ فأبطلوا ما أثبته الله، وذهب قومٌ من المثبتين إلى البحث عن التكييف، والطّريقة المحمودة: هي الطّريقة المتوسطة بين الأمرين؛ وهذا لأن الكلام في الصِّفات فرع على الكلام في الذَّات، وإثبات الذَّات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وإنما أثبتناها لأن التَّوقيف وَرَدَ بها، وعلى هذا مضى السَّلف. اهـ.



المبحث الثاني:

بُطلان مذهب أهل التـفويض في صفات الرَّبِّ ﷻ

«التَّفويض: هو صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوّض علمه إلى الله تعالى بأن يقال: الله أعلم بِمُراده».

[«مذهب التفويض» (ص١٥٢)]

وهذا المعنى باطل، وهو المراد بالتفويض عند المتكلمين مِن أهل البدع.

فالتفويض عند المتكلِّمين من أهل البدع ما جمع:

١ ـ أن ظاهر النصوص الواردة في الصِّفات غير مراد.

٢ ـ أن النصوص مُجهولة المعنى بالنسبة لنا، فيكون الإيمان بمجرد الألفاظ الواردة، من غير اعتقاد ما دلَّت عليه.

وقد بنوا مذهبهم الباطل على أصلين:

أ ـ أن هذه النصوص مِن المتشابه.

ب ـ أن للمتشابه تأويلاً لا يعلمه إلَّا الله تعالى.

[«مختصر الصواعق» (١/١٤٦)]

وقد ادعى كثيرٌ من مُتأخِّري الأشاعرة، وغيرهم من أهل البدع والأهواء نسبة تفويض معاني نصوص الصِّفات إلى السَّلف الصَّالح من

القرون الثلاثة المُفضلة، حتَّى قالوا مقالتهم الفاسدة المشهورة: (مذهب السَّلفِ أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم). والتي مضمونها:

«استجهال السَّابقين الأوَّلين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أُمِّيين بمنزلة الصَّالحين مِن العامَّة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفُضلاء حازوا قصب السَّبق في هذا كله».

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/١٠)]

ثم هم يستدلون على باطلهم هذا بما سبق من كلام السَّلف الصَّالح بالأمر بإمرار الصِّفات، وترك التَّعرض لتفسيرها، والكلام فيها.

ولا يخفى على السُّني ـ الذي وفقه الله تعالى لمعرفة الهدى ـ بُطلان مذهب المفوضة ـ أهل التّجهيل ـ وضلاله، ومناقضته لكثيرٍ من نصوص الصَّريحة الصَّحيحة في إثبات حقيقة الصِّفات اللائقة به تبارك وتعالى، وأن لَازِمَ مذهبهم ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ الله في «درء التعارض» (٢٠٧/١ ـ ٢٠٨): (فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النُّصوص، ولا الملائكة، ولا السَّابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنّصوص المثبتة للأمر والنهي، والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدحٌ في القرآن والأنبياء، إذا كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنّه جعله هُدىً وبيانًا للنّاس، وأمر الرسول ﷺ أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يُبيّن للنّاس ما نُزِّل إليهم، وأمر بتدبُّرِ القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه ـ وهو ما أخبر به الربّ عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكلِّ شيء، وهو بكلِّ شيءٍ عليم، أو عن كونه أمر ونهى، ووعد وتوعد، أو

عمّا أخبر به عن اليوم الآخر ـ لا يعلم أحد معناه، فلا يُعقَلُ ولا يُتدبَّر، ولا يكون الرسول ﷺ بيَّنَ للناس ما نُزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير فيقول كلّ مُلحدٍ ومبتدع: الحقُّ في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مُشكلةٌ مُتشابهةٌ لا يَعلمُ أحدٌ معناها وما لا يعلم أحدٌ معناه لا يجوز أن يُستدلّ به.

فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهُدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول: إنّ الهُدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنا نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً عن أن يبيّنوا مرادهم، **فتبيّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم مُتبعون للسُّنة والسَّلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد). اهـ**

قلت: واعلم أن حقيقة مذهب المفوضة لمعاني نصوص الصِّفات إنما هو تعطيل الربّ ﷻ عن صفات الكمال، ونعوت الجلال، فالتّفويض أخو التأويل الذي يتضمن تعطيل الصِّفات، وتحريف النّصوص كما سيأتي.

فالمفوض «لا يُثبت لله الصِّفات بل ينفيها؛ لأنه يقول: ظاهر نصوص الصِّفات غير مُرادٍ، فهو ينفي العلوّ، والاستواء، والنزول، واليدين، والغضب، والرِّضا ونحوها من الصِّفات؛ ويقول: إنّ النّصوص لا تدلُّ على هذه، وهي غير مرادةٍ منها، وأن المراد غير معلومٍ، فقد وقع المفوِّض في التّعطيلِ من هذه الجهة من حيث لا يشعر، كما وقع الجهل بصفات الله وتجهيل السَّلف».

[«الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات» (١٩٦/٢)]

ومما يدلُّ على بُطلان مذهب المفوضة؛ ما دل من الأحاديث على إثبات حقيقة الصفات، وكلام السلف الصريح من أن للنصوص الصفات معانٍ وتفسيرات تُفسر على مُقتضى لغة العرب الذي أُنزل القرآن بها؛ ومن ذلك:

١ ـــ قال عبد الله بن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المسند» **(٣/ ١٢٥)**: حدثني أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نا معاذ بن معاذ، نا حماد بن سلمة، نا ثابت البناني، عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: قال هكذا: ـ يعني: أخرج طرف الخنصر ـ.

قال أبي: أراناه معاذ، فقال له حُميد الطَّويل: ما تُريد إلى هذا يا أبا محمد؟ قال: فضرب صدره ضربةً شديدة، وقال: من أنت يا حُميد؟ وما أنت يا حُميد؟ حدثني به أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، تقول أنت: ما تُريد إليه ؟!

حدثني أبي قال: حدثني من سمع معاذًا يقول: وددت أنه حبسه شهرين ـ يعني: لحميد ـ.

[رواه ابن خُزيمة في «التوحيد» (١٦٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩٠،٤٩١). قال الخلال: هذا إسناد صحيح لا علّة فيه، «تفسير ابن كثير» (٢/٢٥٤ ـ ٢٥٥)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي]

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [«الصواعق المرسلة» **(٣/ ١٠٣٣)**]: ومَعلومٌ أن الذي أصار الجبل إلى هذا الحال ظهور هذا القدر من نور الذَّات له بلا واسطة، بل بتجلي ربه سبحانه له. اهـ

٢ ـــ عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: جاء حَبْر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجدُ: أن الله يجعل السموات على إصبعٍ، والأرضين على إصبعٍ، والشجرَ على إصبعٍ، والماء والثّرى على إصبعٍ، وسائر الخلائق على إصبعٍ، فيقول: أنا الملِكُ، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقًا لقول الحَبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزُّمَر: ٦٧].

[رواه البخاري (٤٨١١) (٧٤١٤)، ومسلم (٢٧٨٦)]

وفي رواية عند الترمذي **(٣٢٤٠)**: إذا وضع الله السموات على ذه، والأرض على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه.

وأشار أبو جعفر محمد بن الصلت بخنصره أولاً، ثم تابع حتَّى بلغ الإبهام، فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١].

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمهما الله في [«السُّنة» (٤٧٣)]: قال أبي رَحِمَهُ اللهُ: جعل يحيى يُشير بأصابعه، وأراني أبي كيف جعل يُشير بأصبعه، يضع أصبعًا، أصبعًا حتَّى أتى على آخرها. اهـ.

٣ عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ۝٥٨﴾ [النِّساء: ٥٨] رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه.

قال أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها ويضع إصبعيه.

قال أبو يونس ـ أحد رجال سند الحديث ـ: قال المقرئ: يعني: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ۝٥٨﴾ [النِّساء: ٥٨] يعني: أن لله سمعًا وبصرًا.

[رواه أبو داود (٤٧٢٨)]

قال أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: وهذا ردٌّ على الجهمية.

قلت: والمفوِّضة الذين لا يُثبتون حقيقة الصِّفات.

٤ عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «**يأخذ الجبار سمواته وأرضه بيديه**»، وقبض رسول الله ﷺ يديه، وجعل يقبضهما ويبسطهما، قال: ثم يقول: «**أنا الرحمن، أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟**» وتمايل رسول الله ﷺ عن يمينه وعن شماله، حتَّى نظرت إلى المنبر يتحرَّك من أسفل شيء منه، حتى إني لأقول: أساقط هو برسول الله ﷺ؟

[رواه مسلم (٤/٢١٤٨، ٢١٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٨٩)، وابن ماجه (١٩٨)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤/٢٧)]

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في [«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٤٠١)]: ولما أخبرهم رسول الله ﷺ جعل يقبض يديه ويبسطها تحقيقًا للصِّفة لا تشبيهًا لها كما قرأ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ١٣٤﴾ [النِّسَاء: ١٣٤]، ووضع يديه على عينيه وأذنه تحقيقًا لصفة السَّمع والبصر، وأنهما حقيقتان لا مجازًا. اهـ

تنبيه:

دلت النصوص السَّابقة على جواز اقتران إثبات الصِّفة لله تعالى مع الإشارة إليها بالفعل، وقد تلقَّى أهل العلم من أهل السُّنة والجماعة هذه النصوص بالقبول، والاحتجاج بها على أهل البدع والأهواء من معطلة الصِّفات، وبيَّنوا أن المراد منها إثبات حقيقة الصِّفة، وأنه ليس فيها تمثيل، ولا تشبيه لصفات الله تعالى بصفات خلقه، تعالى الله عما يقوله المبطلون علوًّا كبيرًا.

وعليه، فلا محظور على من اتبع الحديث، وأشار إلى ما أشر إليه النبي ﷺ عند ذكر السَّمع والبصر، وغيرها مما ثبت به النصُّ كما فعل ذلك السَّلف الصَّالح رحمهم الله.

وأما ما رُوي من النهي عن ذلك عن بعض أئمة أهل السُّنة فلا يثبت ذلك عنهم، وعلى فرض ثبوته فقد ثبتت عن النبي ﷺ الإشارة ولنا فيه أُسوة حسنة.

ومما يدل على بطلان مذهب المفوضة: تصريح السلف بأن لنصوص الصفات تفسيرًا يُعلم من كلام العرب الذي خاطبنا الله تعالى بها، وتفسيرهم لكثيرٍ من نصوص الصفات؛ ومن ذلك:

١ ـ قال سفيان بن عُيينة (١٩٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات، والرؤية، حقٌّ نؤمن بها، ولا نُفسرها إلَّا ما فُسّر لنا من فوق.

[رواه ابن منده في «كتاب التوحيد» (٨٩٧)]

٢ قال أحمد بن حنبل (**٢٢٤هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة عبدوس: ..ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كُفي ذلك، وأحكم له، فعليه الإيمان به، والتسليم له، مثل حديث: الصَّادق والمصدوق، وما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرَّؤية كلّها، وإن نبت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع؛ فإنَّما عليه الإيمان بها، وأن لا يُرد منها جزءًا واحدًا .. إلخ.

[رواه اللالكائي (١/١٥٦)]

٣ قال الترمذي (**٢٧٩هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في [«السنن» (**٣/ ٥٠**)]: وقد ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ في غير موضعٍ من كتابه: اليد، والسَّمع، والبصر، فتأوَّلت الجهمية هذه الآيات، ففسَّروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا: إنّ الله لـم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنّ معنى اليد ها هنا القوة. اهـ

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ [«مجموع الفتاوى» (**١٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨**)]: فالسَّلف مِن الصَّحابة والتَّابعين، وسائر الأُمَّة قد تكلَّموا في جميع نصوص القرآن ـ آيات الصِّفات وغيرها ـ وفسَّروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث كثيرة توافق القرآن. اهـ

ومن ذلك:

١ قال مجاهد (**١٠٣هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير «استوى»: علا على العرش.

[أخرجه البخاري عنه معلقًا (٤/٣٨٧) (باب وكان عرشه على الماء)]

٢ وعن الحسن (**١١٠هـ**)، وأبي العالية (**٩٣هـ**) رحمهما الله في تفسير ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فُصّلَت: ١١]: ارتفع.

[انظر: «صحيح البخاري» (٤/٣٨٧)، و«العلو» للذهبي (٩)]

٣ وفسَّر مجاهد، ومقاتل، وابن المبارك رحمهم الله، الاستواء: بالاستقرار.

[انظر: «مختصر الصواعق» (٢/١٤٣)، و«تفسير البغوي» (٢/١٦٥)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/٥٩١)].

تنبيه:

يستدل كذلك المفوضة على مذهبهم الباطل بما جاء عن بعض السَّلف من نفي معاني الصِّفات في معرض كلامهم عنها؛ كرواية حنبل قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروى: «**إن الله تبارك وتعالى ينـزل كل ليلةٍ إلى السماء الدنيا**» ، و«**أن الله يُرى**» ، و«**إن الله يضع قدمه**» وما أشبهه؟ فقال أبو عبد الله: نُؤمن بها، ونُصدق بها، ولا كيف ولا معنى.

[رواه الخلال في «السُّنة»، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/١٤٣)]

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ عن هذه الشُّبهة كما في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٦٣)] فقال: والمنتسبون إلى السُّنة من الحنابلة وغيرهم، الذين جعلوا لفظ: «التأويل» يعمُّ القسمين، يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل: (ولا كيف، ولا معنى). ظنّوا أن مراده أنّا لا نعرف معناها.

وكلام أحمد صريحٌ بخلاف هذا في غير موضع، وقد بيّن أنه إنما يُنكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله، وصنّف كتابه في «الرد على الزَّنادقة والجهمية فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأوّلته على غير تأويله» فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون: معنى هذه الآية كذا. والمكيفون يثبتون كيفية، يقولون: إنَّهم علموا كيفية ما أخبر به من صفات الرب.

فنفى أحمد قول هؤلاء، وقول هؤلاء؛ قول المكيّفة الذين يدّعون أنهم علموا الكيفية، وقول المحرِّفة الذين يُحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون معناه كذا وكذا. اهـ.

قلت: وقد بسطت الكلام عن مسائل التفويض والرد على شبههم في كتابي «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلٰهية والرد على المفوضة والمشبِّهة والجهمية» المبحث (١٢) من ص (٢٦٣) إلى (ص٣٠٣).



المبحث الثالث:

نهي أهل السُّنة عن تأويل الصفات

اعلم أن للتأويل ثلاثة معانٍ:

١ - التأويل بمعنى التفسير، وهو المراد في اصطلاح أهل التفسير وغيرهم من السَّلف، ومنه قول ابن جرير وغيره: القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا.

٢ - التأويل بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

٣ - التأويل عند الـمُتأخِّرين من أهل الكلام الذي هو بمعنى: صرف اللفظ عن ظاهره.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلِّمين فمرادهم بالتأويل: صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا هو الشائع في عرف المتأخِّرين من أهل الأصول والفقه .. وقد حكى غير واحد إجماع السَّلف على عدم القول به. ثم أطال في بيان أنواعه وبطلانها.

[انظر: «مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (٢٨/١ وما بعدها)]

فأهل التأويل يقولون: «لم يرد منا اعتقاد حقائقها؛ وإنما أُريد منّا تأويلها بما يخرجها عن ظاهرها وحقيقتها. فتكلفوا لها وجوه التأويلات

المستكرهة والمجازات المستنكرة التي يَعلمُ العقلاء أنها أبعد شيء عن احتمال ألفاظ النصوص لها، وأنها بالتحريف أشبه منها بالتفسير».

[«الصواعق المرسلة» (٣/٩١٩ ـ ٩٢٠)]

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [«عيون الرسائل» (٢/ ٥٦١)]: والتأويل في عُرف هؤلاء، صرف الكلام عن ظاهره وعن المعنى الرَّاجح إلى المعنى المرجوح، ومن سلك هذه الطريقة في أخبار الرسول ﷺ، ونصوص القرآن، فقد فتح على نفسه باب الإلحاد والزَّندقة، وليس في كلام الله، وكلام رسوله ما ظاهره ومعناه الرَّاجح غير مراد؛ لأن الظاهر هو اللائق بحال الموصوف، وبلغة المتكلم وعرفه، لا ما يظنه الأغبياء الجُهَّال مما لا يصح نسبته إلى الله ورسوله. اهـ

ولهذا اشتدَّ نكير أهل السُّنة والجماعة على مؤولة الصِّفات، ممن ينكرون حقيقة معانيها اللائقة به سبحانه، بحملها على المجاز، أو المشاكلة، وغيرهما من المصطلحات المحدثة التي اتخذوها ذريعةً لتعطيل حقيقة صفات الرب ﷻ. وسمّوا ذلك التّعطيل المحدث لصفات الربّ ﷻ ـ من باب التلبيس والتّمويه على العامة ـ: «تنـزيهًا» من قبيل تسمية الشيء بغير اسمه، كما سمّوا إثبات صفات لله تعالى على ما يليق به ﷻ: «تشبيهًا وتجسيمًا» كما سيأتي.

والمتتبع لأقوال أهل السُّنة والجماعة في باب الإنكار على أهل التأويل يجدهم كثيرًا ما ينسونهم إلى الجهمية أعداء السُّنة والتوحيد؛ لأن حقيقة كلام الجهمية يدور على التكذيب والتعطيل لنصوص الكتاب والسنة؛ والتأويل المحدث الذي اصطلح عليه أهل التأويل من صرف اللفظ عن ظاهره، هو في حقيقته نوع من التَّكذيب.

قال ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤٧١هـ) في «الرد على الجهمية»: التأويل عند أهل الحديث نوع من التكذيب.

[انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/٣١)]

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «اجتماع الجيوش» (ص٢٢١): وليس مقصود السَّلف بأن من أنكر لفظ القرآن يكون جهميًا مبتدعًا، فإنه يكون كافرًا زنديقًا، وإنّما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته. اهـ

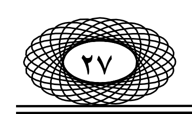
واعلم أن القول بتأويل وتحريف نصوص الصفات وصرفها عن حقيقتها اللائقة بالله تعالى مع ترك التصريح بإنكارها، إنّما هو من مكرِ بعض طوائف الجهمية، فإنّهم لو صرّحوا بإنكارها كغلاتهم لافتضحوا عند العامّة والخاصّة، ولكنّهم ذهبوا إلى تأويلها وتحريفها حتى تروج بدعتهم على العامّة ويكونوا بذلك قد ردوها بلُطفٍ ومَكرٍ.

قال عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض على المريسي الجهمي العنيد» (ص٥٥٨): وبلغنا أن بعض أصحاب المريسي قال له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في ردّ مذهبنا مما لا يمكن التكذيب بها؛ مثل: سفيان، عن منصور، عن الزُّهري. والزُّهري، عن سالم، وأيوب وابن عون، عن ابن سيرين، وعَمرو بن دينار عن جابر، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما أشبهها؟

قال: فقال المريسي: لا تردّوه فتفتضحوا؛ ولكن غالطوهم بالتأويل فتكونوا قد رددتموها بلطف إذا لم يمكنكم ردها بعُنف. اهـ

قال ابن قُدامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص٣٥): ولا نعلم من أهل البدع طائفة يكتمون مقالتهم، ولا يتجاسرون على إظهاره، إلَّا الجهمية والأشعرية. اهـ

قلت: ولهذا تجد كثيرًا ممن صنف في «السُّنة»، و«الردّ على الجهمية» مِن أهل السُّنة والجماعة يحكي هذه التأويلات الموجودة عند كثير من مُتأخِّري الأشاعرة وينسبها إلى الجهمية كما فعل الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض على المريسي».



قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٥٤):

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي النَّاس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب «التَّأويلات»، وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرّازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلق غير هؤلاء مثل: أبي علي الجبائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء التأويل وإبطاله أيضاً، ولهم كلام حسن في أشياء. فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدلُّ على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه «ردّ عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم ردّ ذلك عثمان بن سعيد بكلامٍ إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم.

ثم إذا رأى الأئمة ـ أئمة الهدى ـ قد أجمعوا على ذم المرِّيسيّة، وأكثرهم كفَّروهم، أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول السَّاري في هؤلاء المتأخِّرين هو مذهب المريسية، تبيَّن له الهدى لمن يريد الله هدايته، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله. اهـ

ولهذا نسب أهل السنة والجماعة الأشاعرة مؤولة الصِّفات إلى التعطيل تارة، وإناث الجهمية تارة، وبالجهمية تارةً أُخرى.

﴿ قال يحيى بن عمّار (٤٢٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: المعتزلة: الجهمية الذّكور، والأشاعرة: الجهمية الإناث.

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٥٩/٦)].

﴿ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في [«الفتاوى الكبرى» (٦/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢): وكذلك الجهمية ثلاث درجات:

فشرُّها الغالية الذين ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا: هو مجاز، فهو في الحقيقة عندهم ليس بحيٍّ، ولا عالم، ولا قادر، ولا سميعٍ، ولا بصيرٍ، ولا متكلمٍ، ولا يتكلم.

والدَّرجة الثانية من التّجهم: هو تجهم المعتزلة ونحوهم، الذين يقرون أسماء الله الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته. وهم أيضًا لا يقرّون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة بل يجعلون كثيرًا منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

وأما الدّرجة الثالثة: فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع من التّجهم، كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية، أو غير الخبرية، ويتأولونها كما تأول الأولون صفاته كلها .. وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه و الكلام ... اهـ

﴿ وقال الشَّيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «مسائل كتاب التوحيد» (ص٧٧٧):

المسألة العشرون: إثبات الصفات خلافًا للأشاعرة المعطلة. اهـ

﴿ وقال الشَّيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتاوى» (٢٠١/١): .. وهذا من مُعتقد الأشاعرة، ومن المعلوم أنه شُعبة من المذهب الجهمي الوبي. اهـ

أقوال أهل السُّنة في ذم أهل التأويل ووصمهم بالجهمية

هذه بعض أقوال أئمة أهل السُّنة والجماعة في النَّهي عن التَّأويل، وذمِّه، ووصف أهله بالجهمية، والتعطيل:

١ ـ قال شاذ بن يحي رَحِمَهُ اللهُ: سمعت يزيد بن هارون (**٢٠٦هـ**) رَحِمَهُ اللهُ وقيل له: من الجهمية؟

قال: من زعم أنّ الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقرّ في قلوب العامة فهو جهمي.

[رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنة» (٥٦)]

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: والذي تقرر في قلوب العامة: هو ما فطر الله تعالى عليه الخليقة من توجهها إلى ربها تعالى عند النوازل، والشدائد، والدعاء، والرغبات إليه تعالى نحو العلو لا يلتفت يمنة، ولا يسرة، من غير مُوقِف وَقَّفهم عليه، ولكن فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما من مولود إلَّا وهو يُولد على هذه الفطرة حتى يُجَهِّمَه ويَنقُلَه إلى التعطيل من يُقَيِّضُ له .. اهـ.

[«اجتماع الجيوش» لا بن القيم (١/١٣٤)]

٢ ـ قال المرُّوذِي رَحِمَهُ اللهُ: سألت أبا عبد الله ـ أحمد بن حنبل ـ (**٢٤١هـ**): عن عبد الله التيمي قال: هو صدوق وقد كتبت عنه شيئًا من الرقائق، ولكن حُكي عنه أنه ذكر حديث الضحك، فقال: مثل الزَّرع إذا ضحك وهذا كلام الجهمية.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» قسم «الرد على الجهمية» (٣/١١١) (٨٣)]

٣ ـ قال إبراهيم بن أبان الموصلي: سمعت أبا عبد الله ـ أحمد ابن حنبل ـ وجاءه رجل فقال: إني سمعت أبا ثور يقول: إن الله خلق آدم على صورة نفسه.

فأطرق طويلاً، ثم ضرب بيده على وجهه ثم قال: هذا كلام سوء. هذا كلام جهم. هذا جهمي، لا تقربوه.

[«طبقات الحنابلة» (٩٣/١)]

٤ ـ قال الترمذي (**٢٧٩هـ**) رَحِمَهُ اللهُ في «السُّنن» (**٣/ ٥١**): .. ذكر الله تبارك وتعالى في غير موضع من كتابه: اليد، والسَّمع، والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات، وفسّروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنما معنى اليد: القوة. اهـ

٥ ـ قال عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللهُ (**٢٨٠هـ**) في «الرد على الجهمية» (ص**٢٠١**):

قال هؤلاء ـ يعني: الجهمية ـ: ليس لله يد، وما خلق آدم بيديه، إنما يداه: نعمتاه، ورزقاه. فادعوا في يدي الله أوحش مما ادّعته اليهود ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقالت الجهمية: يد الله مخلوقة، لأن النعم، والأرزاق مخلوقة لا شكَّ فيها، وذاك محالٌ في كلام العرب، فضلاً أن يكون كُفرًا؛ لأنّه يستحيل أن يقال: خلق آدم بنعمته، ويستحيل أن يُقال: في قول الله تبارك وتعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عِمرَان: ٢٦] بنعمتك الخير؛ لأن الخير نفسه هو النعم نفسها، ومُستحيلٌ أن يُقال في قول الله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفَتْح: ١٠] نعمة الله فوق أيديهم، وإنما ذكرنا هاهنا اليد، مع ذكر الأيدي في المبايعة بالأيدي فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [الفَتْح: ١٠]، ويستحيل أن يقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] نعمتاه، فكأن ليس له إلَّا نعمتان مبسوطتان لا تُحصى نعمه، ولا تُستدرك، فلذلك قُلنا: إن هذا التأويل مُحالٌ من الكلام فضلاً أن يكون كُفرًا.

ونُكفرهم ـ أيضًا ـ بالمشهور من كُفرهم أنّهم لا يُثبتون لله تبارك وتعالى وجهًا، ولا سمعًا، ولا بصرًا، ولا علمًا، ولا كلامًا، ولا صفةً، إلّا بتأويل ضلال. اهـ

٦ ـ قال أبو العباس بن سريج (٣٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: .. لا نقول بتأويل المعتزلة، والأشعرية، والجهمية، والملحدة، والمجسمة، والمشبهة، والكرامية، والمكيفة، بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بها بلا تمثيل، ونقول: الإيمان بها واجب، والقول بها سنة، وابتغاء تأويلها بدعة.

[«اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص١٠١)]

٧ ـ قال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد» (ص١/ ١٥٩): الدّليل على أن قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أراد عزّ ذِكره باليدين، اليدين لا النّعمتين كما ادعت الجهمية المعطلة. اهـ

٨ ـ قال أبو أحمد محمد بن علي المعروف بالقصّاب (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلّ صفةٍ وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليست صفة مجازٌ، ولو كانت صفة مجاز لتحتّم تأويلها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السَّمع كذا، ولفُسِّرت بغير السَّابق إلى الإفهام، فلما كان مذهب السَّلف إقرارها بلا تأويل، عُلِّم أنها غير محمولة على المجاز، وإنما هي حقٌّ بيّنٌ.

[«السير» (١٦/ ٢١٣ ـ ٢١٤)]

٩ ـ قال أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يحكي معتقد أصحاب الحديث في [«عقيدته» (ص٢٦)]: فيقولون: إنه خلق آدم بيده كما نص سبحانه عليه في قوله عز من قائلٍ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، ولا يحرِّفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة، والجهمية ـ أهلكهم الله ـ ولا يكيفونهما بكيف، أو يشبهونهما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبّهة ـ خذلهم الله ـ، وقد أعاذ الله تعالى أهل السُّنة من التّحريف، والتّشبيه، ومنَّ عليهم بالتّعريف، والتّفهيم، حتى سلكوا سبل

التّوحيد، والتّنـزيه، وتركوا القول بالتّعليل، والتّشبيه، واتبعوا قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورىٰ: ١١]. اهـ

١٠ قال محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي (**٥٢٦هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الاعتقاد» (ص**٣١**): وإن تأوّلها ـ يعني: الصفات ـ على مُقتضى اللغة، وعلى المجاز: فهو جهمي. اهـ

١١ قال ابن قُدامة المقدسي (**٦٢٠هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في «ذم التأويل» (**٧٨**): وأمّا الإجماع؛ فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم، وكذلك أهل كل عصرٍ بعدهم، ولم ينقل التأويل إلّا عن مبتدعٍ، أو منسوبٍ إلى بدعة. اهـ.

١٢ قال ابن القيم (**٧٥١هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصواعق المرسلة» (**٢١٦/١**): والجهمية فإنَّهم سلكوا في تحريف النُّصوص الواردة في الصِّفات مسالك إخوانهم من اليهود، ولما لم يتمكّنوا من تحريف نصوص القرآن حرَّفوا معانيه، وسطوا عليها، وفتحوا باب التَّأويل لكلِّ مُلحِدٍ يكيد الدِّين. اهـ.

١٣ قال الحافظ ابن رجب (**٧٩٥هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح الباري» (**٧/ ٢٣٠**): وزعموا [أي الجهمية] أن ما وردَ في الكتاب والسُّنة مِن ذلك مع كثرتِهِ وانتشارِهِ من بابِ التَّوسُّعِ والتَّجوُّزِ، وأنه يُحملُ على مَجازاتِ اللّغة المُستبعدةِ، **وهذا من أعظمِ أبوابِ القدحِ في الشَّريعة المحكمة المُطهَّرةِ**، وهو من جنسِ حمل الباطنيةِ نصوص الإخبارِ عن الغيوبِ كالمعادِ والجنَّة والنَّارِ على التَّوسُّعِ والمجازِ دون الحقيقةِ، وحملِهم نصوص الأمر والنَّهي عن مثل ذلك.

وهذا كلّه مُرُوقٌ عن دينِ الإسلامْ ولم ينهَ علماءُ السَّلف الصَّالح، وأئمة الإسلام: كالشَّافعيّ، وأحمد، وغيرهما عن الكلام، وحذَّروا عنه إلّا خوفًا من الوقوعِ في مثل ذلك، ولو علم هؤلاءِ الأئمةُ أن حملَ النُّصوصِ على ظاهرِها كفرٌ لوجبَ تبيينُ ذلك، وتحذيرُ الأمة منه، فإنَّ ذلك مِن تمامِ نصيحةِ المسلمين، فكيف كانوا ينصحون الأُمة فيما يتعلَّقُ بالأحكام

العملية، ويدعون نصيحتهم فيما يتعلَّقُ بأصولِ الاعتقاداتِ، هذا من أبطلِ الباطلِ. اهـ.

وقال أيضًا (٧/ ٢٣٠): كان السَّلف ينسِبُون تأويلَ هذه الآياتِ والأحاديثِ الصَّحيحة إلى الجهمية. اهـ.

١٤ ـ قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد» (ص ٥٥٨):

الذي عليه أهل السُّنة والجماعة قاطبةً متقدمهم، ومتأخرهم: إثبات الصِّفات التي وصف الله بها نفسه، ووصف بها رسول الله ﷺ .. فمن جحد شيئًا مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو تأوّله على غير ما ظهر من معناه: فهو جهمي قد اتبع غير سبيل المؤمنين. .اهـ.

١٥ ـ قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «عيون الرسائل والأجوبة على المسائل» (٢/ ٧٩٥ ـ ٧٩٦): السُّؤال الأول: فيمن آمن بلفظ الاستواء الوارد في كتاب الله، لكن نازع في المعنى، وزعم أنه الاستيلاء: فهو جهميٌّ، معطلٌّ، ضالٌّ، مخالفٌ لنصوص الكتاب، والسُّنة، وإجماع سلف الأمة، وهذا القول هو المعروف عند السَّلف عن جهم، وشيعة الجهمية، فإنَّهم لم يُصرَّحوا بردّ لفظ القرآن: كالاستواء، وغيره من الصِّفات، وإنّما خالفوا السَّلف في المعنى المراد. اهـ.



المبحث الرابع:

نهي أهل السنة والجماعة عن التشبيه والتمثيل في صفات الله ﷻ

يختلف معنى التشبيه في صفات الله تعالى عند أهل السُّنة مثبتة الصفات، وعند أهل الكلام معطلة الصِّفات.

فأما معنى التشبيه عند أهل السُّنة:

﴿ قال ابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رحمه الله في «المختار في أصول السُّنة» (ص٨١): المشبهة، والمجسمة فهم الذين يجعلون صفات الله ﷻ مثل صفات المخلوقين؛ وهم كُفَّار. اهـ

﴿ وقال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (٢٣٨هـ) رحمه الله: إنّما يكون التَّشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سَمعٌ كسمعٍ، أو مثل سمع. فإذا قال: سَمعٌ كَسمعٍ، أو مثل سَمعٍ، فهذا التشبيه. وأمّاً إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ، ولا يقول كيفَ، ولا يقول مثل سَمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهًا، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورىٰ: ١١]. اهـ

[«سنن الترمذي» (٣/٥٠)]

وكما قيل لإبراهيم بن أحمد بن شاقلا (٣٦٩هـ) رحمه الله: أنتم المُشبِّهة. فقال: حاشا لله، المُشبِّهة الذي يقول: وجهٌ كوجهي، ويدٌ كيدي.

فأما نحن فنقول: له وجه كما أثبت لنفسه وجهًا، وله يدٌ كما أثبت لنفسه يدًا، وليس كمثله شيءٌ، وهو السميع البصير، ومن قال هذا فقد سلم.

[«طبقات الحنابلة» (١٣٥/٢)]

أما التشبيه عند أهل البدع مِن أهل الكلام مما يُعيّرون به أهل السُّنة فيريدون به: إثبات حقيقة صِفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسُّنة.

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الردِّ على الجهمية» (ص١٠٤ ـ ١٠٥): وزعم ـ يعني الجهم بن صفوان ـ أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدَّث عنه رسوله ﷺ كان كافرًا، وكان من المُشبِّهة، فأضل بكلامه بشرًا كثيرًا .. اهـ

وأهل السُّنة كما حذّروا من المؤولة المُعطِّلة، فقد حذّروا كذلك من المشبِّهة الممثلة لصفات الله تعالى بصفات خلقه، وبيّنوا للناس شناعة قولهم وخطره، ونزَّهوا الله تعالى من أن يشبهه أحد من خلقه. كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٥٠٧/٧): والمحفوظ عن أحمد، وأمثاله من الأئمَّة إنَّما هو تكفير الجهمية، والمشبِّهة. اهـ

ومما روي عنهم في ذمِّ التشبيه:

١ عن الحسن البصري (١١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أنه سُئل هل تصفُ ربّك عزّ وجلّ؟ قال: نعم، أصفه بغير مثال.

[«السنة» لعبد الله (٤٨٣)، و«النقض» للدارمي (٣١١)، وفي إسناده انقطاع]

٢ قال عبد الرحمن الأصبهاني: سمعت عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) يقول لفتىً من ولد جعفر بن سُليمان: مكانك، فقعد حتّى تفرّق النّاس.

ثم قال: تعرف ما في هذه الكورة [يعني: المدينة] من الأهواء والاختلاف وكُلّ ذلك يجري مِنّي على بال رضي؛ إلا أمرك وما بلغني. فإن

الأمرَ لا يزال هيّنًا ما لم يصر إليكم [يعني: السُّلطان] فإذا صار إليكم جلّ وعظم.

فقال: يا أبا سعيد وما ذاك ؟!

قال: بلغني أنّك تتكلم في الرّبِّ تبارك وتعالى وتصفه وتُشبِّهه.

فقال الغلام: نعم، فأخذ يتكلم في الصِّفة.

فقال: رُويدك يا بُنَيّ حتّى نتكلّم أوّل شيء في المخلوق، فإذا عجزنا عن المخلوقات فنحن عن الخالق أعجز وأعجز.

أخبرني عن حديث حدثنيه شعبة، عن الشيباني قال: سمعت زِرًّا قال: قال عبد الله في قوله: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ ۝١٨﴾ [النّجم: ١٨] قال: رأى جبريل له ستمائة جناح؟

قال: نعم. فعرف الحديث.

فقال عبد الرحمن: صف لي خلقًا من خلق الله له ستمائة جناح.

فبقى الغُلام ينظر إليه.

فقال عبد الرحمن: يا بني، فإني أهوِّن عليك المسألة، وأضع عنك خمسمائة وسبعة وتسعين، صف لي خلقًا بثلاثة أجنحة، رَكِّب الجناح الثَّالث منه موضعًا غير الموضعين اللذين ركبهما الله حتى أعلم.

فقال: يا أبا سعيد نحن قد عجزنا عن صفة المخلوق، ونحن عن صِفةِ الخالقِ أعجز وأعجز. فأشهدك أني قد رجعت عن ذلك، وأستغفر الله.

[رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٩٣٢)]

٣ ـ قال الشافعيّ (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ: .. ونُثبت هذه الصِّفات، وننفي عنها التَّشبيه كما نفى التَّشبيه عن نفسه تعالى فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورىٰ: ١١].

[رواه الهكّاري في «اعتقاد الإمام الشافعي» (٧)]

٤ ـ قال نُعيمُ بن حَمّاد (٢٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: من شَبَّهَ الله بِشَيءٍ من خلقِهِ فقد كَفرَ، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس فيما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه.

[«اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (٩٣٦)]

٥ ـ قال شاذ بن يحيى الواسطي: كنتُ قَاعدًا عند يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) فجاء رجلٌ فقال: يا أبا خالد، ما تقول في الجهميّة؟

قال: يُستتابون، إن الجهميّة: غلت فتفرعت في غُلُوّها إلى أن نفت،

وإن المُشبِّهة: غلت فتفرعت في غُلوِها حتّى مثَّلت،

فالجهمية: يُستتابون، والمُشبِّهة ـ كذا ـ رماهم بأمرٍ عظيم.

[«اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (٩٣٤)]

٦ ـ قال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تُشبّهوا الله بخلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورىٰ: ١١] ..

[«طبقات الحنابلة» (٤٢١/١)]

وسأله حنبل: عن قولِ المشبِّهة ما يقولون؟

قال: مَن قال: بصرٌ كبصري، ويدٌ كيدي، وقدمٌ كقدمِي؛ فقد شبّه الله بخلقِهِ، وهذا يحدّه، وهذا كلامُ سُوءٍ، وهذا مَحدودٌ، والكلام في هذا لا أُحبّه.

[«درء التعارض» (٣٢/٢)]

٧ ـ قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: من وصفَ الله فشبَّه صفاتَهُ بصفاتِ أحدٍ من خلقِ الله فهو كافرٌ بالله العظيم؛ لأنّه وصف لصفاته؛ إنّما هو استسلام لأمرِ الله ولما سنّ الرسول ﷺ.

[«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٩٣٧)]

٨ ـ قال محمد بن سعيد المروزي: سُئل أبو زُرعة الرازي

(٢٦٤هـ) عن قول عيسى عليه السلام لله عز وجل: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦]، قال: لا يُقال نفسٌ كنفسٍ؛ لأنّه كفرٌ، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥] إنّ الله عز وجل خلقَ آدمَ بيدِهِ، ولا يُقال: يدٌ مثل يد، ولا يد كيد؛ لأنّه كفرٌ؛ ولكن نؤمن بهذا كُلّه.

[«التوحيد» لابن منده (٩٠٢)]

٩ قال أبو العباس أحمد بن طاهر الداني (**٥٣٢هـ**): والناس في هذه الأحاديث ثلاث فرق، كل حزبٍ بما لديهم فرحون: قوم تعاطوا معرفة حقائق الأشياء وكيفيَّاتها، فما لم تتصوَّره أوهامهم، ولا اتسعت له أفهامهم نفوه، وأبعدوه، وكذَّبوا به، وقالوا: هذا تشبيهٌ، والربُّ تعالى مُنزَّهٌ عن التشبيه! وهيهات، أنتم أعلم أم الله؟ كيف يُنزَّهُ الله جل جلاله عما أخبر به رسوله، وما هو مطابق لما وصف به نفسه في كتابه؟ وأنّى يكون ذلك تشبيهًا وإنما التشبيه أن تُشبَّه صفةٌ بصفة، أو يوصف الفعل بصفةٍ تقتضي الحدوث، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ولو رجع أحدٌ من هؤلاء إلى نفسه، وعلم قصور علمه وعجزه عن إدارة ذاته، بأن يُطالبها بتصوُّر حقيقةِ الروح، وصفة الإدراك في النوم، إذ يرى نفسه في البلاد النائية، وفي صعودٍ وهبوطٍ، ويرى أنه يُبصر ويسمع ويتكلم، لأذعن ويئس من تصوير أفعال الإله الذي لا شبيه له ولا نظير، وهو على كلِّ شيءٍ قدير.

[«الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ» (٣/٣٢٢)]

١٠ قال ابن تيمية (**٧٢٨هـ**) رحمه الله في «المجموع» (**١١/ ٤٨٢**):
فمن قال: إن علم الله كعلمي، أو قدرته كقدرتي، أو كلامه مثل كلامي، أو إرادته، ومحبته، ورضاه، وغضبه، مثل إرادتي، ومحبتي، ورضائي، وغضبي، أو استوائه على العرش كاستوائي، أو نزوله كنزولي، أو إتيانه كإتياني، ونحو ذلك، فهذا قد شَبّه الله ومثّله بخلقه تعالى الله عما يقولون؛ وهو ضالٌ خبيثٌ مُبطلٌ، بل كافر.

ومن قال: إن الله ليس له علم، ولا قدرة، ولا كلام، ولا مشيئة، ولا سمع، ولا بصر، ولا محبة، ولا رضا، ولا غضب، ولا استواء، ولا إتيان، ولا نزول، فقد عطّلَ أسماء الله الحسنى، وصفاته العُلا، وألحد في أسماء الله وآياته، وهو ضالٌ خبيث مبطلٌ، بل كافرٌ.

بل مذهب الأئمة والسَّلف إثبات الصِّفات، ونفي التّشبيه بالمخلوقات، إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل. اهـ

تنبيه:

لم يقنع أهل التأويل والتعطيل بنهي أهل السُّنة والجماعة عن التشبيه والتمثيل، فأخذوا يُشنعون عليهم في إثباتهم للصفات، ويصمونهم بوصم (التشبيه)، و(التجسيم) لينفروا العامّة منهم.

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد رأيت لأهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شَنِعَةً قبيحةً يسمّون بها أهل السُّنة، يُريدون بذلك عيبهم، والطعن عليهم، والوقيعة فيهم، والإزراء بهم عند السُّفهاء، والجهال، أمّا الجهمية فإنهم يُسمُّون أهل السُّنة: المشبِّهة! وكذب الجهمية أعداء الله، بل هم أوّلى بالتَّشبيه. فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كُنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رُسل ربنا بالحقِّ.

[«إبطال التأويلات» (٤٦/١)]

وقال ابن خُزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد» (ص٣٠): من رمى أهل الآثار القائلين بكتابِ ربهم، وسنة نبيهم بالتّشبيه فقد قال الباطل والكذب والزُّور والبُهتان، وخالف الكتاب والسُّنة، وخرج من لسان العرب.

قال أبو زُرعة الرَّازي رَحِمَهُ اللَّهُ: فمن نسب الواصفين لربهم تبارك وتعالى بما وصف به نفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ من غير تمثيل، ولا تشبيه إلى التشبيه؛ فهو مُعطلٌ نافٍ، ويُستدل عليهم بنسبتهم إيّاهم إلى

التشبيه أنّهم مُعطلة نافية، كذلك كان أهل العلم يقولون منهم: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح.

[«الحجة في بيان المحجة» (١/١٨٧)]

ﷺ وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الفتوى الحموية» (ص٥٣٠)، و«مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٠): وكانوا إذا رأوا الرجلَ قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا: هذا جهمي مُعطل؛ وهذا كثيرٌ جدًا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يُسمّون من أثبت شيئًا من الصفات مُشبِّهًا ـ كذبًا منهم وافتراءً ـ حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثُمَامَة بن أشْرَس من رؤساء الجهمية: ثلاثة من الأنبياء مُشبِّهة:

موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦].

ومحمد حيث قال: «**ينزل ربنا**».

وحتى إن جُلَّ المعتزلة تدخل عامة الأئمة مثل: مالك وأصحابه، والثورى وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه وأبي عُبيد وغيرهم في قسم المُشبِّهة. اهـ

قلت: ولهذا عدَّ أهل السنة من علامات أهل البدع تسمية أهل السُّنة مُشبِّهة ومُجسِّمة.

ﷺ قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: من قال: فُلان مُشبِّه، عَلِمنا أنّه جهمي.

[رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/١٤٧)]

ﷺ قال أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ اللهُ: وعلامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الجهمية: أن يُسموا أهل السنة: مشبهة، ونابتة.

[رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/١٨٢)]

وقال حرب الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السُّنة» (١١٥): وأمَّا (الجهميَّةُ): فإنَّهم يُسمُّون أهلَ السُّنَّةِ: (مُشبِّهة).

وكذبتِ الجهميةُ أعداءُ الله، بل هُم أولى بالتَّشبيهِ والتَّكذيبِ، افتروا على الله [عَزَّ وَجَلَّ] الكذِبَ، وقالوا على الله الزُّورَ والإفكَ، وكفروا في قولِهم. اهـ.

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما قال: بل هم المشبِّهة.

قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نقضه على المريسي» (ص١٢٩): وكيف استجزت أن تسمي أهل السُّنة وأهل المعرفة بصفات الله المقدسة: مشبهة إذ وصفوا الله بما وصف به نفسه في كتابه بالأشياء التي أسماؤها موجودة في صفات بني آدم بلا تكييف، وأنت قد شبهت إلهك في يديه وسمعه وبصره بأعمى وأقطع، وتوهمت في معبودك ما توهمت في الأعمى والأقطع، فمعبودك في دعواك مجدع منقوص أعمى لا بصر له، وأبكم لا كلام له، وأصم لا سمع له، وأجذم لا يدان له، ومقعد له حراك به، ولي هذا بصفة إلٰه المصلين، فأنت أوحش مذهبًا في تشبيهك إلٰهك بهؤلاء العميان، والمقطوعين، أم هؤلاء الذين سميتهم مُشبهة أن وصفوه بما وصف به نفسه بلا تشبيه، فلولا أنها كلمة هي محنة الجهمية التي بها ينبزون المؤمنين ما سمينا مشبهًا غيرك لسماجة ما شبهت ومثّلت. اهـ.



المبحث الخامس:

تكفير وإنكار أهل السنة على من أنكر وجحد الصفات

اعلم أن إنكار السَّلف الصَّالح على من أنكر الصفات وعطّلها أعظم من إنكارهم على المشبهة؛ «لأن مرض التعطيل أعظم من مرض التَّشبيه، كما قيل: المعطل يعبد عدمًا، والمشبه يعبد صنمًا، ومن يعبد إلهًا موجودًا موصوفًا بما يعتقده هو من صفات الكمال، وإن كان مخطئًا في ذلك، خيرٌ ممن لا يعبد شيئًا، أو يعبد من لا يوصف إلَّا بالسَّلوب والإضافات».

[«درء التعارض» (١٠/٣٠٦)]

ومما روي عن أهل السُّنة في باب الإنكار على مُنكرة الصِّفات:

١ قال الشَّافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ وقد سئل عن صفات الله تعالى، وما يؤمن به فقال: لله تعالى أسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابُه. وأخبر بها نبيه ﷺ أُمته، لا يسعُ أحدٌ من خلقِ الله تعالى قامت عليه الحجة ردّها؛ لأن القرآن نزل بها، وصحّ عن رسول الله ﷺ القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافرٌ بالله تعالى.

فأمَّا قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذورٌ بالجهل؛ لأن علمُ ذلك لا يُدركُ بالعقل، ولا بالرِّواية، ولا بالفكر.

[«ذم التأويل» لابن قُدامة (ص١٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/٢٦٩)]

٢ قال عبَّاد بن العوَّام رَحِمَهُ اللهُ: قدم علينا شريك بن عبد الله

(١٧٧هـ) فقلنا له: يا أبا عبد الله، إن عندنا قومًا من المعتزلة يُنكرون هذه الأحاديث: «**إن الله ﷻ ينزل إلى سماء الدنيا**»، «**وإن أهل الجنة يرون ربهم**»، فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا، وقال: أمّا نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين، عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوه؟!

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٥)]

٣ ـ عن حبيب بن أبي حبيب قال: شهدت خالد بن عبد الله القَسري (١٢٦هـ) وهو يخطب فلما فرغ من خطبته ـ وذلك يوم النحر ـ قال:

ارجعوا فضحوا تقبل الله منكم، فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله ﷻ لم يكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، تعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علوًّا كبيرًا. ثم نزل فذبحه.

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٣)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣)، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٣٧) وغيرهم].

قلت: وقد تلقّى أهل العلم والسُّنة هذه القصة بالقبول والرضا.

٤ ـ قال أحمد بن أبي شريح: سمعت وكيعًا (١٩٧هـ) يقول ـ وحدّثنا بحديث في الرُّؤية، أو غيره ـ قال: من رأيتموه يُنكر هذه الأحاديث فاحسبوه من الجهمية.

[رواه الدارقطني في«الصفات» (٦٠)]

٥ ـ قال عبد الرحمن بن مهدي (١٩٧هـ) رحمه الله: من زعم أن الله تعالى لم يُكلّم موسى صلوات الله عليه، يُستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

[رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥١٦)]

٦ ـ قال علي بن المديني (٢٣٤هـ) رحمه الله: ما الذين قالوا: إن لله ولدًا، أكفر من الذين قالوا: إن الله لا يتكلم.

وقال: احذر من المريسي وأصحابه فإن كلامهم يستجلب الزندقة، وأنا كلمتُ أستاذهم جهمًا فلم يُثبت أن في السَّماء إلهًا.

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢٢)]

٧ ـ قال نُعيم بن حماد (٢٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: من شبَّه الله تعالى بشيءٍ من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس فيما وصف الله تعالى به نفسه ولا رسوله ﷺ تشبيهًا.

[رواه «اللالكائي» (٩٣٦)، وانظر «العلو» للذهبي (٤٢٩)]

٨ ـ قال أبو معمر الهذلي (٢٣٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: من زعم أنّ الله لا يتكلم، ولا يسمع، ولا يُبصر، ولا يغضب، ولا يرضى ـ وذكر أشياء من هذه الصفات ـ فهو كافر بالله، إن رأيتموه على بئرٍ فألقوه فيها، فهذا دين الله لأنَّهم كُفَّار.

[رواه ابن النجاد «الردّ على من يقول القرآن مخلوق» (٤)]

٩ ـ قال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن قال: إن الله لا يُرى في الآخرة، فهو جهمي، وقد كفر.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» (الردّ على الجهمية) (٣/٥٣) (٤٧)]

ـ وقال: من كذّب بالرؤية فهو زنديق.

[«طبقات الحنابلة» (١/٢٤٥)]

١٠ ـ قال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: من لم يقرّ بأن الله عَزَّ وَجَلَّ على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر بربه، حلال الدم يُستتاب فإن تاب وإلَّا ضُربت عُنقه، وأُلقي على بعض المزابل حتى لا يتأذى به المسلمون ولا المعاهدون بنتن رائحة جيفته، وكان ماله فيئًا لا يرثه أحدٌ من المسلمين إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال النبي ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**».

[رواه الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٢٩)]

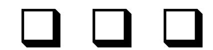
١١ ﴿ قال أبو العباس محمد بن إسحاق السَّراج (**٣١٣هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من لم يُقرّ ويؤمن بأن الله تعالى: يعجب، ويضحك، وينزل كلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدنيا فيقول: «**مَن يسألني فأُعطيه**»، فهو زِنديقٌ، كافرٌ، يُستتاب، فإن تاب وإلَّا ضُرِبَت عُنقه، ولا يُصلَّى عليه، ولا يُدفن في مقابرِ المسلمين.

[«العلو» للذهبي (٤٩٢)]

١٢ ﴿ قال الآجري (**٣٦٠هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الشريعة» (ص**٣١٢**): مَن ادَّعى أنه مسلم ثم زَعم أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يُكلّم موسى فقد كفر، يُستتاب فإن تابَ وإلَّا قُتل.

فإن قال قائل: لم؟ قيل: لأنه ردّ القرآن وجحده، وردّ السُّنة، وخالف جميع علماء المسلمين، وزاغَ عن الحقِّ، وكان ممن قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النِّسَاء: ١١٥].

١٣ ﴿ قال ابن بطّة (**٣٨٧هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ١٢٧): الجهميُّ يدفع هذه الصِّفات كُلّها ويُنكرها، ويردّ نصَّ التّنزيلِ، وصحيح السُّنة، ويزعم أنَّ الله تعالى لا يغضب، ولا يرضى، ولا يُحبّ، ولا يكره، وإنما يريد بدفع الصِّفات وإنكارها جَحدَ الموصوف بها.



المبحث السادس:

لا اختلاف في مسائل الاعتقاد

نقل غير واحدٍ من أهل العلم اتفاق السَّلف الصَّالح على مسائل الاعتقاد، وأنَّه لم يخالفهم فيها إلَّا أهل الأهواء والبدع ممن اتبع غير سبيل المؤمنين.

ومن ذلك:

١ قال محمد بن إسماعيل البخاري (**٢٥٦هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لقيتُ أكثر من ألفِ رجلٍ من أهل العلم، أهل الحجازِ، ومكة، والمدينة، والكوفة.. لقيتهم كرَّاتٍ قرنًا بعد قرن.. أدركتهم وهم مُتوافرون مُنذ أكثر من ستٍّ وأربعين سنةً.. ثم ذكر أسماء أهل العلم الّذين التقى بهم في تلك الأمصار، ثم قال: واكتفينا بتسمية هؤلاءِ كي يكون مُختصرًا.. فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء:.. وذكر عقيدة أهل السُّنَّة، ومنها قوله: وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ [الأعراف: ٥٤].

[روه اللالكائي (١٧٢)]

٢ قال محمد بن خفيف (**٣٧١هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الذي سماه: «اعتقاد التّوحيد بإثبات الأسماء والصِّفات» قال في آخر خطبته: فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله عزّ وجلّ، ومعرفة أسمائه وصفاته

وقضائه، قولًا واحدًا، وشرعًا ظاهرًا، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك حتّى قال: «**عليكم بسُنّتي ..**»، وذكر الحديث. وحديث: «**لعنَ الله مَن أحدثَ حَدَثًا**».

قال: فكانت كلمةُ الصَّحابة على الاتفاقِ من غيرِ اختلاف ـ وهم الذين أُمرنا بالأخذِ عنهم إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التَّوحيدِ، وأصول الدّين من «الأسماء والصِّفات» كما اختلفوا في الفُروع.

ولو كان منهم في ذلك اختلافٌ لنُقِلَ إلينا كما نُقِل سائر الاختلافِ، فاستقرَّ صحة ذلك عند خاصّتهم وعامتهم؛ حتّى أدّوا ذلك إلى التَّابعين لهم بإحسانٍ، فاستقرّ صحة ذلك عند العُلماء المعروفين؛ حتّى نقلوا ذلك قرنًا بعد قرن؛ لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفرًا. ولله المنّة. اهـ

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/٧١)]

٣ ـ قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «الفتاوى» (٦/ ٣٩٤):

وأما الذي أقوله الآن وأكتبه ـ وإن كُنتُ لم أكتبه فيما تقدَّمَ من أجوبتي، وإنّما أقوله في كثيرٍ من المجالسِ: إن جميع ما في القُرآنِ من آياتِ الصِّفات، فليس عن الصَّحابة اختلافٌ في تأويلها.

وقد طالعت التّفاسير المنقولة عن الصَّحابة، وما رووه من الحديثِ، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكُتبِ الكبارِ، والصِّغارِ، أكثر من مائةِ تفسيرٍ فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحدٍ من الصَّحابةِ أنّه تأوّل شيئًا من آيات الصِّفات، أو أحاديث الصِّفات، بخلافِ مُقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقريرِ ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صِفات الله ما يُخالف كلام المتأوِّلين ما لا يحصيه إلَّا الله ... إلخ.



المبحث السابع:

لا اجتهاد في مسائل الاعتقاد

أجمع أهل السُّنة والجماعة على أنّه لا اجتهاد في مسائل الاعتقاد، وأنّه لا مجال للرأي وإعمال العقل فيها، وأنّه لا يسع المسلم فيها إلَّا التَّسليم والاتباع لعقيدة السَّلف الصَّالح، وأنّه من لم يسعه ما وسعهم فلا وسَّع الله عليه كما قال الأوزاعي (١٥٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ: (اصبر نفسك على السُّنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكُفَّ عما كفُّوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصَّالح فإنه يسعك ما وسعهم).

[رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٣١٥)]

واعلم أن من الأقوال المرذولة المخذولة؛ القول بالاجتهاد في مسائل الاعتقاد، وأن المجتهد فيها على خلاف ما عليه أهل السُّنةِ والجماعة مغفورٌ له، بل ومأجور أجرًا واحدًا على اجتهاده ذلك الذي خالف به إجماع أهل السُّنة، حتَّى قيل في ابن حزم: (جهمي جلد؛ ولكنه اجتهد فأخطأ فله أجرٌ واحد)!!

وإن أردت بيان فساد هذا القول، فقس عليه القول في الجهم بن صفوان، وبشر المريسي، وواصل بن عطاء، وعَمرو بن عُبيد، والكرابيسي، وغيلان القدري، وغيرهم من أئمة الكفر والضَّلال، بل وجميع طوائف أهل البدع والإلحاد، فإن ما وقعوا فيه من مخالفة الصِّراط المستقيم، واتباع غير سبيل المؤمنين في ـ الغالب ـ كان عن طريق الاجتهاد في مسائل الاعتقاد.

واعلم أن حقيقة هذا القول يُفضي إلى تعطيل باب الولاء والبراء، والأسماء والأحكام، والردّ على المخالف، فليس هناك مبتدعٌ بل ولا كافر، لأن الكل مجتهدٌ مغفورٌ له، بل ومأجور على اجتهاده وبدعته. والله المستعان.

وكلام أهل السُّنة من المتقدِّمين والمتأخِّرين في الردِّ على هذا القول، وبيان فساده كثيرٌ جدًّا، واقتصر هاهنا على بعضه خشية الإطالة؛ فمنها:

١ ـ عن الحَسن رَحِمَهُ اللَّهُ قال: مرَّ بي أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ـ وقد بعثه زياد إلى أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعاتبه ـ، فانطلقتُ معه، فدخلنا على الشيخ وهو مريض، فأبلغه عنه.

فقال: إنه يقول: ألم أستعمل عُبيد الله على فارس؟! ألم أستعمل روّادًا على دار الرِّزق؟! ألم أستعمل عبد الرحمن على الدِّيوان وبيتِ المال؟!

فقال أبو بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هل زادَ على أن أدخلَهم النَّار؟!

فقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنّي لا أعلمه إلَّا مُجتَهِدًا.

قال الشَّيخُ: أقعدوني. فقال: قُلتَ: إنّي لا أعلمه إلَّا مُجتهدًا! وأهل حَروراء [يعني: الخوارج] قد اجتهدوا؛ أفأصابوا، أم أخطأوا؟!

قال الحسن: فرجعنا مَخصُومين.

[«مسائل» صالح بن أحمد (٨٧٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/٧)]

٢ ـ قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: والله لأن يفتي العالم، فيقال: أخطأ العالم، خيرٌ له من أن يتكلم فيُقال: زنديق، وما شيء أبغض إليّ من الكلام وأهله.

قال الذهبي في «السير» (١٠/١٩): هذا دالٌّ على أن مذهب أبي عبد الله أن الخطأ في الأصول ليس كالخطأ في الاجتهاد في الفروع. اهـ

٣ ـ قال عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «نقضه على المريسي» (٥٤): وأمّا ما ذكرت من اجتهاد الرأي في تكييف صفات الله؛

فإنّا لا نُجيز اجتهاد الرَّأي في كثير من الفرائض والأحكام التي نراها بأعيننا، ونسمع في آذاننا، فكيف في صفات الله التي لم ترها العيون، وقصرت عنها الظنون؟. اهـ

٤ ـ قال ابن منده (**٣٩٥هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد» (**١/ ٣١٤**): ذكر الدليل على أن المُجتهدَ المُخطئ في معرفة الله عَزَّوَجَلَّ ووحدانيته كالمعاند.اهـ

٥ ـ قال ابن أبي زيد القيرواني (**٣٨٦هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في «كتاب الجامع» (ص١٦٤): ومن قول أهل السُّنة: إنه لا يُعذر من وداه اجتهاده إلى بدعة؛ لأن الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يُعذَروا، إذ خرجوا بتأويلهم عن الصَّحابة، فسماهم عليه السَّلام: مارقين من الدِّين، وجعل المجتهد في الأحكام مأجورًا وإن أخطأ. اهـ

٦ ـ قال عُبيد الله بن سعيد السِّجزي (**٤٤٤هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في «رسالته في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص**٩٢**): وقال عمر، وسهل بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: اتهموا الرَّأي على الدِّين.

ولا مخالفَ لهما من الصحابة، وقد كانا يجتهدان في الفروع، فعلم أنهما أرادا بذلك المنع من الرجوع إلى العقل في المعتقدات. اهـ.

٧ ـ قال يوسف بن عبد الهادي الشهير بابن المبرد (**٩٠٩هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في «جمع الجيوش والعساكر»: فإن باب الصفات موقوف على النقل والتقليد لا على الاجتهاد، وكل العلم يسوغ فيه الاجتهاد إلَّا هذا.اهـ.

٨ ـ قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (**١٢٩٣هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ في [«منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس» (ص١٨)]:

المسائل التي يسقط الذمّ عن المخطئ فيها إذا اجتهد واتقى الله ما استطاع هي: المسائل الاجتهادية، أي التي يسوغ الاجتهاد فيها، أو ما يخفى دليله في نفسه، ولا يعرفه إلَّا الآحاد، بخلاف ما عُلِمَ بالضرورة من

دين الإسلام: كمعرفة الله بصفاته، وأسمائه، وأفعاله، وربوبيته، ومعرفة أُلوهيته، وكتوحيده بأفعال العبد، وعباداته، فأيّ اجتهادٍ يسوغ هنا؟ وأي خفاء ولبس فيه؟

وليس يصحُ في الأذهان شيءٌ إذا احتاج النهار إلى دليل

وجميع الكفار، إلا من عاند منهم، قد أخطأوا في هذا الباب واشتبه عليهم، أفيُقال بعذرهم وعدم تأثيمهم أو أجرهم؟؟!

سبحان الله! ما أقبح الجهل وما أبشعه. اهـ

٩ ــ قال الشيخ سليمان بن سَحمان (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «اجتماع أهل السُّنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية» (ص١٤٨ ـ ١٥٨): فالشخص المعيَّن إذا صدر منه ما يُوجب كفره من الأمور التي هي معلومةٌ بالضرورة، مثل: عبادة غير الله سبحانه، ومثل: جحد علوّ الله على خلقه، ونفي صفات كماله، ونعوت جلاله الذاتية والفعلية، ومسألة علمه بالحوادث، والكائنات قبل كونها.

فإن المنع من التكفير، والتأثيم بالخطأ، والجهل في هذا كلّه ردٌّ على من كفر مُعطِّلة الذَّات، ومُعطِّلة الرُّبوبية، ومُعطِّلة الأسماء والصفات، ومُعطلة إفراده تعالى بالإلهية، والقائلين بأن الله لا يعلم الكائنات قبل كونها، كغلاة القدرية، ومن قال بإسناد الحوادث إلى الكواكب العلوية، ومن قال بالأصلين النور والظلمة، فإن من التزم هذا كله فهو أكفر وأضل من اليهود والنصارى.

وهل أوقع الاتحادية والحلولية فيما هم عليه من الكفر البواح، والشرك العظيم، والتعطيل لحقيقة وجود رب العالمين إلَّا خطأهم في هذا الباب الذي اجتهدوا فيه فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل؟

وهل قَتَلَ الحلَّاجَ باتفاق أهل الفتوى على قتله إلَّا ضلالُ اجتهاده؟

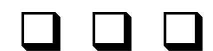
وهل كفر القرامطة، وانتحلوا ما انتحلوه من الفضائح الشنيعة، وخلع ربقة الشريعة إلَّا باجتهادهم فيما زعموا ؟

وهل قالت الرافضة ما قالت، واستباحت ما استباحت من الكفر، والشرك، وعبادة الأئمة الاثني عشر وغيرهم، ومسبة أصحاب رسول الله ﷺ، وأمِّ المؤمنين، إلَّا باجتهادهم فيما زعموا ؟

فليس كلُّ اجتهادٍ، وخطأٍ، وجهلٍ مغفورًا لا يُكفّر ولا يُؤثم فاعله، هذا على سبيل التنبيه، وإلَّا فالمقام يحتمل بسطًا أكثر من هذا. اهـ

١٠ ـ قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (دار الوطن ١/ ١٣١): ـ في ردٍّ له على من يدعي ترك التكفير بدعوى الاجتهاد!!ـ: ثم يُقال ـ أيضًا ـ لهذا الرّجل وأمثاله:

قد أجمع علماء المسلمين من عهد الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ إلى يومنا هذا على أن الاجتهاد محلّه المسائل الفرعية التي لا نص فيها، أما العقيدة، والأحكام التي فيها نصٌّ صريحٌ من الكتاب، أو السُّنة الصحيحة، فليست مَحلًّا للاجتهاد، بل الواجب على الجميع الأخذ بالنصِّ، وترك ما خالفه، وقد نصَّ العلماء على ذلك في كلِّ مذهبٍ من المذاهب المتبعة. اهـ.



فصل
في بيان أن ما وقع فيه الشارح إنما هو بسبب النظر في كتب أهل الكلام والنقل من مصنفاتهم

أكثر المباركفوري ﷺ عند شرحه لأحاديث الصِّفات وغيرها من مسائل الاعتقاد، من النقل عن أهل الكلام من الجهمية والأشاعرة وغيرهم من أهل البدع، مما جعله يضطرب كثيرًا في هذا الباب.

وهذا حال كثيرٍ من المتأخرين ممن اشتغل بالتَّصنيف في الاعتقاد، والتفسير، والحديث، تراهم ينظرون في كتب أهل الكلام، وينقلون من مصنفاتهم دون علم وتحقيقٍ بأصول اعتقاد أهل السنة والجماعة!

ومع حسن ظنٍّ بمن ينقلُون عنهم!

فيقعون في تلبيسهم، ومخالفاتهم لأهل السُّنة في أصول اعتقادهم.

وذلك كما فعل صدّيق حسن خان في تفسيره «فتح البيان»، و«عون الباري»، فكتب إليه الشيخ حمد بن عتيق ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ نصيحةً مطوّلةً، بَيَّن له فيها ما وقع فيه من مخالفاتٍ لاعتقاد أهل السُّنة والجماعة، ومما جاء فيها:

«.. أنك أحسنتَ الظنّ ببعض المتكلّمة، وأخذتَ من عباراتهم بعضًا بلفظه، وبعضًا بمعناه، فدخل عليك شيء من ذلك ولم تمعن النظر، وفيها لهم عبارات مزخرفة، فيها الدَّاء العضال ... وقد سلكتم في هذا التفسير في مواضع منه مسلك أهل التأويل، مع أنَّه قد وصل إلينا لكم رسالة في ذم التأويل مُختصرة! وهي كافيةٌ، ومُطْلِعةٌ على أن ما وقع في التفسير صدر من غير تأمُّلٍ، وأنه مع ذلك قليل، وكذلك في التفسير من مخالفة أهل التأويل ما يُدل على ذلك ...

واعلم ـ أرشدك الله ـ أن الذي جرينا عليه: أنه إذا وصل إلينا شيء من المصنفات في التفسير، أو شرح الحديث، اختبرناه، واعتبرنا معتقده: في العلوِّ، والصفات، والأفعال، فوجدنا الغالب على كثيرٍ من المتأخرين، أو أكثرهم، مذهب الأشاعرة، الذي حاصله: نفي العلوِّ، وتأويل الآيات في هذا الباب بالتأويلات الموروثة عن بشر المريسي وأضرابه من أهل البدع والضَّلال، ومن نظر في شروح البخاري، ومسلم ونحوهما، وجد ذلك.

وأما ما صُنِّفَ في الأصول، والعقائد، فالأمر فيه ظاهرٌ لذوي الألباب، فمن رزقه الله ـ بصيرة، ونورًا، وأمعن النظر فيما قالوه، وعرضه على ما جاء عن الله ـ ورسوله ﷺ، وما عليه أهل السُّنة المحضة؛ تبين له المنافاة بينهما، وعرف ذلك كما يعرف الفرق بين الليل والنهار.

فأعرِضْ عما قالوه، وأقبِلْ على الكتاب، والسُّنة، وما عليه سلف الأمة وأئمّتها، ففيه الشفاء والمَقْنَع.

وبعض المصنِّفين يذكر ما عليه السَّلف، وما عليه المتكلمون ويختاره ويقرّره!

فلما اعتبرنا هذا التفسير وجدناك:

وافقتَهم في ذكر المذهبين، وخالفتَهم في اختيار ما عليه السَّلف، وتقرره، وليتك اقتصرتَ على ذلك، ولم تكبِّر هذا الكتاب بمذهب أهل البدع:

١) فإنه لا خير في أكثره.

٢) وما فيه من شيء صحيح؛ فقد وُجِد في كلام السَّلف، وأئمة السُّنة ما يغني عنه بعبارات ينشرح لها الصدر ...

[وانظر تمام الرِّسالة في [«هداية الطريق من رسائل وفتاوى الشيخ حمد بن عتيق» (ص١٦٩)]

قلت: ولمّا علم أهل السُّنة ما في النظر في كتب أهل الكلام من

التلبيس والتّمويه، وما يقع فيه الناظر فيها من الشُّبَه ما يخفى على كثيرٍ من الناس:

١) حذَّرَ منهم أهل السُّنة أشدّ تحذير.

٢) وأجمعوا على هجرهم، وترك السَّماع منهم، وترك النّظر في كتبهم، لما فيها من التشكيك والإيهام، ومخالفة نصوص الكتاب والسنة، ولأنهم ليسوا من أهل العلم الشرعي حتى نأخذ عنهم ديننا.

قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» **(٢/ ٩٤٢)**: أجمع أهل الفقه، والآثار من جميع الأمصار؛ أن أهل الكلام أهل بدع، وزيغ، ولا يُعَدُّون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنَّما العلماء أهل الأثر، والتفقه فيه. اهـ

وإليك بعض نصوص أهل السُّنة والجماعة في النَّهي عن أهل الكلام، والنظر في كتبهم، والتحذير منها:

﴿ قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لرجلٌ يسأله عن القرآن:

لعلك من أصحاب عَمْرو بن عُبَيد، لعن الله عَمْرًا، فإنه ابتدع هذه البدعة من الكلام، ولو كان الكلام علماً لتكلّم فيه الصحابة والتابعون، كما تكلموا في الأحكام، والشرائع، ولكنه باطلٌ على باطل.

[«مختصر الحجة على تارك المحجة» (٢١٢)]

﴿ وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لو يعلم الناس ما في الكلام والأهواء؛ لفرّوا منه كما يفرون من الأسد.

[«الحلية» (٩/ ١١١)]

﴿ وقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا يُفلح صاحب كلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلَّا وفي قلبه دَغَل.

[«جامع بيان العلم وفضله» (١٧٩٦)].

ﮧ وقال ـ أيضًا ـ عن أهل البدع: إنما بلاؤهم من هذه الكتب، التي وضعوها وتركوا الآثار.

[«السير» (١٢/ ٨٢)]

وقال: لا تجالسوا أصحاب الكلام؛ وإن ذَبُّوا عن السنُّة، لا يؤول أمرهم إلى خير.

[«طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٥)]

ﮧ وقال إبراهيم بن أدهم (١٦٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: كثرة النّظر إلى الباطل؛ تذهب بمعرفة الحقِّ من القلب.

[«الحلية» (٨/ ٢٢)]

ﮧ وقال أبو محمد ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ): سمعت أبي (٢٧٧هـ) وأبا زُرْعة (٢٦٤هـ): يأمران بهجر أهل الزيغ والبدع، ويُغلِّظان في ذلك أشد تغليظ، ويُنكران وضع الكتب برأيٍ في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام، والنظر في كتب المتكلمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلامٍ أبدًا.

[اللالكائي (٣٢٢)]

ﮧ وعن بشر بن أحمد أبي سهل الإسفرائيني: وقيل له: إنما أتعلم الكلام لأعرف به الدِّين، فغضب، وقال: أوَ كان السلف من علمائنا كفّارًا ؟!

[«ذم الكلام» للهروي (٢٧٣)]

قلتُ: وذمُّ السَّلف ونهيهم عن علم الكلام والرَّأي، والنظر فيهما، إجماع منهم ليس ها هنا مكان بسطه، فانظر كتاب: «ذم الكلام» للهروي.

ﮧ قال الشيخ حمد بن عتيق (١٣٠١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الدرر السنية» (٣/ ٣٥٧): (وليحذر طالب الحق، من كتب أهل البدع؛ كالأشاعرة، والمعتزلة ونحوهم، فإن فيها من التَّشكيك، والإيهام، ومخالفة نصوص الكتاب والسُّنة، ما أخرج كثيرًا من النَّاس عن الصِّراط المستقيم، نعوذ بالله من الخذلان). اهـ.

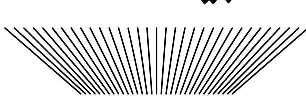


التنبيهات

على كتاب

«تحفة الأحوذي»

التنبيه الأول:



القول بتفويض صفة النزول لله تعالى

(٤٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزلُ الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثُلثُ الليلِ الأول....**» الحديث.

۞ قال **المباركفوري** رحمه الله في (٢/ ٥٢٤):

(قد اختُلِفَ في معنى النزول على أقوال:

فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته، وهم المشبِّهة ـ تعالى الله عن قولهم.

ومنهم من أنكر صحّة الأحاديث الواردة في ذلك جملةً، وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مكابرة.

ومنهم مَن أوّله.

ومنهم مَن أجراه على ما ورد مؤمنًا به على طريق الإجمال، منزِّهًا الله تعالى عن الكيفية والتشبيه، وهم جمهور السَّلف، ونقله البيهقي عن الأئمة الأربعة، والسُّفيانين، والحمادين، والأوزاعي، والليث وغيرهم.

وهذا القول هو الحقُّ فعليك اتباع جمهور السَّلف، وإيّاك أن تكون من أصحاب التأويل). اهـ.

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ـ الحقُّ الذي عليه أهل السُّنة والجماعة: هو إمرار نصوص الصِّفات على ظاهرها، مع إثبات حقائقها اللائقة بالله تعالى، من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ، ولا تمثيلٍ ـ كما تقدم بيانه في المقدمة ـ.

وليس حمل نصوص الصِّفات على ظاهرها وحقيقتها اللائقة بالله تعالى بقول المشبِّهة كما زعم الشَّارح، فانتبه ولا تكن من الغافلين.

وقد تقدم إنكار أئمة أهل السُّنة على من وصم أهل السُّنة مثبتة الصفات بالتشبيه، وأن ذلك من علامات الجهمية مؤولة الصِّفات.

٢ ـ الذي اختاره الشَّارح من الإيمان بنصوص الصِّفات على طريق الإجمال؛ هو قول مُفوِّضة معاني صفات الربّ ﷻ، ممن يفوِّضون معانيها، ولا يثبتون حقائقها، وقد تبع في ذلك البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» (٣/ ١١١٦).

والبيهقي في هذه الصفة وغيرها من صفات الله تعالى الفعلية قد سلك فيها مسلك أئمته الأشعرية!!

فمرة ينقل عن أئمته تأويلها وتحريفها..

ومرة ينقل عنهم تفويض معانيها مع ترك الإيمان بحقيقتها وظاهرها، وينسب ذلك إلى أئمة أهل السُّنة! ومن خالفها إلى التجسيم والتشبيه!!

وسيأتي زيادة بيان في الكلام عن إثبات صفة النزول لله تعالى في التنبيه (١٢) من التنبيهات على «عون المعبود».

٣ ـ البيهقي من أئمَّة الأشاعرة كما لا يخفى على كلِّ ذي بصيرة وعلم، كما نسبه إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «العقيدة الأصفهانية» (ص١٠٨)، و«درء التعارض» (٧/ ٣٣).

وقد ألّف في تقرير مذهب الأشاعرة، والردّ على أهل السُّنة في

مسائل التوحيد والاعتقاد، كثيرًا من المصنفات متأثرًا بذلك بشيخه إمام الأشاعرة في وقته ابن فورك (٤٠٦هـ).

قال المعلمي رَحِمَهُ اللهُ في «التنكيل» (١/ ٢٤٢): والبيهقي أرعبته شقاشق أستاذه ابن فورك المُتجهِّم، الذي حذا حذو ابن الثلجي في كتابه الذي صنفه في تحريف أحاديث الصِّفات، والطَّعن فيها. اهـ

وقال ـ أيضًا ـ (٢/ ٣٤٥): وإني والله ما آسى على ابن فورك! وإنَّما آسى على مسحوره البيهقي الذي امتلأ من تهويلات ابن فورك وغيره رُعبًا؛ فاستسلم لهم، وانقاد ورائهم. اهـ

قلت: وقد صنف البيهقي على طريقة الأشاعرة عدَّة كتب، ومن أشهرها: «الأسماء والصِّفات»، و«الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرّشاد»، و«القضاء والقدر»، وغيرها.

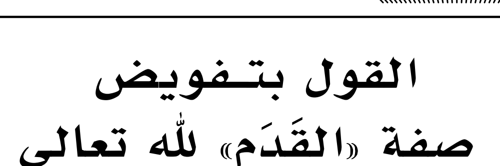
[انظر كتاب «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (٢٨٩ ـ ٢٩٧)]

٤ ـ نسبة التفويض إلى أئمة أهل السُّنة والجماعة كما يحكيه عنهم كثير من متأخري الأشاعرة من الكذب عليهم ـ كما سبق بيانه في المقدمة ـ وأقوالهم في إثبات حقيقة الصِّفات متواترة، وليس فيها ـ ولله الحمد ـ ما يُوهم التفويض؛ إلَّا عند الذين يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

وانظر إن أردت زيادة بيان في هذه المسألة في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السَّلفية على إثبات الصفات الإلٰهية والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية» (ص٢٨٣) (فصل في بُطلان مَا ادَّعاهُ بعض المُتأخِّرين مِن نِسبةِ مَذهبِ التّفويض إلى السَّلف الصَّالح).



التنبيه الثاني:



القول بتفويض صفة «القَدَم» لله تعالى

(٢٦٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**يجمع النَّاس يوم القيامة في صعيدٍ واحدٍ، ثم يطلع عليهم ربّ العالمين فيقول: ألا يتبع كل إنسان ما كانوا يعبدون ...**» الحديث بطوله، وفيه:

«**حتَّى إذا أوعبوا فيها ـ يعني: النار ـ وضع الرحمن قدمه فيها، وأزوي بعضها إلى بعض، ثم قال: قط، قالت: قط قط..**». الحديث.

۞ قال **المباركفوري** رحمه الله في (٧/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧):

«وضع الرحمن قدمه فيها»، وفي رواية لمسلم: «رِجْله».

قال القاري: مذهب السَّلف التسليم والتَّفويض مع التنـزيه، وأرباب التَّأويل من الخلف يقولون: المراد بالقدم .. وذكر تأويلاتهم ثم نقل كلامًا من «شرح السُّنة» في الإثبات.

ثم قال القاري: وهو الموافق لمذهب الإمام مالك رحمه الله، ولطريق إمامنا الأعظم على ما أشار إليه في «الفقه الأكبر»، فالتَّسليم أسلم، والله تعالى أعلم.

قال **المباركفوري** رحمه الله: الأمر كما قال القاري، فلا شكَّ أن التسليم والتفويض هو الأسلم، بل الـمُتعين! اهـ.

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ﷺ إذا قال لك المؤول في نصوص الصِّفات: (بالتَّفويض، والتّسليم) فاحذره! فإنّه إنَّما يُريد به ـ غالبًا ـ التَّفويض المذموم عند أهل السُّنة، وهو تفويض معاني الصِّفات كما قال قائلهم:

وكلُّ نصٍّ أَوْهَمَ التَّشبيها أوِّلْهُ أو فوِّضْ ورُمْ تنزيها!

٢ ﷺ لا يخفى أن (علي قاري) من كبار أئمة الماتريدية الأحناف المخالفين لأهل السُّنة والجماعة في أبواب الاعتقاد، وخاصةً في باب الأسماء والصِّفات.

[انظر كتاب: «الماتريدية» لشمس الدين السَّلفي الأفغاني (١/٣٥٠)]

وقد أكثر **المباركفوري** من تتبّعه في مسائل الصِّفات في شرحه هذا، وتعقَّبه في أكثرها ببيان مخالفته لأهل السُّنة والجماعة!

[انظر: في شرحه هذا (٦/٣٣٧) و (٨/٣٤٥) و (٩/٤١٣) وغيرها!]

٣ ﷺ ومن أقوال علي القاري بالتَّفويض والتأويل كما في هذا الشرح، قوله (٩/ ١٠٢): (فمذهب السَّلف في أمثال هذا الحديث ـ يعني: حديث الصُّورة ـ، إذا صحّ، أن يؤمن بظاهره، ولا يُفسَّر بما يُفسّر به صفات الخلق، بل ينفى عنه الكيفية، ويُوكل علم باطنه لله تعالى، فإنه يُري رسوله ﷺ ما يشاء من وراء أستار الغيب، بما لا سبيل لعقولنا إلى إدراكه؛ لكن ترك التأويل في هذا الزمان، مظنّة الفتنة في عقائد النَّاس، لفشوِ اعتقادات الضَّلال، وأن تأوِّل بما يُوافق الشَّرع على وجه الاحتمال لا القطع، حتَّى لا يحمل على ما لا يجوز شرعًا، فله وجه ..). اهـ

وقد تعقّبه **المباركفوري**! فقال: أما القول: (بأن ترك التأويل في هذا الزَّمان مظنّة الفتنة في عقائد النَّاس لفشو اعتقادات الضَّلال)، فمما لا التفات إليه.اهـ.

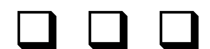
قلت: ولم يتعقّبه على قوله: (ويوكل علم باطنه لله تعالى)!! فإنَّ هذا هو التفويض المذموم كما تقدم التنبيه عليه في المقدمة.

٤ ــ قول **المباركفوري** في إثبات صفة القَدَم لله ﷻ: (بالتّسليم، والتَّفويض)؛ إن أراد به تفويض الكيفية، مع إثبات حقيقة معناها اللائقة به سبحانه وتعالى، فهو حقٌّ وصواب، وهو مذهب أهل السُّنة والجماعة.

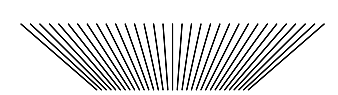
وإن أراد به ما يريده كثير من المتأخِّرين من مُؤوِّلة الصِّفات، من تفويض المعاني، فهو ضلالٌ غير حقٍّ، والله أعلم.

٥ ــ وقول القاري: (وهو الموافق لطريق إمامنا الأعظم على ما أشار إليه في «الفقه الأكبر»). يعني: أبا حنيفة النعمان إمام أهل الرأي (١٥٠هـ)، وكتابه «الفقه الأكبر» عمدة عند الأحناف في أبواب السُّنة والاعتقاد، وقد شرحه علي القاري وسلك فيه مسلك الجهمية والماتريدية في أبواب الاعتقاد.

وانظر تحقيقي لكتاب «السُّنة» لعبد الله ابن الإمام أحمد رحمهما الله تعالى (ص١١١) (باب ما حفظت عن أبي رحمه الله وغيره من المشايخ رحمهم الله في أبي حنيفة).



التنبيه الثالث:



تأويل رؤية المؤمنين لربهم عز وجل

قال الترمذي رحمه الله:

(باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى).

۞ قال المباركفوري في (٧/ ٢٦٥):

(قال ابن بطَّال: ذهب أهل السُّنة، وجمهور الأُمَّة، إلى جواز رؤية الله في الآخرة، ومنعه الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة..

قال القُرطبي: اشترط النُّفاة في الرُّؤية شُروطًا عقليّة، تخبط بهم: المخصوصة، والمُقابلة، واتصال الأشعة، وزوال الموانع، كالبُعد، والحُجب في تخبُّطٍ وتَحكُمٍ، وأهل السُّنة لا يشترطون شيئًا من ذلك سوى وجود المرئي، وأن الرُّؤية إدراك يخلقه الله تعالى للرائي، فيرى المرئي، وتقترن بها أحوال يجوز تبدّلها، والعلم عند الله تعالى). اهـ.

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ - نقل المباركفوري كلام أهل التأويل ولم يتعقّبه بشيء**!!**

وابن بطّال والقرطبي من كبار أئمة الأشاعرة**!!**

فابن بطال هو علي بن خلف القرطبي المالكي (٤٤٩هـ) صاحب شرح البخاري، وقد نشر في عشر مجلدات. وهو أشعري المعتقد، سلك في كتابه هذا مسلك أهل التأويل والتحريف في جميع صفات الله تعالى.

والقرطبي هو أحمد بن عمر بن إبراهيم المالكي (٦٥٦هـ) صاحب كتاب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، وقد نُشر في (٨) مجلدات.

وهو من كبار الأشاعرة المعطِّلة، وكثيرًا ما يتهم أهل السُّنة من مثبتة الصفات بالتجسيم والتشيه على طريقة الجهمية، ومن ذلك قوله (١/ ٤١٩): .. القطع بأن هذه الظواهر الواردة في الكتاب والسنة الموهمة للتجسيم والتشبيه يستحيل حملها على ظواهرها؛ لما يعارضها من ظواهر أخر كما قد قرَّره أئمتنا في كتبهم، ولما دلَّ العقل الصريح عليه.

والأعجب من ذلك أن يحكي الخلاف في كفر من أثبت صفات الله تعالى على حقيقتها، فقال (٦/ ٦٧٠): قوله: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم**»، يعني: يتبعونه ويجمعونه طلبًا للتشكيك في القرآن، وإضلالاً للعوام، كما فعلته الزنادقة، والقرامطة الطاعنون في القرآن. أو طلبًا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما وقع في الكتاب والسُّنة مما يوهم ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا: أن الباري تعالى جسم مجسم، وصورة مصوّرة ذات وجه، وعين، ويد، وجنب، ورجل، وإصبع، تعالى الله عن ذلك، فحذّر النبي ﷺ من سلوك طريقهم(!!).

فأمَّا القسم الأول: فلا شك في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استتابة.

وأما القسم الثاني: فالصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عبّاد الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا وإلَّا قُتلوا، كما يُفعل بمن ارتدَّ. اهـ.

قلت: فهل مثل هذا يُنقل كلامه في صفات الله تعالى؟!

وكان المتعيّن على المباركفوري أن ينقل عن أهل السُّنة والجماعة

حتى يسلمَ من تلبيس وتمويه الأشاعرة في الصِّفات، وما فيه من مُخالفات لعقيدة السَّلف الصَّالح.

وسيأتي في هذه السلسلة التنبيه على شرحهما وما فيه من المخالفات لمعتقد أهل السُّنة والجماعة في أبواب الاعتقاد.

٢ ـ ومن تلبيس الأشاعرة هاهنا في مسألة الرُّؤية، قولهم:

(الرُّؤية إدراك يخلقه الله تعالى للرائي .... إلخ).

قال الشَّيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ في [«مجموع الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ١٧٧)]:

(الأشعرية يوافقون أهل السُّنة في رؤية المؤمنين ربهم في الجنَّة! ثم يقولون: إن معنى الرُّؤية: إنّما هو زيادة علم يخلقه الله عَزَّ وَجَلَّ في قلب النَّاظر ببصره، لا رؤية بالبصر حقيقية عيانًا!

فهم بذلك نافون للرؤية التي دلَّ عليها القرآن وتواترت بها الأحاديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)! اهـ.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [«بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٤٠٠)]: ولهذا تجد هؤلاء الذين يثبتون الرؤية دون العلو عند تحقيق الأمر منافقين لأهل السنة والإثبات، يفسرون الرؤية التي يثبتونها بنحو ما يفسرها به المعتزلة وغيرهم من الجهمية، فهم ينصبون الخلاف فيها مع المعتزلة ونحوهم، ويتظاهرون بالرد عليهم وموافقة أهل السُّنة والجماعة في إثبات الرؤية. وعند التحقيق فهم موافقون للمعتزلة؛ إنما يثبتون من ذلك نحو ما أثبته المعتزلة من الزيادة في العلم، ونحو ذلك مما يقوله المعتزلة في الرؤية، أو يقول قريبًا منه، ولهذا يعترف هذا الرازي بأن النزاع بينهم وبين المعتزلة في الرؤية قريب من اللفظي.

فعلم أن هؤلاء حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطلة، وإن كان ظاهرهم ظاهر أهل الإثبات، كما أن المعتزلة عند التحقيق حقيقة

أمرهم أمر الملاحدة نفاة الأسماء والصفات بالكلية، وإن تظاهروا بالرد عليهم، والملاحدة حقيقة أمرهم حقيقة من يجحد الصانع بالكلية هذا لعمري عند التحقيق.. اهـ.

وقال أيضًا (٢/ ٤٣٤): حتى إن أئمة أصحاب الأشعري المتأخرين كأبي حامد [الغزالي]، وابن الخطيب [الرازي] وغيرهما لما تأملوا ذلك عادوا في الرؤية إلى قول المعتزلة أو قريب منه، وفسَّروها بزيادة العلم كما يفسّرها بذلك الجهمية والمعتزلة وغيرهما، وهذا في الحقيقة تعطيل للرؤية الثابتة بالنصوص والإجماع. اهـ.

وقال السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلى زبيد: (الفصل الرابع في إقامة البرهان على أنهم مخالفون لمقتضى العقل بأقوايل متناقضة، مظهرون لخلاف ما يعتقدونه) (ص١١٨):

وقال الأشعري: (إنَّ الله سبحانه يُرى يوم القيامة على الحقيقة)، وأظهر الردَّ على من أنكرها.

وأفصح في بعض كتبه: (أنه يُرى بالأبصار)، وقال في موضع آخر: (لا تختص الرؤية بالبصر، ولا تكون عن مقابلة، لأن ما يُرى مقابلة كان جسمًا)، فهو إذا قال: إنه يرى بالأبصار لم يجز في العقل أن تكون الرؤية عن غير مقابلة، وإن قال: إن الرؤية لا تخصُّ البصر عاد إلى قول المعتزلة، وصارت الرؤية في معنى العلم الضروري، وقد حكى عن بعض متأخّريهم أنه قال: لولا الحياء من مخالفة شيوخنا لقلت: إن الرؤية هي العلم لا غير...

وقد نصَّ مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من الأئمة رحمهم الله على أن الله سبحانه يرى يوم القيامة بالأبصار. اهـ.

٣ ـ قول القرطبي: «أهل السُّنة» فالمراد به عنده: الأشاعرة، فإنَّهم يُسمُّون أنفسهم بذلك زُورًا وتَلبيسًا على العامّة بذلك، وليسوا من أهل

السُّنة في شيء كما بين ذلك السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته إلى أهل زبيد فيمن أنكر الحرف والصوت.

فكان ينبغي للمباركفوري التنبه في نفسه، والتنبيه لغيره إلى ذلك!

وهذا كما يصنعه صاحب كتاب: (الفَرقُ بين الفِرَق)!

٤ ذهب بعض المتأخِّرين ممن ينتسب إلى الحديث والسُّنة إلى جعل أهل السُّنة والجماعة ثلاثة طوائف: (الأثرية، والأشعرية، والماتريدية)، كما فعل السفَّاريني في «لوامع الأنوار البهية» **(١/ ٧٣)!**

وقد عُلِّق عليه في حاشية الكتاب:

هذه مُصانعة من المصنف في إدخاله الأشعرية والماتريدية، في أهل السُّنة والجماعة!

كيف يكون من أهل السُّنة والجماعة:

من لا يثبت علوّ الربِّ سبحانه فوق سماواته، واستواءه على عرشه؟

ويقول: حروف القرآن مخلوقة، وإنّ الله عَزَّ وَجَلَّ لا يتكلّم بحرفٍ وصوتٍ؟

ولا يُثبت رؤية المؤمنين ربهم في الجنّة بأبصارهم؟

فهم يُقرّون بالرُّؤية، ويُفسرونها بزيادة علمٍ يخلقه الله عَزَّ وَجَلَّ في قلب الرائي!

ويقولون : الإيمان مُجرد التَّصديق!

وغير ذلك من أقوالهم المعروفة المخالفة لما عليه أهل السُّنة والجماعة!. اهـ

قلت: وانظر في كشف تمويهات الأشاعرة وفضحها: رسالة السِّجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصَّوت.

٥ ـ أهل السُّنة يُثبتون رؤية المؤمنين لربهم بأعينهم يوم القيامة.

قال مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ: الناس ينظرون إلى الله عَزَّ وَجَلَّ يوم القيامة بأعينهم.

[«التصديق بالنظر» (٤)]

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٣٤٨/١): قد ثبت بالسُّنة المتواترة، وباتفاق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة أهل الإسلام.. أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرى في الدار الآخرة بالأبصار عيانًا، وقد دلَّ على ذلك القرآن.. والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة متواترة.. وقد اعتنى بجمعها أئمة مثل الدارقطني في كتاب «الرؤية».. وأبي بكر الآجري وطوائف كثيرون، وفي الصحيحين نحو عشرة أحاديث فيها أن رؤية الأبصار ليست ممتنعة، والجهمية الذين يدخلون في هذا الاسم عند السلف كالمعتزلة والنجارية والفلاسفة ينكرون الرؤية.. ومسألة الرؤية كانت من أكبر المسائل الفارقة بين السنة المثبتة وبين الجهمية، حتى كان علماء أهل الحديث والسُّنة يصنِّفون الكتب في الإثبات ويقولون: «كتاب الرؤية والرد على الجهمية»، وكذلك الأحاديث التي تنكرها الجهمية من أحاديث الرؤية وما يتبعها، ويعدّون من أنكر الرؤية معطِّلاً. اهـ.

وانظر: «كتاب التوحيد» لابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٠٦/٢): (باب ذكر البيان أن الله عَزَّ وَجَلَّ ينظر إليه جميع المؤمنين يوم القيامة برهم وفاجرهم، وإن رغمت أنوف الجهمية المعطلة المنكرة لصفات خالقنا جل ذكره).

وانظر كذلك «التصديق بالنظر» للآجري.

وتعليقي على «الرد على المبتدعة» لابن البناء (الباب ١٣/الإيمان بأن المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة).



التنبيه الرابع:

تأويل صفة النظر لله تعالى

(١١٧٦) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«لا ينظر الله عز وجل إلى رجل أتى رجلاً، ـ أو امرأة ـ في الدِّبر»**.

قال الترمذي : حديث حسن غريب.

۞ قال المباركفوري رحمه الله في (٤/ ٣٢٩):

(قوله: «لا ينظر الله»: أي نظر رحمة).

وكذا قال في (٤/ ٤٠١).

وقال في (٥/ ٢١٨):

(قال النووي: معنى «لا ينظر إليهم»: يُعرض عنهم، ومعنى نظره لعباده: رحمته لهم، ولطفه بهم). اهـ.

📖 قلتُ: هاهنا ثلاث تنبيهات:

١ ـ هذا مِن المواطن التي اضطرب فيها الشَّارح!

٢ ـ في هذه المواضع الثلاثة أوّل الشارح صفة (النظر) لله تعالى بالرَّحمة واللّطف!!

أمّا في موضع آخر (٥/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤) فقد أكثر النقل عن أهل التأويل لهذه الصفة، ثم تعقَّبهم بقوله: الأَوْلى، بل المتعيّن؛ أن يُحمل ما ورد من (النظر) ونحوه من صفات الله تعالى على ظاهره، من غير تأويل. اهـ

٣ ـ وهذا هو الحقُّ والصَّواب، فإن أهل السُّنة والجماعة يُثبتون لله تعالى نظرًا حقيقيًا بعينين تليق به سبحانه، كما جاءت بذلك الآيات والأحاديث ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورىٰ: ١١] .

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في [كتاب «التوحيد» (١/ ٩٦)]: (باب ذكر إثبات العين لله تعالى)، ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسُّنة على إثبات ذلك، ومنها: قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هُود: ٣٧].

وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طـٰه: ٣٩] وغيرها من الآيات.

ثم قال (١/ ١١٤):

فنحن نقول: لربنا الخالق عينان يُبصر بهما ما تحت الثَّرى، وتحت الأرض السَّابعة السُّفلى، وما في السَّموات العُلى، وما بينهما من صغيرٍ وكبيرٍ، ولا تخفى على خالقنا خافية في السماوات السبع والأرضين السبع، ولا مما بينهم ولا فوقهم، ولا أسفل منهن، لا يغيب عن بصره من ذلك شيء، يرى ما في جوف البحار، ولججِها كما يرى عرشه الذي هو مستوٍ عليه.اهـ.



التنبيه الخامس:



تأويل صفة الكلام لله تعالى

(١٦٤٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**ثلاثةٌ لا يُكلِّمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم...**» الحديث.

۞ قال **المباركفوري** رحمه الله في (٥/ ٢١٨):

(قال النووي: قيل معنى «لا يكلمهم الله»: تكليم من رضي عنه، بإظهار الرِّضا، بل بكلام يدل على السَّخط.

وقيل: المراد أنه يُعرض عنهم.

وقيل: لا يكلمهم كلامًا يسُرُّهم.

وقيل: لا يُرسل إليهم الملائكة بالتحية). اهـ.

📖 **قلتُ**: **هنا عدّة تنبيهات**:

١ ـ لا حاجة إلى هذه التأويلات!

فأهل السُّنة والجماعة يُثبتون كلام الله تعالى بحرف وصوت على الحقيقة اللائقة به سبحانه.

٢ ـ أكثر الشَّارح كغيره من الشُّرَّاح من النقل عن النووي في آيات وأحاديث الصِّفات!

ولا يخفى على كلّ ذي بصيرة أن النووي من الأشاعرة المخالفين لأهل السُّنة في أبواب الاعتقاد، وكتبه شاهدة على ذلك!

فلا يكاد يخلو كتاب من كتبه من مخالفةٍ لعقيدة أهل السُّنة والجماعة في الصِّفات وغيرها من مسائل الاعتقاد، ومن نظر إلى أشهر كتبه كشرحه لـ «صحيح مسلم» وجد ذلك جليًّا، فقد سلك في جميع نصوص الصِّفات: مسلك أهل التحريف من التأويل، أو التَّفويض، هذا مع الدعوة إلى التبرُّك بالصَّالحين، وشدِّ الرِّحال إلى قبورهم، وغيرها من مسائل التوحيد التي يخالف فيها أهل السُّنة والجماعة.

وقد سبق كلام ابن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح «صحيح مسلم».

ولو أخذت أنقل كلام النووي من كتبه على تقرير اعتقاده لطال الكتاب، ولكن يكفي ـ إن شاء الله ـ أن أنقل من كتاب لا يُتَصَوَّر منه الكلام في مسائل الاعتقاد، ألا وهو كتابه «المجموع شرح المهذب»، فقد قعَّد فيه عقيدته التي ارتضاها لنفسه، وسار عليها في جميع كتبه، والتي تدور حول التأويل والتفويض، فقال في مقدمة «المجموع شرح المهذب» (١/ ٢٥):

(فرع) اختلفوا [يعني: أهل الكلام] في آيات الصِّفات وأخبارها: هل يُخاض فيها بالتأويل أم لا؟

فقال قائلون: تُتأوَّلُ على ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمتكلِّمين.

وقال آخرون: لا تُتأوَّل، بل يمسك عن الكلام في معناها، ويُوكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى، وانتفاء صفات الحادث عنه، فيقال مثلاً: نؤمن بأن الرحمٰن على العرش استوى، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به، مع أنّا نعتقد أن الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ وأنه مُنزَّهٌ عن الحلول، وسمات الحدوث، وهذه طريقة السَّلف، أو جماهيرهم، وهي أسلم، إذ لا يُطالَب الإنسان بالخوض في ذلك، فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض في

ذلك والمخاطرة فيما لا ضرورة بل لا حاجة إليه، فإن دعت الحاجة إلى التأويل لردِّ مبتدعٍ ونحوه تأوَّلوا حينئذٍ، وعلى هذا يُحمل ما جاء عن العلماء في هذا، والله أعلم!! اهـ.

وكذا قال نحو هذا الكلام في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٦/ ٣٦ ـ ٣٧) و(٥/ ٢٤ ـ ٢٥) وغيرها.

قال الشَّيخ عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمه مالله في كتابه «فتح المجيد» (باب ما جاء في الرقى والتمائم): والنووي كثيرًا ما يتأول الأحاديث بصرفها عن ظاهرها. اهـ.

وسئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في «الفتاوى» (٣/ ٢٢١) عن عقيدة النووي، فقالت: له أغلاط في الصِّفات سلك فيها مسلك المؤولين، وأخطأ في ذلك فلا يُقتدى به في ذلك، بل الواجب التمسُّك بقول أهل السُّنة. اهـ.

قلت: ومن أغلاطه التي خالف فيها أهل السُّنة ما تقدم من نقل كلامه في موقف النَّاس من نصوص الصِّفات، فقد ذكر مذهبين من مذاهب أهل التعطيل؛ وهما التأويل ونسبه إلى أشهر مذاهب المتكلِّمين!! وهو الذي درج عليه في أكثر شرحه لـ «صحيح مسلم» رَحِمَهُ اللهُ!!

ثم ذكر مذهب أهل التفويض لمعاني نصوص الصفات الذي وصفه ابن تيمية بأنه شر أقوال أهل البدع، ونسبه النووي كذبًا وبهتانًا إلى مذهب السلف الصالح!

والعجيب منه ومن غيره من أهل التأويل أنهم لا يعرجون على مذهب السلف الصالح أهل السُّنة والأثر الذين يثبتون حقيقة صفات الله تعالى على ما يليق به سبحانه إلَّا في مقام الإنكار والتشنيع عليهم ووصفهم بالمجسِّمة والمشبِّهة!!

وقد وصف مذهب السلف الذي ظنه مذهبًا لهم بقوله: (وهو أسلم)!

جاريًا على قول أهل التأويل والتحريف: (طريق السلف أسلم، وطريق الخلف أعلم وأحكم).

وهذا القول دارج عندهم، وهو كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٥/٨ ـ ١٢): ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم من السَّالفين كما يقوله بعض **الأغبياء ممن لم يقدر قدر السَّلف**؛ بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن: (طريقة السَّلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم)، **فإنَّ هؤلاء المُبتدعين** الذين يُفضِّلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السَّلف: إنَّما أتوا مِن حيث ظنوا أن طريقة السَّلف هي مُجرد الإيمان بألفاظِ القرآنِ والحديث من غيرِ فقهٍ لذلك، بمنزلة الأُمّيين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ۝٧٨﴾ [البَقَـرَة: ٧٨]، وأنَّ طريقة الخلف هي استخراج معاني النُّصوص المصروفة عن حقائقها بأنواعِ المجازات وغرائب اللُّغات.

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها: نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السَّلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السَّلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضَّلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك: اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلَّت عليها هذه النُّصوص للشُّبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصِّفات في نفسِ الأمرِ، وكان مع ذلك لا بد للنُّصوص من معنى، بقوا مُتردِّدين بين:

١ ـ الإيمان باللفظ، وتفويض المعنى، وهي التي يسمونها طريقة السَّلف!!

٢ ـ وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوعِ تكلفٍ، وهي التي يسمونها طريقة الخلف.

فصار هذا الباطل مُركبًا من فسادِ العقل، والكفرِ بالسّمع؛ فإنَّ النفي إنما اعتمدوا فيه على أمورٍ عقليةٍ ظنوها بينات، وهي شبهات، والسَّمع حرفوا فيه الكلِمَ عن مواضعه.

فلما انبنى أمرهم على هاتينِ المُقدِّمتين الكُفريَّتين الكاذبتين كانت النتيجة: استجهال السَّابقين الأوَّلين واستبلاههم، واعتقاد أنَّهم كانوا قومًا أُمِّيِّين بمنزلةِ الصَّالحين من العامَّة، لم يتبحروا في حقائقِ العلمِ بالله، ولم يتفطَّنُوا لدقائق العلمِ الإلٰهي. وأن الخلف الفُضلاء حازوا قصبَ السَّبقِ في هذا كلِّه.

ثم هذا القول إذا تدبَّره الإنسان وجده في غاية الجهالة؛ بل في غاية الضَّلالة.. كيف يكون هؤلاءِ المحجوبون المفضلون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوَّكون أعلم بالله، وأسمائه، وصفاته، وأحكم في باب ذاته وآياته من السَّابقين الأوَّلين، والذين اتبعوهم بإحسانٍ..؟!

ثم كيف يكون خير قرونِ الأمَّة أنقص في العلم والحكمة ـ لا سيما العلم بالله، وأحكام أسمائه، وآياته ـ من هؤلاءِ الأصاغرِ بالنسبةِ إليهم؟

أم كيف يكون أفراخ المُتفلسفة، وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوسِ والمشركين، وضلال اليهود، والنصارى، والصابئين، وأشكالهم، وأشباههم، أعلم بالله من ورثةِ الأنبياءِ، وأهل القرآن والإيمان؟!.. اهـ.

قلت: وتتبع مخالفات النووي في توحيد الأسماء والصفات يطول؛ لأنه الأصل الذي سار عليه في جميع نصوص الصفات إما مقررًا له، وإما ناقلًا لكلام أئمة الأشاعرة في هذا الباب!

ومن العجيب أن يقول الذهبي في «تاريخه» عند ترجمته للنووي: إن مذهبه في الصِّفات السمعية السُّكوت، وإمرارها كما جاءت! وربما تأول قليلاً في شرح مسلم!!اهـ.

ولا يخفى بطلان هذا القول لمن نظر في شرحه بعين البصيرة، ولهذا فقد نقله السخاوي عند ترجمته للنووي، وتعقبه بقوله: (كذا قال!! والتأويل كثير في كلامه). اهـ.

ومرَّ بك قريبًا قول الشيخ عبد الرحمٰن بن الحسن: (والنووي كثيرًا ما يتأوَّل الأحاديث بصرفها عن ظاهرها).

وهذا ظاهر لا يحتاج إلى كبير تقريرٍ وإثبات، كيف وقد ترجم له غير واحد ووصفوه بأنه أشعري كما في ترجمة السخاوي له!!

٣ ـ اشتهر أن الأشاعرة يثبتون صفة الكلام لله تعالى، والمتأمل في كلامهم يجدُ هذا خيالاً لا حقيقة، فإثباتهم لكلام الله تعالى، إنَّما هو مُصانعة وتلبيس، لأن المتقرّر عندهم أن الكلام نفسي، من غير حرفٍ ولا صوتٍ.

قال الشَّيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ في [«مجموع الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ١٧٦)]:

مع أنهم ـ يعني: الأشاعرة ـ وإن أثبتوا صفة الكلام، مُوافقةً لأهل السُّنة، فهم في الحقيقة نافون لها؛ لأن الكلام عندهم هو المعنى فقط، ويقولون: حروف القرآن مخلوقةٌ، لم يتكلم الله بحرفٍ، ولا صوتٍ.

فقالت لهم الجهمية: هذا هو نفس قولنا: إن كلام الله مخلوق، لأن المراد الحروف، لا المعنى. اهـ

٤ ـ مذهب أهل السُّنة والجماعة قاطبةً: أن كلام الله غير مخلوق، بل هو صفة من صفاته، وأن الله تعالى تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلم بصوتٍ يُسْمِعُه من يشاء، كما صحَّت بذلك الآثار.

٥ ـ قال عبد الله بن أحمد ـ رحمهما الله تعالى ـ في «السُّنَّة»

(٥١٨): سألتُ أبي رَحِمَهُ اللَّهُ: عن قومٍ يقولون: لما كَلَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مُوسى لم يتكلَّم بصوتٍ؟

فقال أبي: بلى، إنّ ربَّك عَزَّ وَجَلَّ تَكلَّم بصوتٍ، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت.

وقال أبي عَزَّ وَجَلَّ: حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا تكلَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ سمع له صَوتٌ كَجرِّ السِّلسلة على الصَّفوان.

قال أبي رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا الجهميَّةُ تُنكِره.

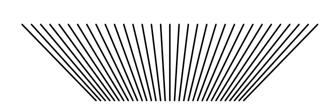
قال أبي: هؤلاء كفَّارٌ، يريدون أن يُموِّهوا على النَّاسِ، مَن زعم أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لم يَتكلَّم فهو كافِرٌ، إلَّا أنّا نروي هذه الأحاديث كما جاءت.

وانظر في إثبات صفة الكلام لله تعالى، وفضح ما عليه الأشاعرة من التلبيس في أبواب الاعتقاد: «رسالة السِّجزي رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٤٤هـ) إلى أهل زبيد في الردّ على من أنكر الحرف والصوت».

وكتاب «المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع»، وكتاب «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» كلاهما لابن قُدامة المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ.



التنبيه السادس:



تأويل صفتي (المحبة والبغض) من صفات الله تعالى

(٣٣٧١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن الرسول ﷺ قال: «**إذا أحب الله عبدًا نادى جبريل** ....» إلخ الحديث.

۞ قال المباركفوري رحمه الله في (١/ ٥٣٧) وفي (٨/ ٦٠٨)، وفي (٩/ ٤٣٥):

(قال النووي: قال العلماء: محبة الله عز وجل تعالى لعبده: هي إرادته الخير له، وهدايته، وإنعامه عليه، ورحمته. (وبغضه): إرادة عقابه، أو شقاوته، ونحوه)!

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ـ كذا نقل الشَّارح هذا التأويل لصفتي المحبة والبغض، ولم يتعقبه!!

٢ ـ وقول النووي: (قال العلماء): يُريد علماء الأشاعرة مِن أهل الكلام، المخالفين لأهل السُّنة والجماعة في مسائل الاعتقاد، وكثيرًا ما ينقل عنهم تأويلاتهم في شرحه لـ «صحيح مسلم»، وغيرها من كتبه.

وانظر التنبيه السَّابق في الكلام عن عقيدة النووي.

٣ ـ أما علماء أهل السُّنة: فإنهم يثبتون صفتي المحبة والبغض لله تعالى، على الحقيقة اللائقة به سبحانه، ولا يقولون بقول المعطلّة:

إن المراد بصفة المحبة: إرادة الثواب.

وبصفة البغض: إرادة العقاب.

فيفسِّرون الحبَّ والبغض: بالإرادة، فرارًا من التشبيه بزعمهم، وما فرّوا منه، يلزمهم في إثباتهم للإرادة، ولكنهم قوم يتناقضون.

٤ ـ قال ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كتاب التوحيد» **(٣/ ٢٠٤)**: ذكر ما يدل على أن الله يُحب من أطاعه، ويُبغض من عصاه من عباده. اهـ

ثم أورد الأدلة على ذلك.

ـ وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» **(٢/ ٣٥٤)**: فإن الكتاب، والسُّنة، وإجماع المسلمين: أثبتت محبة الله لعباده المؤمنين، ومحبتهم له، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥]، وقوله: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المَائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ۝٤﴾ [التّوبَة: ٤]، ﴿يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩﴾ [الحُجرَات: ٩]، وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات محبة الله لعباده المؤمنين، ومحبتهم له، وهذا أصل دين الخليل إمام الحُنفاء.

وأوّل من أظهر ذلك في الإسلام ـ يعني: إنكار محبة الله ـ: الجعد ابن درهم، فضحَّى به خالد بن عبد الله القسرى يوم الأضحى بواسط، وقال: أيها النَّاس، ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضحٍ بالجعد بن درهم، إنَّه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرًا، ثم نزل فذبحه. اهـ.

❑ ❑ ❑

التنبيه السابع:

تأويل صفة الغيرة لله تعالى

(١١٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال الرسول ﷺ: «**إن الله يغار، والمؤمن يغار، وغَيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه**».

۞ قال **المباركفوري** رحمه الله (٤/ ٣٣٠):

(الغيرة): بفتح المعجمة، وسكون التحتانية بعدها راء.

قال عياض: ويحتمل أن تكون الغيرة في حقِّ الله: الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك.

وقيل: الغيرة في الأصل الحَمِيَّة والأنفة، وهو تفسيرٌ بلازم التغير، فيرجع إلى الغضب.

وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه الغضب والرضا.

وقال ابن العربي: التغير محال على الله بالدلالة القطعيّة، فيجب تأويله بلازمة: كالوعيد وإيقاع العقوبة بالفاعل، ونحو ذلك.انتهى.

قال الشارح: «إن الله يغار»: بفتح التحتانية، والغين المعجمة: من الغيرة، ومعنى غيرة الله مُبَيّنٌ في هذا الحديث.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ قول ابن العربي المالكي هاهنا: (التغير محالٌ على الله بالدلالة القطعية، فيجب تأويله)!

هذا على طريقة المشبّهة المؤوّلة، الذين يُشبِّهون أوّلًا أفعال الله تعالى بأفعال خلقه، ثم يَفرُّون من ذلك التشبيه إلى التّأويل المذموم.

وابن العربي مِن كبار الأشاعرة، و له كتاب: «قانون التأويل» في ذلك!

وهو صاحب كتاب: «عارضة الأحوذي شرح سُنن الترمذي» الذي سلك في شرحه هذا مسلك الأشاعرة، فقد قال مقرِّرًا للتأويل (٣/ ١٣٣): (اعلموا وفقكم الله، أنه لا بُدَّ من التأويل في هذه الأحاديث ـ يعني: الصفات ـ، فإنه قد يأتي منها ما لا سبيل إلى حمله على ظاهره، ولا الإيمان به كما ورد، كقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾) اهـ.

وهو كذلك القائل في حديث النزول: (حُكِيَ عن المبتدعة ردُّ هذه الأحاديث، وعن السَّلف إمرارها، وعن قومٍ تأويلها؛ وبه أقول. اهـ.

[«الفتح» (٣/٣٠)]

وابن العربي هذا مالكي المذهب، وهو غير ابن عربي النكرة الهالك، صاحب عقيدة وحدة الوجود.

٢ ـ تعقَّب الشيخ سُليمان بن عبد الرحمن بن حمدان رَحِمَهُ الله تعالى (**١٣٩٧**هـ) ابن حجر عند تأويله لهذه الصِّفة في [«شرحه للصحيح» (**٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣١**)]، فقال في كتابه [«ملاحظاتي حال مُطالعاتي» (ص**٢٦**)] بعد أن نقل نحوًا من التأويل السابقِ لصفَةِ الغيرة لله تعالى:

(أقول: هذا كلامٌ عارٍ عن التَّحقيقِ، وإذا كان أعرفُ الخلق بربِّه محمد ﷺ قد نطقَ بهذا وأخبر به عن ربِّه، فما المانعُ من إطلاقِ ما أطلقه، مع عدم التعرُّض له بشيءٍ من التأويل؛ ولكن هذا بليَّة ابُتلي بها من سَلَّم قِيادَه لغير الصَّادق المصدُوق، الذي لا ينطق عن الهوى، وحكَّم عَقلَهُ على الشَّرعِ، فلا حول ولا قوّة إلَّا بالله. اهـ

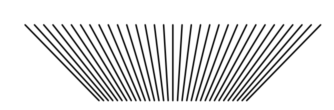
٣ ـ أهل السُّنة يُثبتون صفة (الغيرة) لله تعالى على ما يليق به ﷻ،

من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ، ولا تمثيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورى: ١١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ [«الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (٤/ ١٤٩٧)]: والغيرة عند المعطّلة النفاة من الكيفيّات النفسية؛ كالحياء، والفرح، والغضب، والسخط، والمقت، والكراهية، فيستحيل وصفه عندهم بذلك، ومعلوم أن هذه الصفات، من صفات الكمال المحمودة عقلاً، وشرعًا، وعرفًا، وفطرةً، وأضدادها مذمومةٌ عقلاً، وشرعًا، وعرفًا، وفطرةً، فإنّ الذي لا يغار، بل تستوي عنده الفاحشة وتركها، مذمومٌ غاية الذم، مستحقٌّ للذم القبيح. اهـ.



التنبيه الثامن:



تأويل صفة «العجب» من صفات الله تعالى

(٣٥١١) حديث علي رضي الله عنه في ركوب الدّابة وفية قول النبي ﷺ: «**إن ربك ليعجب من عبده إذا قال: ربّ اغفر لي ذنوبي إنّه لا يغفر الذنوب غيرك**». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

۞ قال **المباركفوري** رحمه الله في (٩/ ٤٠٩): («ليعجَب»: بفتح الجيم.

قال الطيبي: أن يرتضي هذا القول، ويستحسنه استحسان المتعجِّب. انتهى.

وقال الجزري في «النهاية» في معنى قوله: «عجِبَ رَبُّك من قوم يساقون إلى الجنة في السلاسل»: أي عظم ذلك عنده، وكبر لديه، أَعْلَمَ الله أنه إنما يتعجب الآدميّ من الشيء إذا أعظم موقعه عنده، وخفي عليه سببه، فأخبرهم بما يعرفون، ليعلموا موقع هذه الأشياء عنده.

وقيل: معنى «عجِب ربك»: أي رضي وأثاب، فسمّاه عجبًا مجازًا، وليس بعجب في الحقيقة، والأوّل الوجه، وإطلاق التعجب على الله مجازًا؛ لأن لا تخفى على الله أسباب الأشياء، والتَّعجُب مما خفي سببه ولم يعلم). انتهى.

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ـ كذا ينقل **المباركفوري** رحمه الله كلام أهل التأويل والتحريف في

تعطيل صفة العجب لله تعالى، وأن نسبتها إلى الله تعالى من باب المجاز، لا على الحقيقة، ثم لا يَتعقَّب هذا التحريفَ بشيءٍ!!

٢ ـ المراد بالجزري الذي نقل الشارح تأويله: هو ابن الأثير صاحب كتاب «النِّهاية في غريب الحديث»، وهو كتاب مشهور، ومؤلفه قد سلك فيه مسلك الأشاعرة في تأويل الصِّفات.

قال الشيخ تقي الدِّين الهلالي رَحِمَهُ اللهُ: كنت أظن أن ابن الأثير سَلفيّ العقيدة، بريء من التَّعطيل والتَّجهم؛ لأني رأيت المتأخِّرين من المشتغلين ينقلون من كتابه: «شرح غريب الحديث»، ولما رأيت شرحه لأسماء الله الحسنى، وجدته من شرار الجهمية المعطلة. اهـ

[«سبيل الرشاد» (١/ ١٩)]

وسيأتي التنبيه على المخالفات العقدية في كتابه «النهاية»، في هذه السِّلسلة إن شاء الله تعالى.

٣ ـ حملُ نصوص الصِّفات على المجاز، وصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى؛ إنما هو قول المؤوّلة المعطلّة لصفات الرب عَجَلَّ، عافانا الله وإيّاك من التأويل، والتعطيل، والتحريف.

وقد تقدم قول ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري» (٧/ ٢٣٠): وزعموا [أي الجهمية] أن ما وردَ في الكتاب والسُّنة مِن ذلك مع كثرتِهِ وانتشارِهِ من بابِ التَّوسُّعِ والتَّجوُّزِ، وأنه يُحملُ على مَجازاتِ اللغة المُستبعدةُ **وهذا من أعظم أبوابِ القدح في الشَّريعة المحكمة المُطهَّرةُ**، وهو من جنسِ حمل الباطَنيةِ نصوص الإخبارِ عن الغيوبِ كالمعادِ والجنَّة والنَّارِ على التَّوسُّعِ والمجازِ دون الحقيقةِ، وحملِهم نصوص الأمر والنهي عن مثل ذلك، وهذا كلّه مُرُوق عن دينِ الإسلام.. إلخ.

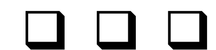
٤ ـ تقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجازٍ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [«الإيمان» (ص٨٤)]: وبكلِّ حال، فهذا التقسيم هو اصطلاح حادثٌ بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلّم به أحدٌ من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحدٌ من الأئمة المشهورين في العلم. اهـ

٥ ـ أهل السُّنة يُثبتون لله تعالى صفة (العجب) على الحقيقة اللائقة به.

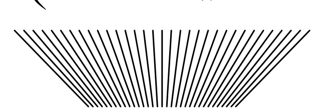
قال ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «السُّنة» (١/ ٣٨٩): (باب في تعجُّبِ ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يُتقرب به إليه).

وقال ابن بطَّة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة الكبرى» (قسم الرد على الجهمية) (٣/ ١٣١ ـ ١٣٢): باب (الإيمان بالتَّعجُّبِ)، وقالت الجهمية: إن الله لا يعجب. اهـ.

وقال محمد بن علي الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكت القرآن» (٦٢٩/١): قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ﴾ [الرّعد: ٥] رد على الجهمية؛ إذ قد عجب جلَّ وتعالى من كفرهم بالبعث، والعجب عندهم منفيّ عنه من أجل أنه من صفات المخلوقين، وقد حكاه عن نفسه جل وتعالى كما ترى، وليس شيء من صفاته مخلوقًا، وإن شاركه المخلوق فيه بالاسم؛ إذ هو من المخلوق مخلوق، ومنه جلَّ وتعالى غير مخلوق. اهـ.



التنبيه التاسع:



تأويل صفة «الاستماع» من صفات الله تعالى

(٣٠٧٨) عن أبي أُمامة رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «**ما أَذِن الله لعبدٍ في شيءٍ أفضل مِن ركعتين يصليها ..** » الحديث.

۞ قال **المباركفوري** رحمه الله في (٨/ ٢٢٩):

(«ما أذِن الله»: أي ما أصغى، وما استمع.

قال في «القاموس»: أذن إليه وله، كفرح استمع.

قال الطيبي: وهاهنا أذن عبارة عن الإقبال من الله بالرَّأفة والرَّحمة على العبد، وذلك أن العبد إذا كان في الصَّلاة وقد فرغ من الشواغل متوجها إلى مولاه مُناجيًا له بقلبه ولسانه، فالله سبحانه أيضًا يقبل عليه بلطفه وإحسانه، إقبالاً لا يُقبل في غيره من العبادات). اهـ.

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ نقل المصنف كلام الطيبي في تأويل هذه الصفة لله تعالى ولم يتعقبه بشيء !

الطيبي هو الحسين بن محمد بن عبد الله (٧٤٣هـ)، صاحب «شرح المشكاة»، وقد أكثر شرَّاح من النقل عن تأويلاته للصِّفات كما سيأتي هاهنا كثير منها. ومن العجيب أنه وصِفَ في ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ١٨٥) بأنه: حسن المعتقد، شديد الرد على المبتدعة!!

٢ ـ قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «فضائل القرآن» (ص١١٤ ـ ١١٦) بعد أن أورد حديث: «**ما أذن الله لشيءٍ كإذنه لنبي يتغنى بالقرآن**» قال: .. ومعناه: . . . أن الله تعالى ما استمع لشيءٍ كاستماعه لقراءة نبيٍّ يجهر بقراءته ويُحسّنها، وذلك أنّه يجتمع في قراءة الأنبياء طيب الصوت لكمال خلقهم وتمام الخشية، وذلك هو الغاية في ذلك، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يسمع أصوات العباد كلهم برّهم وفاجرهم، كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سبحان الذي وسع سمعه الأصوات؛ ولكن استماعه لقراءة عباده المؤمنين أعظم،كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يُونس: ٦١] الآية، ثم استماعه لقراءة أنبيائه أبلغ، كما دلّ عليه هذا الحديث العظيم.

ومنهم من فسَّر الأذن هاهنا بالأمر.

والأول أولى لقوله: «**ما أذن الله لشيء أذنه لنبي يتغنى بالقرآن**»، **أي: يجهر به.**

والأَذَنُ: الاستماع؛ لدلالة السياق عليه.. ولهذا جاء في حديث رواه ابن ماجه بسندٍ جيدٍ عن فَضالة بن عُبيد، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لله أشدُّ أذنًا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته**».اهـ

٣ ـ تأويل صفة «الاستماع» لله تعالى: باللطف والإحسان، من تأويلات الأشاعرة، وغيرهم من أهل البدع.

٤ ـ أهل السُّنة يُثبتون صفة «السَّمع» لله تعالى على ما يليق به سبحانه، من غير تحريفٍ، ولا تأويلٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تشبيهٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورىٰ: ١١].

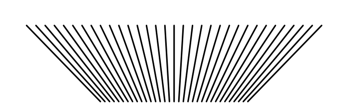
ـ قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في [«التوحيد» (١/ ١٠٦)]: (باب إثبات السَّمع والرؤية لله جل وعلا الذي هو كما وصف نفسه سميع بصير، ومن

كان معبوده غير سميع بصير فهو كافر بالله السَّميع البصير، يعبد غير الخالق الباري الذي هو سميع بصير). اهـ

وقال ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد» (٣/ ٤٣): (ومن صفات الله عَزَّ وَجَلَّ التي وصف بها نفسه السمع والبصر).



التنبيه العاشر:



تأويل صفة «الحياء» من صفات الله تعالى

(٢٨٦٨) عن أبي داود الليثي رضي الله عنه: أن الرسول ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذا أقبل ثلاثة نفرٍ ... الحديث. وفيه فقال النبي ﷺ: «**أما أحدهم فآوى إلى الله فآواه الله، وأما الآخر فاستحى، فاستحى الله منه** ..» الحديث. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

۞ قال المباركفوري رحمه الله في (٧/ ٥١١):

(قال النووي: «**فاستحي الله منه**»: **أي رحمه، ولم يُعذبه، بل غفر ذنوبه. وقيل: جازاه بالثواب**). اهـ.

📖 **قلتُ: هاهنا ثلاث تنبيهات:**

١ ــ هذا الموضع من المواضع التي اضطرب فيها الشارح.

٢ ــ ففي هذا الموضع ينقل عن النووي تأويله لصفة الحياء لله تعالى ولا يتعقبه بشيء!!

وهذا التأويل لهذه الصفة درج عليه أهل التأويل، ومن ذلك: تأويل ابن حجر لهذه الصفة في شرحه لـ «صحيح البخاري»، فقال في «الفتح» (١/ ٣٨٩) عند قوله ﷺ: «**إن الله لا يستحيي من الحق**»، قال ابن حجر: (الحياء لغة: تغيُّر وانكسار، وهو مستحيل في حقِّ الله تعالى..)!!

وتعقَّبه الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا التأويل فقال: الصواب أنه لا حاجة إلى التأويل مطلقًا، فإنَّ الله يوصف بالحياء الذي يليق به، ولا يشابه فيه خلقه كسائر صفاته. وقد ورد وصفه بذلك في نصوص كثيرة؛ فوجب إثباته له على الوجه الذي يليق به. وهذا قول أهل السُّنة في جميع الصفات الواردة في الكتاب والسُّنة الصحيحة، وهو طريق النجاة، فتنبه واحذر، والله أعلم. اهـ.

٣ وافق المباركفوري أهل السنة في موضع آخر (**٩/ ٥٤٤**) فأثبتها على طريقة أهل السُّنة والجماعة، ويرفض تأويلها فيقول: وَصْفُهُ تعالى بالحياء: يُحمل على ما يليق به كسائر صفاته، نؤمن بها ولا نُكيّفها.اهـ.

٤ أهل السُّنة يثبتون صفة الاستحياء لله تعالى على ما يليق به سبحانه، ومن ذلك:

أ) قال ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد» (**٣/ ٢٤٧**): (ذكر ما يدل على أنه وصف نفسه بالحياء، وأن النبي ﷺ قال: «**إنَّ الله يستحيي من عبده**» اهـ.

ب) قال أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي، فقال: .. نعتقد أن لله أسماء وصفات قديمة غير مخلوقة، جاء بها كتابه، وأخبر بها الرسول أصحابه فيما رواه الثقات، وصححه النقاد الأثبات، ودلَّ القرآن المبين والحديث الصحيح المتين على ثبوتها.

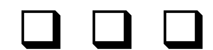
قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: وهي أنّ الله تعالى أول لم يزل، وآخر لا يزال، أحد قديم وصمد، كريم عليم حليم، عليٌّ عظيم، رفيع مجيد، وله بطش شديد، وهو يبدئ ويُعيد، فعَّال لما يريد، قوي قدير منيع نصير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، إلى سائر أسمائه وصفاته من النفس، والوجه، والعين، والقدم، واليدين، والعلم، والنظر، والسمع، والبصر، والإرادة، والمشيئة، والرضى، والغضب، والمحبة، والضحك،

والعجب، والاستحياء، والغيرة، والكراهة، والسخط، والقبض، والبسط، والقرب، والدنو، والفوقية، والعلو، والكلام، والسلام، والقول، والنداء، والتجلِّي، واللقاء، والنزول، والصعود، والاستواء، وأنه تعالى في السماء، وأنه على عرشه بائن من خلقه..

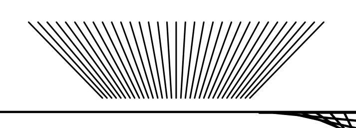
إلى أن قال: إلى غيرها من الأحاديث، هالتنا أو لم تهلنا، بلغتنا أو لم تبلغنا، اعتقادنا فيها وفي الآي الواردة في الصفات: أنَّا نقبلها، ولا نحرِّفها، ولا نكيِّفها، ولا نعطِّلها، ولا نتأوَّلها، وعلى العقول لا نحملها، وبصفات الخلق لا نشبِّهها، ولا نُعمل رأينا وفكرنا فيها، ولا نزيد عليها، ولا ننقص منها، بل نؤمن بها، ونكل علمها إلى عالمها، كما فعل السلف الصالح، وهم القدوة لنا في كلِّ علم.. إلخ.

قلت: قوله: (ونكل علمها إلى عالمها) إن أراد العلم بحقيقتها وكيفيتها فهو الصواب، هو قول السلف قاطبة.

وإن أراد العلم بمعناها فهو التفويض المذموم الذي درج عليه كثير من المتأخرين، وهو خلاف مذهب السلف كما تقدم بيانه في المقدمة.



التنبيه الحادي عشر:



تأويل «النفس» لله تعالى

(٣٦٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي** . . .» الحديث.

۞ قال المباركفوري رحمه الله في (١٠/ ٦٤ ـ ٦٥):

(**«فإن ذكرني في نفسِهِ، ذكرته في نفسي»: أي من ذكرني بالتنـزيه والتقديس سرًّا، ذكرته بالثواب، والرَّحمهِ سرًّا. قاله الحافظ**).

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ـ هذا تأويلٌ باطلٌ من تأويلات الأشاعرة لصفة النفس لله تعالى.

٢ ـ المراد بالحافظ هنا هو ابن حجر العسقلاني، وقد أكثر الشَّارح كغيره من الشُّرَّاح المتأخِّرين من النقل عنه في مسائل الاعتقاد وغيرها!!

٣ ـ ابن حجر في باب الأسماء والصفات قد سلك مسلك الأشاعرة في تأويل وتفويض الصفات، وسار عليهما في جميع مصنفاته؛ ومن أشهرها شرحه لصحيح البخاري المسمى: «فتح الباري»! فقد قال في مقدِّمته التي سماها: «هَدْي السَّاري» (ص ٢٠٨):

قوله: «**أطولهم يدًا**»: أي أسمحهن، ووقع ذكر اليد في القرآن

والحديث مُضافًا إلى الله تعالى، واتفق أهل السُّنة والجماعة [يعني: الأشاعرة]، على أنه ليس المُراد باليد الجارحة التي هي من صفات المحدثات، وأثبتوا ما جاء من ذلك، وآمنوا به؛

١ ـ فمنهم من وقف ولـم يتأوّل.

٢ ـ ومنهم من حمل كل لفظٍ منها على المعنى الذي ظهر له.

وهكذا عملوا في جميع ما جاء من أمثال ذلك. اهـ

وقال في آخر «الفتح» (١٣/ ٤٦٦): وإذا ثبت ذكر الصَّوت بهذه الأحاديث الصَّحيحة، وجب الإيمان به، ثم:

١ ـ إمَّا التفويض.

٢ ـ وإمَّا التأويل.

وبالله التوفيق. اهـ

قلت: وشرحه لصحيح البخاري مليءٌ بالمخالفات العقديّة لأهل السُّنة والجماعة في جميع أبواب الاعتقاد: الإيمان، والأسماء والصفات، والقدر، والتبرك بآثار الصَّالحين، وغيرها من أبواب الاعتقاد التي سار في أكثرها على طريقة الأشاعرة، وقد تتبع أحد المعاصرين أخطاء ابن حجر في شرحه هذا، وأخرجها في جُزءٍ، فكان عدد المخالفات التي وقف عليها (**١٩٥**) مخالفة لعقيدة أهل السُّنة والجماعة! والله المستعان.

ولهذا قال الشيخ حمد بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نصيحته لصدِّيق حسن خان: (.. واعلم أرشدك الله أن الذي جرينا عليه، أنه إذا وصل إلينا شيءٌ من المصنفات في التفسير، أو شرح الحديث، اختبرناه، واعتبرنا معتقده في: العلوِّ، والصفات، والأفعال، **فوجدنا الغالب على كثيرٍ من المتأخِّرين، أو أكثرهم مذهب الأشاعرة، الذي حاصله: نفي العلوِّ، وتأويل الآيات في هذا الباب بالتأويلات الموروثة عن بشر المريسي، وأضرابه من أهل البدع والضَّلال، ومن نظر في شروح البخاري، ومسلم ونحوهما، وجد ذلك فيها .. الخ.**

وقد سبق ذكرها في المقدمة.

ولقد صرَّح أهل السُّنة والجماعة بما وقع فيه ابن حجر في «الفتح» من العقائد المخالفة لما عليه أهل السُّنة والجماعة.

فقال الشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ في «تنبيه ذوي الألباب السليمة» (١٥٥): وأمّا قول ابن حجر: (أن تسمية هؤلاء [يعني: مانعي الزكاة] أهل ردّة تغليبًا مع الصّنفين الأوّلين، وإلَّا فليسوا بكفارٍ). انتهى.

فهذا تأويلٌ منه، وليس بأبشع، ولا أشنع مما تأوّله في الصِّفات، وقد ثبت ذلك في الكتاب، والسُّنة؛ لأنهم رأوا ذلك مستحيلًا في عقولهم، وإذا كان صدر منهم ذلك في صفات رب العالمين، وتأوّلوها بما لا يليق بجلال الله، وعظمته، فكيف لا يتأوّلون ما صدر من الصِّحابة مما يخالف آراءهم وتحليه عقولهم؟! اهـ

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته إلى عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف في [«الدرر السُّنية» (١/ ٥٠ ـ ٥١)]:

ومما يُهوّن عليك مخالفة من خالف الحقَّ وإن كان من أعلم النَّاس وأذكاهم وأعظمهم جاهًا ولو اتبعه أكثر النَّاس، ما وقع في هذه الأُمة من افتراقهم في أصول الدين وصفات الله تعالى، وغالب من يدعي المعرفة وما عليه المتكلّمون وتسميتهم طريقة رسول الله ﷺ حشوًا وتشبيهًا وتجسيمًا، مع أنك إذا طالعت كتابًا من كُتب الكلام ـ مع كونه يزعم أن هذا واجب على كل واحدٍ وهو أصل الدين ـ تجد الكتاب من أوّله إلى آخره لا يستدلّ على مسألة منه بآيةٍ من كتاب الله، ولا حديثٍ عن رسول الله ﷺ اللهم إلَّا أن يذكره ليحرّفه عن مواضعه.

وهم مُعترفون: أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي بل من عقولهم، ومُعترفون: أنهم مُخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في «فتح الباري» في مسألة الإيمانِ على قول البخاري: وهو قولٌ وعمل ويزيد وينقص، فذكر

إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخّرين ولم يردّه.اهـ.

قلت: وله ديوان معروف حُقِّق على عدة نسخ خطية، وفي بعض قصائده التوسل وطلب الشفاعة من النبي ﷺ!! ومن ذلك قوله:

ببـاب جُـودِكَ عِـبـدٌ مُـذنـب كَـلِـف	يا أحسن النَّاسِ وجهًا مُشرقًا وقفا
بكم تَوَسَّـلَ يرجو العفو عَن زَلـلٍ	مِن خوفهِ جفنُه الهامي لقد ذَرَفا

وقوله:

نَـبـي الله يَـا خـيـر الـبـرايـا	بِـجَـاهِـكَ أتَّـقـي فـصـل الـقَـضـاءِ

إلى قوله:

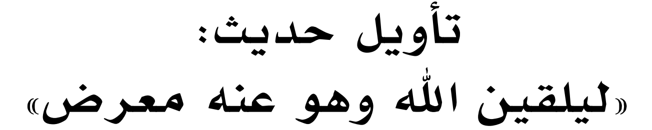
فـقـل: يـا أحـمـد بـن عـلـيّ اذهـب	إلــى دارِ الــنّــعــيــمِ بِــلا شَــقَــاءِ

٤ ـ الذي عليه أهل السُّنة إثبات «النفس» لله تعالى على الحقيقة اللائقة به سبحانه.

قال ابن خُزيمة رَحِمَهُ اللهُ في [«التوحيد» (١/ ١١ و١٣)]: (باب إثبات النفس لله عَزَّ وَجَلَّ من الكتاب)، و(باب ذكر البيان من خبر النبي ﷺ في إثبات النفس لله عَزَّ وَجَلَّ).

(فائدة): قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٤٢٧):
.. فإن طائفة من متأخِّري أهل الإثبات جعلوا النفس في هذه النصوص صفة لله زائدة على ذاته، لما سمعوا إدخال المتقدمين لها في ذكر الصفات، ولم يكن مقصود المتقدمين ذلك، وإنما قصدهم الرد على من أنكر ذلك من الجهمية، وزعموا أن ذلك هو ظاهر النصوص، وليس الأمر كذلك، وقد صرح أئمة السُّنة بأنَّ المراد بالنفس هو الذات، وكلامهم كله على ذلك، كما في كلام الإمام أحمد فيما خرجه من الرد على الجهمية. اهـ.

التنبيه الثاني عشر :



تأويل حديث: «ليلقين الله وهو عنه معرض»

(١٣٥٥) عن أبي وائل بن حجر ﵁ قال: جاء رجلٌ من حضرموت ورجلٌ من كندة إلى النبي ﷺ، فقال الحضرمي: يا رسول الله! إن هذا غلبني على أرض لي .. الحديث.

وفيه قوله ﷺ: «**لئن حلف على مالك ليأكله ظلمًا، ليلقين الله وهو عنه مُعرض**». قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

۞ قال **المباركفوري** في (٤/ ٥٧٠):

(«معرض» قال الطيبي: هو مجازٌ عن الاستهانة به، والسخط عليه، والإبعاد عن رحمته، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عِمرَان: ٧٧]).

(٢٨٦٨) وعن أبي واقد الليثي ﵁: أن الرسول ﷺ: بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذا أقبل ثلاثة نفرٍ ... الحديث، وفيه: «**وأما الآخر فأعرض؛ فأعرض الله عنه**».

۞ قال **المباركفوري** (٧/ ٥١١):

(أي لم يرحمه. وقيل: سخط عليه، وهذا محمول على أنه ذهب معرضًا لا لعذرٍ وضرورة، قاله النووي.

قال الحافظ - ابن حجر -: أي سخط عليه ... وإطلاق الإعراض وغيره في حقّ الله تعالى على سبيل المُقابلة والمُشاكلة، فيحمل كلّ لفظٍ منها على ما يليق بجلاله ﷻ.

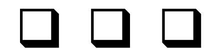
قلتُ: هاهنا تنبيهان:

١ حمل إعراض الله تعالى عن العصاة والكفار على المجاز، أو المشاكلة، قول الأشاعرة النافين لحقيقة صفات الله تعالى.

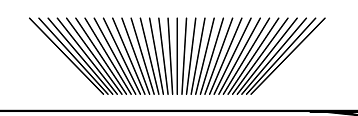
٢ أهل السُّنة يثبتون حقيقة إعراض الله تعالى عمن يشاء من خلقه حقيقة، على ما يليق به ﷻ، كسائر الصفات.

قال ابن منده رحمه الله في [«التوحيد» (٣/ ٦٠)]: (ذكر ما يدلُّ على أن الله عز وجل يُعرض عما يكره ولا ينظر إليه).

ثم ذكر الأدلة على ذلك.



التنبيه الثالث عشر:



تأويل حديث: «رداء الكبرياء على وجهه»

(٢٦٤٨) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: «**إنَّ في الجنَّة جنتين آنيتها وما فيهما مِن فضةٍ، وجنتين آنيتها وما فيهما مِن ذهبٍ، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم: إلَّا رداء الكبرياء على وجهه في جنَّةِ عدن**».

۞ قال **المباركفوري** رحمه الله في (٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣):

(قال عياض: كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيرًا، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها، وإيجازها، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسرَاء: ٢٤]، فمُخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم لهم برداء الكبرياء على وجهه، ونحو ذلك من هذا المعنى، ومن لم يفهم ذلك تاه، فمن أجرى الكلام على ظاهره، أفضى به الأمر إلى التّجسيم، ومن لم يتّضح له، وعَلِمَ أن الله مُنزَّه عن الذي يقتضيه ظاهرها؛ إمّا أن يكذب نقلتها، وإمّا أن يؤوّلها؛ كأن يقال: استعار لعظيم سلطان الله، وكبريائه، وعظمته، وهيبته، وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عظمته). انتهى ملخصًا.

ثم نقل كلام غيره من الأشاعرة في تأويل هذا الحديث.

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ﴿ هكذا يطيل الشَّارح كعادته في نقل تأويلات الأشاعرة في أحاديث الصِّفات، ولا يتعقبّهم بشيء!!

٢ ﴿ لا يخفى ما في كلام القاضي عياض من:

أ) اتهام من أمرَّ الصفات على ظاهرها بالتشبيه والتجسيم! ولا يخفى أن هذا هو قول أهل السُّنة والجماعة. كما سبق بيان ذلك في المقدمة.

قال أبو حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: علامة الجهمية: تسميتهم أهل السُّنة مُشبِّهة ونابتة.

[رواه اللالكائي (١/١٧٩)]

ب) الدَّعوة إلى التأويل المذموم الذي اصطلح عليه أهل الكلام.

وعياض مالكي المذهب أشعري المعتقد، وقد أكثر النووي في شرحه لصحيح مسلم من نقل تأويلاته لنصوص الصِّفات!!

٣ ﴿ يُحاول أهل التحريف تأويل «رداء الكبرياء على وجهه» إلى صرفها عن ظاهرها بلا بُرهان، فتراهم يقولون: المراد «برداء الكبرياء»: المانع الذي يكون على أَعين الخلق بسبب ضعفهم عن رؤيته تعالى، فإذا شاء الله رفع ذلك عنهم فقوّى أبصارهم لتمكن من رؤيته في جنة عدن.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحريف المذموم لنصوص الصفات، وأن على مُقتضى قولهم إنه لو زال المانع عن أعين العباد لرأوه في الدنيا كذلك.

٤ ﴿ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ [«مجموع الفتاوى» (٣/٣٩١)] بعد أن ذكر هذا الحديث، وحديث: «**إذا دخل أهل الجنَّة الجنَّة، نادى مُناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدًا يُريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُبيّض وجوهنا؟ ويُثقِل موازيننا؟ ويُدخلنا الجنة؟**

ويُجرنا من النَّار؟ فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أَعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم من النَّظرِ إليه، وهي الزيادة».

قال: وهذه الأحاديث وغيرها في الصِّحاح، وقد تلقَّاها السَّلف والأئمة بالقبول، واتفق عليها أهل السُّنة والجماعة، وإنَّما يُكذِّب بها أو يحرفها الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم الذين يُكذِّبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة.اهـ.

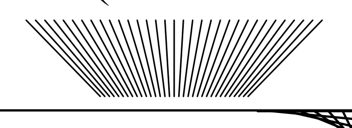
وقال في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٧٠): قال الرازي ـ وهو يتكلم عن هذا الحديث ـ: العاقل لا يثبت لله تعالى إزارًا ورداءً.

فقال ابن تيمية: . . ليس ظاهر هذا الحديث أنَّ لله إزارًا ورداءً من جنس الأُزر والأردية التي يلبسها الناس مما يُصنع من جلود الأنعام والثياب كالقطن والكتان.

بل الحديث نص في نفي هذا المعنى الفاسد؛ فإنه لو قال عن بعض العباد: إن العظمة إزاره، والكبرياء رداؤه، لكان إخباره بذلك عن العظمة والكبرياء اللذين ليسا من جنس ما على ظهور الأنعام، ولا من جنس الثياب، ما يُبين ويُظهر أنه ليس المعنى أن العظمة والكبرياء هما إزار ورداء بهذا المعنى، فإذا كان المعنى الفاسد لا يظهر من وصف المخلوق بذلك؛ لأن تركيب اللفظ يمنع ذلك، ويبين المعنى الحق، فكيف يدّعي أنَّ هذا المعنى ظاهر اللفظ في حقِّ الله تعالى الذي يعلم كلّ مخاطب أن الرسول ﷺ لم يخبر عنه بلبس الأكسية، وثياب القطن والكتان، التي يحتاج إليها لدفع الحرِّ والبرد وستر العورة. . وإذا كان هذا المعنى الفاسد ليس ظاهر الحديث، بل نص الحديث الذي هو أبلغ من مجرد الظاهر ينافيه، كان ما ذكره باطلًا، يبقى أن يقال: فالتعبير عن هاتين الصفتين بإضافة الرداء والإزار إليه فهذا لا يحتاج إليه في ردِّ ما قال: لكن فيه زيادة الفائدة. . إلخ.

❑ ❑ ❑

التنبيه الرابع عشر:



تأويل معنى: «كَنَف الله ﷻ»

(٢٦١٢) حديث جابر ﵁ قال: رسول الله ﷺ: «**ثلاث من كُن فيه نشر الله عليه كنفه وأدخله الجنة: الرفق بالضعيف** ...» الحديث.

۞ قال **المباركفوري** ﵀ في (١٩٦/٧):

(«كَنفه»: بكاف ونون وفاء مفتوحات، وهو الجانب والنَّاحية، وهذا تمثيل لجعله تحت ظلّ رحمته يوم القيامة).

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ لا يحمل أحاديث الصفات على التمثيل إلَّا مُعطِّلة الصِّفات.

٢ مُعتقد أهل السُّنة والجماعة حمل صفات الله تعالى على حقيقتها اللائقة بالله ﷻ، ومن ذلك الكلام على معنى كنفه:

قال الخلال ﵀ في [«السُّنة» (باب يضع كنفه على عبده تبارك وتعالى)]:

أخبرني محمد بن أبي هارون، ومحمد بن جعفر، أن أبا الحارث حدّثهم قال: قلت لأبي عبد الله: ما معني قول: «**إن الله يدني العبد يوم القيامة، فيضع عليه كنفه**».

قال هكذا نقول: يُدنيه ويضع كنفه عليه، كما قال، يقول له: «**أتعرف ذنب كذا ؟**».

قال الخلال: أنبأنا إبراهيم الحربي، قال: قال قوله: «**فيضع عليه كنفه**»، **يقول: ناحيته.**

قال إبراهيم: أخبرني أبو نصر، عن الأصمعي يُقال: نزل في كنف بني فلان: أي في ناحيتهم.

[«بيان تلبيس الجهمية» (١٩٣/٨)]

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [«خلق أفعال العباد» (**٣٢٩**)]:

قال عبد الله بن المبارك: «كنفه»: يعني ستره.

وقال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض على بشر المريسي» (ص**٤٦٨**) وهو يتكلم على حديث البخاري (**٢٤٤١**) «**أنَّه يدنو المؤمن مِن ربه حتَّى يضع عليه كنفه**».

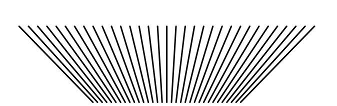
قال: فتأويل هذا أنه على السِّتر مع القُرب والدُّنوِ والمناجاة التي قالها النبي ﷺ.اهـ.

قلت: المراد بالتأويل هاهنا: التفسير، وليس المراد به ما هو مُتعارف عند أهل البدع مِن صرف الكلام عن حقيقته، والذي هو تحريف اللفظ عن حقيقته، كما سبق في المقدمة.

وانظر في معنى هذا الحديث كتاب «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» (**٧٩/٣**) لأبي موسى المديني (**٥٨١هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



التنبيه الخامس عشر:



تأويل الحُجُب
التي احتجب الله بها عن خلقه

(٢٦٤٨) عن صهيب رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] قال: «**إذا دخل أهل الجنَّة الجنَّة، نادى مُنادٍ: إن لكم عند الله موعدًا، قالوا: ألم يبيض وجوهنا، وينجينا من النَّار، ويدخلنا الجنَّة؟ قالوا: بلى، فيكشف الحجاب، قال: فو الله ما أعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم مِن النَّظر إليه**».

۞ قال **المباركفوري** رحمه الله في (٧/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨):

(والظاهر أن المُراد بالحِجاب: حجاب النُّور الذي وقع في حديث أبي موسى رضي الله عنه عند مسلم ولفظه: «حِجابُهُ النُّور، لو كشفه لأحرقت سُبحات وجههِ ما انتهى إليه بصره مِن خلقه».

قال الطيـبي في شرح حديث أبي موسى: إنّ فيه إشارةً إلى حجابه خلاف الحجب المعهودة، فهو محتجبٌ عن الخلق: بأنوار عزِّه وجلاله، وأشعّة عظمته وكبريائه، وذلك هو الحجاب الذي تدهش دونه العقول، وتبهت الأبصار، وتتحير البصائر، فلو كشفه فتجلّى لما وراءه بحقائق الصِّفات، وعظمة الذات، لـم يبق مخلوقٌ إلَّا احترق، ولا منظور إلَّا اضمحل.

وأصل الحجاب: السِّتر الحائل بين الرائي والمرئي، والمُراد به هنا: منع الأبصار مِن الرُّؤية له بما ذكر، فقام ذاك المنع مقام الستر الحائل، فعُبِّر به عنه،

وقد ظهر من نصوص الكتاب والسُّنة؛ أن الحالة المشار إليها في هذا الحديث: هي في دار الدنيا المُعدَّة للفناء، دون الآخرة المُعدَّة للبقاء، والحجاب في هذا الحديث وغيره، يرجع إلى الخلقِ؛ لأنَّهم هم المحجوبون عنه). اهـ.

۞ قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ تأويل الحُجب التي احتجب الله ﷻ بها عن خلقه بمنع الأبصار من الرُّؤية هو قول الأشاعرة لا قول أهل السُّنة.

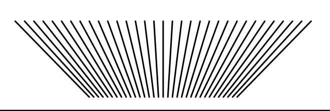
٢ ـ أهل السُّنة والجماعة يُثبتون أن الله تعالى قد احتجب عن خلقه بالنُّور والنَّار وبما شاء مِن الحُجب على الحقيقة، وأنَّه ﷻ لو كشف الحُجب عن وجهه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره، كما جاء بذلك الحديث.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [«بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ١٢٨)]: من تأمل نصوص الكتاب، وما ورد في ذلك من الآثار عن الصحابة، والتابعين؛ علم بالضرورة علما يقينًا لا يستريبُ فيه أن لله ﷻ حجابًا، وحجبًا منفصلة عن العبد، يكشفها إذا شاء فيتجلَّى، وإذا شاء لم يكشفها، وإذا كان الحجاب هو الجسم المتوسط بين جسمين فلازم الحق حق، لا يمكن أن يُدفع ما علم بالاضطرار من دين المرسلين بمثل هذا الكلام الذي قد تبين أن نفيه من فاسد الكلام، وأن الحجة لمثبتيه أقوى منها لنافيه في الفطرة، والشرعة، والنظر، والخِصام. اهـ

٣ ـ انظر في إثبات الحُجُب لله تعالى كتابي الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «النقض على بشر المريسي» (ص٤٦٩)، وكتابه «الرد على الجهمية» (ص٦٠) (باب الاحتجاب) فقد أبطل شبههم بأكثر من أربعين وجهًا.

٤ ـ وانظر في نقض كلام الأشاعرة في هذه المسألة كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «نقض تأسيس الجهمية» (٨/ ٧٦ وما بعدها).

التنبيه السادس عشر:



تأويل حقيقة الميزان

(٣٢٣٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «.. **وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع**».

۞ قال المباركفوري رحمه الله في (٨/ ٤١٠):

(قال الخطابي: الميزان هُنا مَثَلٌ؛ وإنَّما هو قسمته بالعدل بين الخلق).

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ـ هكذا نقل الشَّارح كلام الخطابي في تأويل حقيقة الميزان، ولم يتعقبه بشيء!!

والخطابي هو حمد بن محمد البستي الشافعي المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، وسيأتي منهجه في تقريره للعقيدة في هذه السلسلة ـ يسَّر الله إتمامها ـ عند الكلام عن كتابه: «إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» الذي سلك فيه مسلكي: أهل التأويل، وأهل التفويض في صفات الله تعالى في أغلب الصفات. وكثيرًا ما يذم أهل الإثبات من أهل السُّنة بالتشبيه!! ومن ذلك قوله ـ وهو يتكلم عن أحاديث الصفات (٣/ ١٩٠٥ ـ ١٩٢٢): .. الزمان الذي نحن فيه قد جعل أهله حزبين:

١) منكر لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأسًا، ومكذِّب به أصلاً..

٢) والطائفة الأخرى مسلمة للرواية فيها، ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهبًا يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه(!!).

ونحن نرغب عن الأمرين، ولا نرضى بواحد منهما مذهبًا، فيحقّ علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت من طريق النقل والسند تأويلًا(!!). . إلخ.

٢ ـ ليس هذا بمعتقد أهل السُّنة والجماعة في الميزان؛ فإن أهل السُّنة يُثبتون ميزانًا حقيقيًّا، له كفّتان يوزن فيه العمل وصاحبه.

٣ ـ سأل سهل بن محمد علي بن المديني عن عقيدته، فقال له:

(قلت: ـ أعزك الله ـ السُّنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها، أو يؤمن بها لم يكن من أهلها، ـ فذكرها له ـ وفيها:

والإيمان بالميزان يوم القيامة، يوزن العبد، ولا يزن جناح بعوضة، وتوزن أعمال العباد كما جاءت به الآثار، الإيمان به والتصديق والإعراض عمّن ردّ ذلك وترك مجادلته.

[اللالكائي (١/١٦٥ ـ ١٦٦)]

وقال ابن ناصر الدين في «منهاج السَّلامة في ميزان القيامة» (ص١٣٠):

وإثبات ميزان الآخرة مذهب الفرقة الناجية القاهرة، ومن خالفهم رُمي بمخالفة الشريعة، ونبز بالبدعة الشنيعة. اهـ

٤ ـ سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (**٤/ ٣٠٢**): عن الميزان: هل هو العدل؟ أم له كفتان؟.

فأجاب: الميزان هو ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل كما دلّ على ذلك الكتاب والسُّنة مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨] ﴿وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٩]، وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ

ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبيَاء: ٤٧] وهذا وأمثاله مما يُبين أن الأعمال تُوزن بموازين تُبين بها رجحان الحسنات على السيئات، وبالعكس، فهو ما به تبين العدل. اهـ

وانظر «الشريعة» للآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (باب: الإيمان بالميزان أنَّه حقٌّ توزن به الحسنات والسيئات) (٣/ ١٣٢٨).

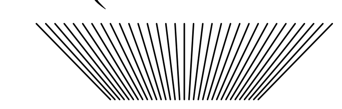
و«شرح السُّنة» للبربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٧٠).

و«منهاج السَّلامة في ميزان القيامة» لابن ناصر الدين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وغيرها من كُتب عقائد أهل السُّنة والجماعة. والله أعلم.

❑ ❑ ❑

التنبيه السابع عشر:



القول بمشروعية التبرك بأهل الفضل!

قال في حديث **(٩١٤)** أنس بن مالك ﷺ قال: لما رمى رسول الله ﷺ الجمرة نحر نسكه، ثم ناول الحالق شقه الأيمن فحلقه فأعطاه أبا طلحة، ثم ناوله شقّه الأيسر فحلقه فقال: «**اقسمه بين الناس**».

۞ قال **المباركفوري** في (٣/ ٦٥٩):

«اقسمه بين النَّاس»: فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه.

📖 **قلتُ:**

١ ـ قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في «مجموع الفتاوى والرسائل» (١/ ١٠٣):

وهذا غلطٌ ظاهرٌ، لا يُوافقهم عليه أهل العلم والحقّ؛ وذلك أنّه ما ورد إلّا في حقِّ النبي ﷺ، فأبو بكر، وعمر، وذو النورين عثمان، وعلي، وبقية العشرة المبشرين بالجنة، وبقية البدريين، وأهل بيعة الرضوان، ما فعل السَّلف هذا مع واحد منهم، فيكون هذا منهم نقصًا في تعظيم الخلفاء التعظيم اللائق بهم، أو أنهم لا يلتمسون ما ينفعهم، فاقتصارهم على النبي ﷺ يدل على أنه من خصائص النبي ﷺ. اهـ

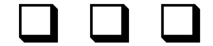
٢ ـ وقال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعقُّباتِهِ على ابن حجر العسقلاني في قوله بجواز التبرك بآثار الصالحين كما في «الفتح» (٣/ ١٣٠ و١٤٤):

التَّبرك بآثار الصَّالحين غير جائزٍ، وإنما يجوز ذلك بالنبي ﷺ خاصّةً لما جعل الله في جسده وما ماسه من البركة، وأما غيره فلا يقاس عليه لوجهين:

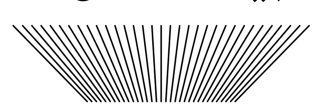
الوجه الأول: أن الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لـم يفعلوا ذلك مع غير النبي ﷺ، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه.

الوجه الثاني: سدُّ ذريعة الشِّرك؛ لأن جواز التبرك بآثار الصَّالحين يُفضي إلى الغلوِّ فيهم وعبادتهم من دون الله، فوجب المنع من ذلك.اهـ

وانظر: كذلك كتاب «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» (ص١٨٦).



التنبيه الثامن عشر:



نفي المكان لله تعالى

۞ قال المباركفوري (٧/ ٢٣٤):

(«على وجهه في جنة عدن»: راجع إلى القوم.

وقال عياض: معناه راجع إلى النّاظرين، أي وهم في جنة عدنٍ، لا إلى الله فإنّه لا تحويه الأمكنة سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى). اهـ.

📖 قلتُ:

١ قوله: (راجع إلى القوم): مُراده الإخبار بأن القوم في جنّة عدنٍ، لا أنهم يرون الله تعالى في جنة عدنٍ، يقولون ذلك فرارًا من إثبات علوّ الله تعالى، واستوائه على عرشه، الذي يستلزم عندهم إثبات المكان.

ومن نفى المكان لله تعالى فهو غالبًا ما ينفي علوَّ الرب تعالى على خلقه، ومنهم عياض!! والأغرب من ذلك أن ينقل اتفاق المسلمين على نفي العلو!! فيقول:

لا خلاف بين المسلمين قاطبةً، فقيههم، ومُحدِّثهم، ومُتكلِّمهم، ونُظّارهم، ومُقلِّدهم، أنَّ الظَّواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾ [المُلك: ١٦] ونحوه، ليست على ظاهرِها؛ بل مُتأولة عند جميعهم!! اهـ.

[«شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ٢٤)]

وهكذا سار عياض في باب الأسماء والصفات على طريقة الأشاعرة في تحريف نصوص الصفات كما تقدم بيانه.

قلت: هكذا ينقلون الإجماع على نفي علوِّ الله تعالى على خلقه؛ بل وينكرون على من أثبتها، وأمرَّها على ظاهرها، ويرون كفرهم وضلالهم، كما صنع ابن حجر الهيثمي مع ابن تيمية وابن القيم ـ رحمهما الله تعالى ـ، إذ يقول: (هذا من قبيح رأيهما وضلالهما) إذ هو مبني على ما ذهبا إليه، وأطالا في الاستدلال له، والحطّ على أهل السُّنة [يعني: الأشاعرة] في نفيهم له، وهو إثبات الجهة والجسمية له، تعالى الله عما يقول الظَّالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا.

ولهما في هذا المقام مِن القبائح وسوء الاعتقاد ما تصم عنه الآذان، فيقضى عليه بالزُّور، والكذب، والضَّلال، والبهتان، قبحهما الله!! وقبَّح من قال بقولهما، والإمام أحمد، وأجلَّاء مذهبه مبرَّؤون عن هذه الوصمة، كيف وهو كفرٌ عند كثيرين)!!اهـ.

قلت: قارِن بين هذا الضلال وبين قول علماء السُّنة والأثر رحمهم الله تعالى:

● قال حماد بن زيدٍ رَحِمَهُ اللهُ ـ وذكرَ هؤلاءِ الجهمية ـ، فقال: إنما يُحاولون أن يقولوا: ليسَ في السَّماءِ شيء.

[«السُّنة» لعبد الله (٤١)]

● وقال يحيى بن سعيد القطانُ وعبد الرحمٰن بن مهدي رحمهم الله: الجهمية تدور أن ليس في السماءِ شيء.

[«الإبانة الكبرى» (٢٢٧٦)]

● قال عبَّاد بن العوَّام رَحِمَهُ اللهُ: كلمتُ بشرًا المريسي، وأصحابَ بشرٍ؛ فرأيت آخِرَ كلامِهِم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماءِ شيءٌ.

● قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في «التوحيد» (١/ ٢٥٤): (باب ذكر البيان أن الله عَزَّ وَجَلَّ في السَّماء كما أخبرنا في محكم تنزيله وعلى لسان نبيِّه ﷺ،

وكما هو مفهوم في فطرة المسلمين: علمائهم، وجهَّالهم، أحرارهم ومماليكهم، ذكرانهم وإناثهم، بالغيهم وأطفالهم، كل من دعا الله جلَّ وعلا فإنما يرفع رأسه إلى السَّماء، ويَمدُّ يديه إلى الله إلى أعلاه لا إلى أسفل .اهـ.

وقال ابن تيمية في «درء التعارض» (٧/ ٢٦): القول بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب، والسُّنة، وإجماع سلف الأمة بعد تدبر ذلك؛ كالعلم بالأكل والشُّرب في الجنة، والعلم بإرسال الرُّسل، وإنزال الكتب، والعلم بأن الله بكلِّ شيءٍ عليم، وعلى كلِّ شيءٍ قدير، والعلم بأنه خلق السَّمٰوات والأرض وما بينهما؛ بل نصوص العلو قد قيل: إنها تبلغ مئين من المواضع. والأحاديث عن النبي ﷺ، والصَّحابة، والتَّابعين مُتواترة موافقة لذلك، ولهذا كان السَّلف مُطبقين على تكفير من أنكر ذلك؛ **لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدِّين.. إلخ**.

قلت: الجهمية الأوائل يدورون على نفي علوّ الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه، ولم يتجرؤوا على البوح به، والتصريح بذلك حتى لا يفتضحوا عند العامة والخاصة، ويأتوا بما يخالف ما فطر الله ﷻ عليه الناس، وما هو معلوم بالاضطرار من دين الله تعالى.

وأما هؤلاء المتأخّرون المخالفون فقد صرحوا بنفي العلو، وجهروا به من غير حياء ولا دين؛ بل وذموا من خالفهم وكفَّروه**!!**

وإن أردت زيادة بيان، فانظر كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلٰهية» (فصل: المُعطِّلة يدورون في تعطيلهم الصفات على إنكار عُلوّ الله تعالى على خَلقِهِ).

٢ قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ في [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٠٧)]: شبهتهم في نفي الجهة، أنّه يُوجب إثبات المكان، وإثبات المكان يُوجب إثبات الجسمية. اهـ

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٦٤)]

قلت: هذا يلزم أهل التأويل والتعطيل، أما أهل السُّنة الذين عصمهم الله تعالى من علم الكلام وأهله، فقد نطقوا بما جاءت به النصوص من إثبات العلو والاستواء، وأثبتوا لله مكانًا وهو فوق العرش، واتبعوا ما جاءت به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فسعدوا في الدنيا، والآخرة.

٣ ـ ومن النصوص الدّالة على علوّ الله تعالى على خلقه، وارتفاع مكانه سبحانه. قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقول النبي ﷺ للأَمَة السَّوداء: «**أين الله؟**» فقالت: في السَّماء .. الحديث. وفيه: فقال: «**اعتقها فإنها مؤمنة**».

[رواه مسلم (٥٣٧)].

وحديث الشفاعة الطويل: «**فأستأذن على ربي في داره**».

[رواه البخاري (٧٤٤٠)]

وحديث الإسراء: «**فعلا به إلى الجبار، فقال وهو مكانه ..**» الحديث.

[رواه البخاري في «صحيحه» (٧٥١٨)]

ونصوص السَّلف الصَّالح، وأهل السُّنة على مرّ العصور في إثبات علو الله تعالى، وإثبات مكانه فوق عرشه كثيرةٌ، قد بسطتها في مقدمة تحقيقي لكتاب «إثبات الحد لله ﷻ» للدشتي رحمه الله تعالى. ومنها:

١ ـ قال الفُضيل بن عِياض (١٧٨هـ) رحمه الله: إذا قال لك جهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء.

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦١)]

٢ ـ عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) رحمه الله.

قال محمد بن سلام: سألت عبد الله بن المبارك في نزول ليلة النصف من شعبان.

فقال عبد الله: يا ضعيف ليلة النصف؟! ينزل كل ليلة.

فقال الرجل: يا أبا عبد الرحمن كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان منه؟

فقال عبد الله: ينزل كيف يشاء.

[«عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (٤٢)]

٣ قال حماد بن زيد (**١٧٩هـ**) رَحِمَهُ اللهُ: سأل بشر بن السرى حماد بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء: «**ينزل الله إلى السَّماء الدنيا**» يتحول من مكان إلى مكان؟ فسكت حماد بن زيد، ثم قال: هو في مكانه، يقرب من خلقه كيف يشاء.

[رواه الخلال في كتاب «السُّنة» كما «درء التعارض» (٢/ ٢٤و٢٥)]

٤ وقال حرب الكرماني (**٢٨٠هـ**) رَحِمَهُ اللهُ في [«السُّنة» بتحقيقي (٩٦)]: إن الجهمية أعداء الله، وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق، وأنه لا يُعرَفُ لله مكان، وليس على عرش، ولا كرسي، وهم كُفَّار فاحذروهم.اهـ

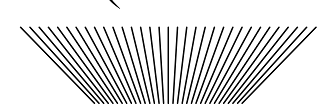
٥ قال عُبيد الله بن محمد بن بطّة العُكبري (**٣٨٧هـ**) رَحِمَهُ اللهُ في [«الإبانة» «الردّ على الجهمية» (٣/ ١٤١)] وهو يردّ على الجهمية الذين يقولون إن الله في كل مكان قال:

لكِنَّا نقول: إن الله تعالى في أرفع الأماكن، وأعلى عليين، قد استوى على عرشه فوق سماواته . . .إلخ.

٦ قال محمد بن علي الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ في «نكت القرآن» (٤/ ٧٩): قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ۩ ﴿٣٨﴾﴾ [فُصّلَت: ٣٨] رد على الجهمية والمعتزلة ومن ينفي المكان والحد عن الله جلَّ الله ويزعم: أنه ليس بنفسه في السماء وحدها دون الأرض، وقد قال كما ترى: ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ وهم الملائكة، لا يشك أحد أنهم في السماء، وإذا كانوا عنده فهو جلَّ وتعالى فيها بحد يعرفه من نفسه، وإن عجز خلقه عن كنهه. اهـ.



التنبيه التاسع عشر:



شرحه لبعض أسماء الله الحسنى على طريقة المعطلة أهل الكلام

قال المباركفوري ﷺ في (٩/ ٤٨٢ ـ ٤٨٩) وهو يشرح أسماء الله تعالى:

(«القابض»: أي الذي يمسك الرزق وغيره من الأشياء عن العباد بلطفه وحكمته، ويقبض الأرواح عند الممات.

«السَّميع»: المدرك لكُلِّ مسموع.

«البصير»: المدرك لكُلِّ مبصر.

«العلي»: فعيل من العلو، وهو البالغ في علو الرُّتبة، بحيث لا رتبة إلَّا وهي منحطة عن رتبته.

وقال بعضهم: هو الذي علا عن الإدراك ذاته، وكبر عن التصور صفاته.

«الودود»: هو فعول بمعنى مفعول من الودِ المحبة.

يُقال: وددّت الرجل أوده وداً إذا أحببته، فالله تعالى مودود أي محبوب في قلوب أوليائه، أو هو فعول بمعنى فاعل، أي أنَّه يُحب عباده الصَّالحين، بمعنى أنَّه يرضى عنهم).

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ـ لا يخفى أن المباركفوري ﷺ قد سلك في شرحه لهذه الأسماء الحسنى لله تعالى مسلك أهل التأويل والتحريف ممن لا يثبتون حقيقة صفات الربِّ ﷻ على ما يليق به ﷻ.

٢ ـ شَرْحُ اسمي السَّميع والبصير لله تعالى: بـ (الإدراك) فقط، إنَّما هو مِن تلبيس الأشاعرة النافون لحقيقة صفتي السَّمع والبصر لله تعالى.

وقد أنكر أهل السُّنة على المعطِّلة تأويلهم للسمع والبصر بالإدراك، ومن ذلك:

قال محمد بن علي الكَرجي القَصّاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكت القرآن» (٤/ ٤٥٧):

قوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢﴾ [الإنسان: ٢] حُجَّة على الجهمية شديدة خانقة، ألا تراه كيف أخبر عن تجعيله الأمشاج المبتلى سميعًا بصيرًا، ووصفه بما وصف به نفسه من السَّمع والبصر، إذ يقول: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝١٣٤﴾ [النساء: ١٣٤]، فسوَّى بين الصِّفتين، ولم يخالف بين اللفظين، فأخبر بذلك؛ لأن الله سميعٌ بسمع وببصر غير مخلوقين، يعرف صفتهما مِن نفسِهِ كهيئة ما هما له سبحانه، ولا نقول نحن بكيفيتهما مِن غيرِ أن نتجاهلهما، فنزيل عنهما الحقائق، ونأخذ بهما طريق المجازات، فندخل في التَّعطيل؛ لأن مَن نفى على الله جَلَّ جَلَالُهُ حقائق وصفه، أو حقائق فِعلِه، فقد عطَّله، ومَن عطَّله فقد كفرَ وحلَّ دمه.

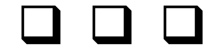
وإن لم يثبت وأخذ بالسَّميع والبصير إلى معنى: (الإدراك) خوفًا مِن التشبيه؛ لم يسلم مِن التَّشبيه؛ بل تعجَّلَ الخسران في تركِ لفظين نازِلين في كتابِهِ، ورَد اسمين له سبحانه إلى اسم واحدٍ، وهو: (المدرك).

وكيف يسلم من التشبيه؟! أليس للمخلوق ـ أيضًا ـ إدراك لأشياء، وإن لم يدرك جميعها، كما يدرك الله جميعها؟!.. وسمع الله وبصره كائنتان أزليتان فيه بلا إحداث محدث، ولا صنع صانع، حقيقيان غير مجازين، معروفان عند نفسه، معروف حقيقتهما عنده، معروف عندنا حقيقتهما بغير معنى الإدراك؛ بل بمعنى السمع والبصر، مسكوت عن كيفيتهما، كهيئة ما هما عنده سبحانه. اهـ.

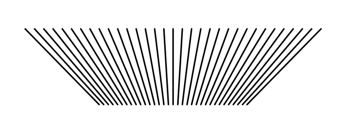
٣ - تفسير علوّ الله تعالى بأنه علوّ الرُّتبة، والمنزلة، لا أنَّه علوّ الذات والمكان، إنما هو حقيقة قول المُعطّلة لنفي علو الله تعالى على خلقه.

وقد تقدم في التنبيه (الثامن عشر) الكلام على إثبات علو الله تعالى على خلقه، وارتفاع مكانه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

٤ - تقدم بيان بطلان تأويل الشَّارح لصفة محبة الله عَزَّ وَجَلَّ بالرِّضا في التنبيه (السادس).



التنبيه العشرون:



مسألة التبرك بقراءة «صحيح البخاري» رَحِمَهُ اللَّهُ

۞ قال المباركفوري ﵀ في «مقدمة» كتابه في (١/ ١١١ ـ ١١٥):

(«تنبيه»: قال الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة: قال لي من لقيت من العارفين، عمن لقيه من السَّادة، المقرّ لهم بالفضل: أن «صحيح البخاري» ما قُرئ في شدَّةٍ إلا فُرِّجت، ولا ركب به مركب إلَّا نجت.

وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير: وكتاب البخاري الصحيح يُستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحّة ما فيه أهل الإسلام.

وقال الشيخ عبد الحقّ الدَّهلوي في «أشعة اللمعات»: قرأ كثيرٌ من المشائخ والعلماء الثقات «صحيح البخاري» لحصول المرادات، وكفاية المهمات، وقضاء الحاجات، ودفع البليات، وكشف الكُربات، وصحة الأمراض، وشفاء المرضى، وعند المضائق والشدائد، فحصل مُرادهم، وفازوا بمقاصدهم، ووجدوه كالترياق مُجربًا، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة.

ونقل السيد جمال الدين المحدث، عن أُستاذه السيد أصيل الدين أنه قال: قرأت «صحيح البخاري» نحو عشرين ومائة مرّةً في الوقائع والمهمات لنفسي وللناس الآخرين فبأيّ نيةٍ قرأته حصل المقصود، وكفى المطلوب. انتهى مُترجمًا بالعربية.

قلت: قد أجاز كثيرٌ من أهل العلم في هذا الزمان قراءة «صحيح البخاري» وختمه لشفاء الأمراض، ودفع المصائب، وحصول المقاصد، فيجتمعون ويقرأ بعضهم الجزء الأول منه مثلا وبعضهم الجزء الثاني، وبعضهم الثالث، وهكذا فيختمونه باجتماعهم ثم يدعون الله تعالى لشفاء مرضاهم، أو لدفع مصائبهم، أو لحصول مقاصدهم.

واستدلوا على ذلك بأن قراءته بتمامه رقيةٌ لشفاء المرضى ودفع المصائب وحصول المقاصد. والرقية بما ليس فيه شرك ولا كلمة لا يفهم معناها جائزة بالاتفاق.

فإن قيل: كيف علموا أن قراءته بتمامه، رقيه ولم يثبت كونه رقية لا بالكتاب، ولا بالسنة، ولا بالإجماع ؟

يُقال: كون شيءٍ من الآيات القرآنية، أو ذكرٍ، أو دعاءٍ من الأذكار، أو الأدعية المأثورة رقيةٌ لشيءٍ من الأمراض، وجواز الاسترقاء به لا يتوقف على ثبوت كونه رقيةً من الكتاب والسنة، فقد روى البخاري في «صحيحه» عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: انطلق نفرٌ من أصحاب النبي ﷺ في سفرةٍ سافروها حتى نزلوا على حيٍّ من أحياء العرب فاستضافوهم، فأَبو أن يضيفوهم، فَلُدِغ سيد ذلك الحيّ فسَعَوا بكل شيءٍ ـ لا ينفعه شيء.. الحديث. وفيه: فقال: «وما يُدريك أنها رقية ؟».

قال الحافظ في «الفتح»: وزاد سليمان بن قتة في روايته بعد قوله: «وما يُدريك أنه رقية ؟».

قلت: أُلقي في روعي.

والدارقطني من هذا الوجه: فقلت: يا رسول الله شيءٌ أُلقي في روعي.

وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علمٌ متقدمٌ بمشروعية الرقى بالفاتحة. ولهذا قال له أصحابه لما رجع: ما كنت تحسن رقية. كما وقع في رواية معبد بن سيرين). انتهى.

📖 **قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:**

١ ـ اعتقاد التوسل بصحيح البخاري لكشف الكربات، وإزالت النكبات من بدع الصُّوفية المحدثة التي ارتضاها المصنف وأخذ يستدل على جوازها.

٢ ـ ابن أبي جمرة أحد شُرّاح «صحيح البخاري» وهو صوفي، وينقل عن المجاهيل ممن لقيهم مِن العارفين!!

٣ ـ أنكر أحد طلاب الشارح هذه البدعة فقال معلقًا على كلام الشارح: ونحن نرى خلاف ذلك .. نرى أن شفاء المرضى، ودفع الشدائد، ونجاة المراكب بمن فيها .. ليست من وظائف «صحيح البخاري»، ولا دواعي وجوده أو قراءته، فإن وجوده بالمراكب لا يمنعها من الغرق، ووجوده في البيوت لا يمنعها من الحريق .. والوقائع الدالة على ذلك لا تحصى نقلًا وعقلًا .. وأنه لو صحّ ما قاله الشيخ ابن أبي جمرة لكان المصحف.. أولى بهذه الخصائص منه .. بل بأكثر منها .. ولا جدال في ذلك.. وإن استعظمه المستعظمون .. وإنَّما الحرص على «صحيح البخاري»، وموالاة قراءته في العمل بما فيه من فرائض الدين ونوافله .. اتباعًا لنبينا الكريم وتأسيًا به.. صلوات الله عليه وسلامه.

والذي نحن به موقنون؛ أن من يُنجي المراكب في البر والبحر، ويَشفي المرضى في الليل والنهار، ويكشف الكربات، ويغيث المضطرين .. ليس إلَّا الله سبحانه .. القريب المجيب، بمحض فضله ومشيئته وحده واستجابة لمن دعاه من الصَّالحين بقلب سليم ولسان مبين.

قضاء الحاجات وكشف الكربات، ونجاة الراكب .. ليست إذن «صحيح البخاري» أو سواه في البيت أو المركب، ولا بتعليق الحجب والتمائم في الأعناق، والآباط .. إنَّما هي مقادير وفق مشيئة الله سبحانه بعد أخذ الأسباب الصحيحة المعلومة للنَّاس. اهـ

٤ ـ وكتاب البخاري على الإجمال توسّع فيه الجهلة على مدار القرون حتَّى وجد من يحلف به من دون الله. والله المستعان.

التنبيهات الجلية
على الأخطاء العقدية
في شروح كتب السنة النبوية
(٢)

في كتاب
«عون المعبود شرح سُنن أبي داود»

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضلّ له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذا هو الجزء الثاني من «التنبيهات الجلية على الأخطاء العقديّة»، وهو يتناول كتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» لأبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي[1].

---

(١) إذ يقول في مقدمة الكتاب:.. إن هذه الفوائد المتفرقة، والحواشي النافعة على أحاديث سنن أبي داود جمعتها من كُتب أئمة هذا الشأن... وأما الجامع لهذه المهمات المذكورة من الترجيح والتحقيق وبيان أدلة المذاهب، والتحقيقات الشريفة وغير ذلك من الفوائد الحديثية.. لأخينا أبي الطيب شمس الحق العظيم أبادي المسمى بـ: «غاية المقصود في حل سنن أبي داود».. وقد أعانني شارحه في الحاشية في جل المواضع، وأمدني بكثير من المواقع.اهـ
قلت: وقد كُتب اسم أبي الطيب على ظاهر غلاف الكتاب ونُسب إليه!!
«فائدة»: قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الدعوة إلى الله في أقطار مُختلفة» (ص ١٧١): كانت عندي نسخة من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» تأليف جماعة من علماء أهل الحديث؛ منهم: شيخنا عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري كما أخبرني رَحِمَهُ اللَّهُ هو بذلك، ولا تصح نسبته لشخص واحدٍ؛ وإن كان الشيخ شمس الحق العظيم أبادي هو الذي كان يُنفق على أولئك الجماعة زمان تأليفه، ويُشاركهم في العمل.اهـ

وهو من الشروح المختصرة المتداولة بين طلبة العلم، الذي يعتقد كثيرٌ منهم، أن الشارح قد سلك فيه منهج أهل السُّنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، لما له من كلام حسنٍ في بعض المواطن التي شرح فيها أحاديث الصِّفات، وافق فيها أهل السُّنة والجماعة، وخاصةً من وقف على كلامه في كتاب «السُّنة» من هذا الشرح.

وعند تتبعي لكلام الشارح في مسائل الاعتقاد، وخاصةً أحاديث الأسماء والصِّفات، وجدته قد اضطرب كثيراً في هذا الباب، كحال كثير من المتأخِّرين ممن اشتغل بالتصنيف في الاعتقاد، والتفسير، والحديث وغيرها من أبواب العلم.

١ فتارةً يوافق أهل السُّنة والجماعة في الإثبات، بل ويتعقّب أهل التأويل والتحريف عند تأويلهم لأحاديث الصفات.

٢ وتارةً أخرى يأوِّل الصفة تأويل الأشاعرة، باستخدام المجاز، ونفي حقيقة الصفات عن الله تعالى.

٣ وتارة ثالثة ينقل كلام أهل التأويل والتعطيل من الأشاعرة، والجهمية، ويرتضيه، ولا يتعقّبه بشيءٍ.

والمقصود هنا إيقاف طالب العلم على بعض المخالفات العقديّة الموجودة في كتاب «عون المعبود»، واعلم أني لم أستوعبها، فليس هذا من شرطي في هذا السلسلة، وإنَّما أردت تنبيه وتحذير طالب العلم عند رجوعه لهذا الشرح، ليكون على حذرٍ، واستيقاظ من كلام الشارح في مسائل الاعتقاد، ولا يدخل عليه شيءٌ مما وقع فيه من مخالفاتٍ لاعتقاد أهل السُّنة والجماعة وهو غافلٌ عنها، فإن القلب ضعيفٌ، والشُّبه خطّافةٌ، فقد تقع الشبه في القلب فتتمكن منه، فيجتهد في إخراجها فلا يوفق إلى ذلك، والله المستعان.

وقد قال بعض السَّلف: سمعت من مبتدع قولاً، أجتهد في إخراجه من قلبي، وسمعي، ولا يتمّ لي ذلك.

[«رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الحرف والصوت» (ص٢٣٤)]

وقال معمر: كنت عند ابن طاووس في غدير له، إذ أتاه رجل يقال له: صالحٌ، يتكلّم في القدر، فتكلم بشيء منه، فأدخل طاووس إصبعه في أذنيه، وقال لابنه: أدخل إصبعك في أذنيك، واشدد، حتى لا تسمع من قوله شيئاً، فإن القلب ضعيف.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» (كتاب القدر) (١٧٧٨)]

وآثار السَّلف في التحذير من السماع مِن أهل البدع كثيرةٌ جدًا لمن تتبعها، ووفِّق للعمل بها.

والله أسأل أن يعصمنا مِن الزَّلل، وأن يوفقنا لاتباع السُّنة، والعمل بها.



التنبيهات

على كتاب

«عون المعبود شرح سنن أبي داود»

التنبيه الأول:



تأويل صفة (النظر) من صفات الله تعالى

(٤٠٧٩) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «**من جرَّ ثوبه خُيلاء، لـم ينظرِ الله إليه يوم القيامة**».

۞ قال الشارح (١١/ ٩٥):

(النَّظر): حقيقةً في إدراك العين للمرئي، وهو هنا مجازٌ عن الرحمة، أي لا يرحمه الله، لامتناع حقيقة النّظر في حقّه تعالى، والعلاقة هي السببية .. إلخ.

وقال (١١/ ٩٧): عند حديث: «**ثلاثة لا يُكلمهم ولا ينظر إليهم ..**» الحديث.

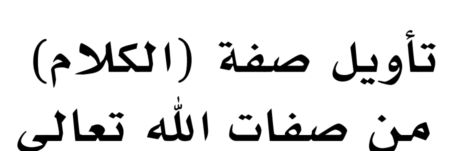
قال: «**لا ينظر إليهم**»: **أي يعرض عنهم، ونظره تعالى لعباده رحمته، ولطفه بهم. اهـ**

📖 **قلتُ**:

لا يخفى أن هذا تأويل من الشَّارح يوافق فيه أهل التأويل والتعطيل، وأما أهل السُّنة فيثبتون لله تعالى نظرًا حقيقيًّا يليق به سبحانه وتعالى، كما تقدم الكلام على هذه الصفة في التنبيه (الرابع) من التنبيهات على «تحفة الأحوذي».



التنبيه الثاني:



تأويل صفة (الكلام) من صفات الله تعالى

(٣٤٧٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «**ثلاثة لا يُكلّمهم الله يوم القيامة ..**» الحديث.

۞ قال الشَّارح (٩/ ٢٦٦): **(أي كلام الرضا، دون كلام الملازمة، قاله القاري)**.

وقال (١١/ ٩٧): **(أي لا يُكلمهم بكلام أهل الخير، وبإظهار الرضا، بل بكلام أهل السخط، والغضب، وقيل: المراد الإعراض عنهم. وقال جمهور المفسِّرين: لا يكلمهم كلامًا ينفعهم ويسرهم)**. اهـ.

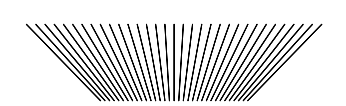
📖 **قلتُ**:

لا يختلف أهل السُّنة والجماعة في إثبات صفة الكلام لله تعالى؛ وأنه بحرفٍ وصوت.

والأقوال التي ذكرها الشارح منها ما يوافق لازم قول أهل السُّنة والجماعة، ومنها ما هو مأخوذٌ من تأويلات الأشاعرة مُعطلّة كلام الله عز وجل.

وقد تقدم الكلام على إثبات هذه الصفة في التنبيه (الخامس) من التنبيهات على «تحفة الأحوذي».

التنبيه الثالث:



تأويل صفة (الغضب) من صفات الله تعالى

(٣٢٤١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «**من حلف على يمينٍ هو فيها فاجرٌ ليقطع بها مال امرئ مسلم، لقي الله وهو عليه غضبان**».

قال الشارح (٩/ ٤٩):

(«**غضبان**»: **يُعامله مُعاملة المغضوب عليه؛ فيُعذبه، وغضبان لا ينصرف لزيادة الألف والنون.**

وقال الطيبي: أي ينتقم منه). اهـ.

قلتُ: **هنا عدّة تنبيهات:**

١ بل يغضب عليه غضبًا حقيقيًّا يليق به سبحانه وتعالى.

٢ وأهل السُّنة يُثبتون صفة (الغضب) لله تعالى، على ما يليق به سبحانه، من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تشبيهٍ بل على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورىٰ: ١١].

قال ابن أبي عاصم رحمه الله في [«السُّنة» (١/ ٤١٧)]: (باب قول الله: (سبقت رحمتي غضبي).

وقال قوَّام السُّنة الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ في [«الحجة في بيان المحجة» (٢/٤٥٧)]: قال علماؤنا: يُوصف الله بالغضب، ولا يُوصف بالغيظ.

قلت: كذا قال غفر الله له!!

وقد ثبت في «صحيح مسلم» **(٢١٤٣)** عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أغيظ رجل على الله يوم القيامة، وأخبثه، وأغيظه عليه رجل كان يسمى ملك الأملاك، لا ملك إلاَّ لله**».

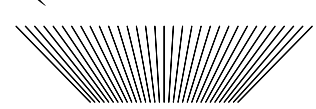
قال الشيخ عبد الرحمٰن بن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح المجيد» **(٢/ ٧١٢ ـ ٧١٤)**:

(أغيظ): من الغيظ، وهو مثل الغضب والبغض.. وقال: هذا من الصِّفات التي تمر كما جاءت، وليس شيء مما ورد في الكتاب والسُّنة إلَّا ويجب اتباع الكتاب والسُّنة في ذلك، وإثباته على وجه يليق بجلال الله وعظمته تعالى، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل كما تقدم. والباب كله واحد، وهذا هو قول أهل السُّنة والجماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الفرقة الناجية من الثلاث والسبعين فرقة. وهذا التفرُّق والاختلاف إنما حدث في أواخر القرن الثالث وما بعده، كما لا يخفى على من له معرفة بما وقع في الأمة من التفرق والاختلاف والخروج عن الصراط المستقيم. والله المستعان. اهـ.

٣ ـ وقول الشارح: **(يُعامله مُعاملة المغضوب عليه فيُعذّبه)**: صريحٌ في نفي حقيقة صفة الغضب لله تعالى؛ لأن حقيقة عبارة الشارح: إن الله لا يغضب، وإنّما يُعامل من فعل ذلك مُعاملة المغضوب عليه، وهذا من تمويهات الأشاعرة التي دخلت على الشارح في هذا الباب.

فتنبه ولا تكن من الغافلين.





التنبيه الرابع:

تأويل صفة (الاستماع) من صفات الله تعالى

(١٤٧٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبيٍّ حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به**».

۞ قال الشارح (٤/ ٢٤١):

(قال النووي: معنى أذن في اللغة الاستماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢﴾ [الانشقاق: ٢]، قالوا: ولا يجوز أن تحمل هاهنا على الاستماع بمعنى الإصغاء، فإنه يستحيل على الله تعالى، بل هو مجاز، ومعناه الكناية عن تقريبه للقارئ، وإجزال ثوابه، لأن سماع الله لا يختلف فوجب تأويله).

📖 **قلتُ: هاهنا عدة تنبيهات:**

١ ـ هكذا ينقل الشارح كلام أهل التأويل والتعطيل في الصِّفات، فيقرّه ولا يتعقّبه بشيء!

وقد سبق التنبيه على عقيدة النووي في التنبيه (٥) من التنبيهات على «التحفة»، وتأويله لهذا الحديث مشتهرٌ عنه حتى في كتابه المتداول بين عامّة النّاس، «رياض الصالحين» حديث (١٠١١)! وقد غفل كثيرٌ ممن حقق هذا الكتاب، عن التنبيه عن تأويله لهذا الحديث!! والله المستعان.

٢ قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد ابن عبد الوهاب [«عيون الرسائل» (٢/ ٥٦١)]:

والتأويل في عُرف هؤلاء، صرف الكلام عن ظاهره، وعن المعنى الراجح إلى المعنى المرجُوح، ومن سلك هذه الطريقة في أخبار الرسول ﷺ ونصوص القرآن، فقد فتح على نفسه باب الإلحاد والزندقة، وليس في كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، ما ظاهره، ومعناه الراجح غير مراد؛ لأن الظاهر هو اللائق بحال الموصوف، وبلغة المتكلم وعرفه، لا ما يظنه الأغبياء الجهال، مما لا يصح نسبته إلى الله تعالى ورسوله ﷺ. اهـ

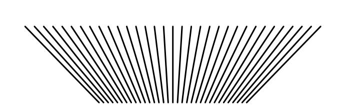
٣ قال ابن القيم رحمه الله: .. تقسيم الألفاظ: إلى حقيقيةٍ، ومجازٍ، ليس تقسيمًا شرعيًّا، ولا عقليًّا، ولا لُغويًّا، فهو اصطلاحٌ محضٌ، وهو اصطلاحٌ حدث بعد القرون الثلاثة المفضّلة بالنص، وكان منشؤه من جهة: المعتزلة، والجهمية، ومن سلك طريقهم من المتكلّمين. .. الخ

[«مختصر الصواعق» (٥/٢)]

وقد تقدم الكلام عن هذه الصفة في التنبيه (التاسع) من التنبيهات على «التحفة».



التنبيه الخامس:



تأويل صفة «الحياء» من صفات الله تعالى

(١٤٨٥) عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن ربّكم حييٌّ كريم، يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرًا**».

۞ قال الشارح (٤/ ٢٥٢): («إن ربكم حييّ»: فعيل، أي مبالغ في الحياء، وفُسّر في حقِّ الله بما هو الغرض والغاية، وغرض الحيي من الشيء تركه، والإباء منه؛ لأن الحياء، تغيّرٌ وانكسارٌ يعترى الإنسان من تخوف ما يعاب ويُذمّ بسببه، وهو محالٌ على الله تعالى؛ لكن غايته: فعل ما يسرّ، وترك ما يضرّ، أو معناه: عامل معاملة المستحيي). اهـ.

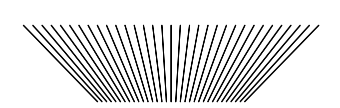
📖 **قلتُ**:

١ ـ هذا تأويلٌ من الشارح وافق فيه أهل التعطيل من الأشاعرة، والجهمية.

٢ ـ أهل السُّنة والجماعة، يثبتون لله تعالى صفة (الحياء) كما أثبتها الله لنفسه في كتابه، وأثبتها له رسوله ﷺ في سنته، من غير تحريف، ولا تكييف، ومن غير تمثيل، ولا تعطيل.

وقد تقدم الكلام على إثبات هذه الصفة في التنبيه (العاشر) من التحفة.

التنبيه السادس:



تأويل صفة «الوجه» من صفات الله تعالى

(١٦٦٩) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يُسأل بوجه الله إلاَّ الجنّة**».

۞ قال الشارح (٥/ ٦١): (**الوجه يُعبرُ به عن الذَّاتِ**). اهـ.

📖 **قلتُ**:

١ ـ تفسير الوجه بالذَّاتِ في هذا الحديث وغيرها من النصوص الدّالة على إثبات هذه الصفة لله تعالى كقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرَّحمـٰن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القَصَص: ٨٨]، من التفسيرات المشتهرة عند أهل التأويلات والتحريفات الباطلة، ويقصدون به نفي ما وصف الله به من أن له وجهًا، إذ أن من المعلوم في جميع اللغات أن الوجه غير الذَّات.

قال ابن القيم: إنه لا يعرف في لغة من لغات الأمم، وجه الشيء بمعنى ذاته، ونفسه ..اهـ ثم ردّ على المعطلة في تأويل الوجه بالذَّاتِ.

[«مختصر الصواعق المرسلة» (ص٣٣٧)]

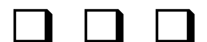
٢ ـ الحقّ أنّ الوجه صفة من صفات الله تعالى، وهي من صفات ذاته ﷻ، كما أثبتها الله تعالى لنفسه وأثبتها له نبيه ﷺ، وقد أثبتها أهل السُّنة والجماعة.

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [«التوحيد» (١/ ٢٤)]: (باب ذكر إثبات وجه الله تعالى) وأورد فيه جملةً من الآيات في إثبات هذه الصفة لله تعالى، ثم قال: فأثبت الله لنفسه وجهًا، وصفه بالجلال والإكرام، وحكم لوجهه بالبقاء، ونفى الهلاك عنه، فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز، وتهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر، مذهبنا: أنا نثبت ما أثبته الله لنفسه، نقرّ بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبّه وجه خالقنا، بوجه أحد من المخلوقين، عزّ ربُّنا أن يشبه المخلوقين، وجلّ ربُّنا عن مقالة المعطلّين. اهـ.

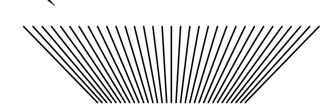
وقال: قد بيَّن الله ﷻ في محكم تنزيله الذي هو مثبت بين الدفتين أن له وجهًا وصفه بالجلال والإكرام والبقاء، فقال جلَّ وعلا: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرَّحمـٰن: ٢٧]، ونفى ربنا جل وعلا عن وجهه الهلاك في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصَص: ٨٨]، وزعم بعض جهلة الجهمية أن الله ﷻ إنما وصف في هذه الآية نفسه التي أضاف إليها الجلال بقوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾﴾ [الرَّحمـٰن: ٧٨] وزعمت أن الرب هو ذو الجلال والإكرام لا الوجه.

قال أبو بكر: أقول: هذه دعوى يدعيها جاهل بلغة العرب .. قال: وفي هاتين الآيتين: دلالة أن وجه الله صفة من صفات الله صفات الذات، لا أن وجه الله هو الله، ولا أن وجهه غيره كما زعمت المعطِّلة الجهمية. . إلخ.

وانظر في إثبات هذه الصفة لله تعالى: كتاب «التوحيد» لابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣/ ٣٦)، و«الحجة في بيان المحجة» لقوّام السُّنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ١٩٩)، و«أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣/ ٤١٢).



التنبيه السابع:



تأويل صفة «العجب» من صفات الله تعالى

(**١٢٠٠**) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يعجب ربُّك من راعي غنم في رأس شظية ...**».

۞ قال الشارح (٤/ ٥٠):

(«**يعجبُ ربّك**»: أي يرضى.

قال النووي: التعجب على الله محالٌ، إذ لا يخفى عليه أسباب الأشياء، والتعجب إنما يكون مما خفي سببه، فالمعنى عظم ذلك عنده وكبر.

وقيل معناه: الرضا، والخطاب: إما للراوي، أو لواحدٍ من الصحابة غيره.

وقال الشارح (١٥١/٧) تحت حديث (٢٥٣٣):

قال المناوي: أي رضي واستحسن.

وقال في «النهاية»: أي عظم عنده وكبر لديه، وإطلاق التعجب على الله مجازٌ؛ لأنه لا يخفى عليه أسباب الأشياء. والعجبُ ما خُفي ولم يُعلم.اهـ

وكذا في (٢٤٢/٧).

📖 **قلتُ**:

إثبات صفات الله تعالى ليس من المحال إلَّا عند المعطّلة من المشبّهة المؤوّلة، ممن يشبّهون أوّلاً صفات الله تعالى بصفات خلقه، ثم يستحيلونها فيُنـزِهون الله عنها، فيفرّون من التَّشبيه إلى التَّعطيل والتَّحريف ثانيًا!

وأهل السُّنة يُثبتون لله تعالى صفة (التَّعجب)، على ما يليق بالله تعالى، كما تقدم في التنبيه (الثامن) من التنبيهات على «التحفة».

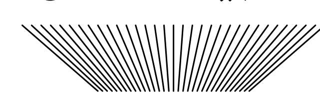
والمناوي صاحب كتاب «فيض القدير شرح الجامع الصغير»! المتوفى سنة: (١٠٣١هـ)، وقد سلك في شرحه هذا مسلك الصوفية والجهمية في تأويل نصوص الصفات وصرفها عن ظاهرها، والطعن في أهل السُّنة كابن تيمية وابن القيم رحمهما الله وغيرهما، كما في (٦/ ٢٤١).

وتقدم الكلام عن كتاب النهاية في «غريب الحديث» وعن صاحبه ابن الأثير تحت التنبيه (٨) من كتاب «تحفة الأحوذي».

وعن النووي تحت التنبيه (٥) من كتاب «التحفة».



التنبيه الثامن:



تأويل صفة «الملل» من صفات الله تعالى

(١٣٦٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**أكلفوا من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا**».

۞ قال الشارح (٤/ ١٦٩):

(الإملال هو استثقال النفس من الشيء ونفورها عنه بعد محبته. وإطلاقه على الله تعالى من باب المُشاكلة، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشّورىٰ: ٤٠] كذا في «المرقاة».

وقال التوربشتي: إسناد الملال إلى الله على طريقة الازدواج، والمشاكلة، والعرب تذكر إحدى اللفظتين موافقةً للأخرى، وإن خالفتها معنىً، قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشّورىٰ: ٤٠]). ثم نقل كلام الخطابي.

📖 **قلتُ**:

١ ـ حمل نصوص الصفات على الازدواج، والمُشاكلة، طريقة المؤوِّلة لنفي حقيقة الصِّفات.

٢ ـ الصحيح عند المحقّقين من أهل السُّنة والجماعة، في هذا الحديث وأمثاله من أحاديث الصفات، إمرارها كما جاءت، وأنها لا تطلق على الله إلَّا مقيّدة؛ كالاستهزاء، والمكر ونظائر ذلك من الصِّفات، والله أعلم.

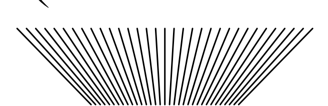
٣ ـ قال الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [«الفتاوى والرسائل» (١/ ١٧٩)]:

قوله ﷺ: «**فإن الله لا يمل حتَّى تملّوا**»، من نصوص الصفات، وهذا على وجه يليق بالباري، لا نقص فيه، كنصوص الاستهزاء، والخداع فيما يتبادر. اهـ

وقوله: (**كذا في «المرقاة»**): يعني: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» لملا علي قاري الحنفي، وقد سلك فيه مسلك أهل التأويل والتحريف لنصوص الصفات، وقد تقدم التنبيه عن عقيدته في «التحفة» التنبيه (الثاني).



التنبيه التاسع:



تأويل صفة «الإعراض» من صفات الله تعالى

(٣٢٤٣) حديث وائل بن حجر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ـ وفيه قوله ـ: **«أما لئن حلف على مال ليأكله ظالما ليلقينَّ الله وهو عنه معرض»**.

۞ قال الشارح (٩/ ٥٢):

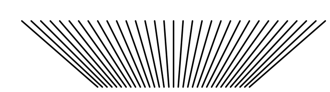
(«مُعرضٌ»: هو مجازٌ عن الاستهانة به، والسَّخط عليه، والإبعاد عن رحمته). اهـ

📖 **قلتُ**:

حمل نصوص الصِّفات على المجاز هي طريقة المؤوّلة من معطلة الصِّفات كما تقدم مرارًا.

وقد تقدم الكلام عن هذه الصفة في التنبيه (الثاني عشر) من التنبيهات على «تحفة الأحوذي».





التنبيه العاشر:

تأويل حديث: «احتجب الله عنه»

(٢٢٦٠) حديث أبي هريرة ﵁، وفيه قول النبي ﷺ: «...**وأيّما رجلٍ جحد ولده، وهو ينظر إليه، احتجب الله تعالى منه**».

۞ قال الشارح (٦/ ٢٥١):

(«احتجب الله تعالى منه»: أي حجبه، وأبعده من رحمته).

وقال في موضع آخر (٨/ ١١٨):

(قال القاضي: المراد باحتجاب الله عنه؛ أن لا يجيب دعوته، ويخيب آماله. كذا في «المرقاة»). اهـ.

📖 **قلتُ**:

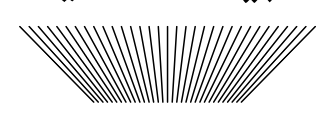
١ ـ لا يخفى أنّ هذا الكلام ليس من كلام أهل السُّنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، إنما هو من تأويلات الأشعرية الكُلّابية، الذي يدور على نفي حقيقة احتجاب الرب ﷿ عن خلقه.

٢ ـ أهل السُّنة والجماعة يُثبتون أن الله تعالى يحتجب عمن شاء من خلقه، بما شاء من الحُجُب، احتجابًا حقيقيًّا، كما جاءت بذلك الآثار.

وانظر التنبيه (الخامس عشر) من التنبيهات على «التحفة».



التنبيه الحادي عشر:



نقله كلام المفوضة بدون إنكار!

باب (النهي عن الجدال، واتباع المتشابه من القرآن)

۞ ختم الشارح هذا الباب؛ بنقل كلام أبي المعالي الجُويني في تفويض نصوص الصِّفات، ولم يتعقبه بشيءٍ!! فقال (١٢/ ٢٢٨):

(قال أبو المعالي الجُويني في الرسالة «النظامية»: ذهب أئمة السَّلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأينا، وندين الله به، اتباع سلف الأمة، وقد درج صحابة الرسول على ترك التعرض بمعانيها، وترك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا، أو محبوبًا، لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم، وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قطعًا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين، أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تعالى). انتهى.

📖 **قلتُ**:

١ ـ لا يخفى ما في هذا الكلام من الدَّعوة إلى القول بتفويض

معاني نصوص الصفات المخالف لمعتقد أهل السُّنة، بل ونسبة هذا المذهب الباطل إلى أصحاب النبي ﷺ.

وقد درج على هذا الافتراء الباطل كثير من متأخري الأشاعرة ممن يحكون الخلاف في الأسماء والصفات.

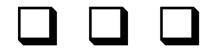
٢ ـ أبو المعالي الجويني كان من نفاة الصفات على طريقة المعتزلة، والجهمية، ثم انتقل إلى طريقة الأشاعرة مؤولة الصفات، ثم فرّ من التأويل إلى التفويض، كحال كثير من المتأخرين الذين لم يفهموا ما كان عليه أهل السُّنة في باب الأسماء والصفات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [«درء التعارض» (٥/ ٤١)]: وأبو المعالي، وأتباعه، نفوا هذه الصِّفات، موافقةً للمعتزلة، والجهمية، ثم لهم قولان:

أحدهما: تأويل نصوصها، وهو أوّل قولي أبي المعالي،كما ذكره في «الإرشاد».

والثاني: تفويض معانيها إلى الرب، وهو آخر قولي أبي المعالي، كما ذكره في «الرسالة النظاميّة»، وذكر أن السلف كانوا مجمعين على أن التأويل ليس بسائغ، ولا واجب. اهـ

وقد تقدم الكلام في المقدمة على بطلان مذهب المفوضة، وأنه من شر مذاهب أهل البدع والإلحاد.



التنبيه الثاني عشر:

تأويل صفة «النزول و المجيء» من صفات الله تعالى

(١٣١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزل ربنا** عز وجل **كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر**...» الحديث.

۞ قال الشارح في (٤/ ١٤٠):

(أخرج البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات»: عن أبي محمد المزني يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله من وجوهٍ صحيحةٍ، وورد في التنزيل ما يصدقه، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفَجر: ٢٢]، والمجيء والنُّزول صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة، والانتقال من حال إلى حال، بل هما صفتان من صفات الله تعالى، بلا تشبيهٍ جلّ الله وتعالى عما يقول المعطّلة لصفاته، والمشبّهة بها علوًّا كبيرًا). اهـ.

📖 **قلتُ**:

١ ـ أنكر الإمام أحمد رحمه الله على من رَوى حديث النزول وقال: ينزل بلا زوال، ولا انتقالٍ، ولا تغيّر حالٍ.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمه الله: كُنت أنا وأبي عابرين في المسجد، فسمع قاصًّا يقصُّ بحديث النزول، فقال: إذا كان ليلة النّصف

من شعبان، ينزل الله ﷻ إلى السماء الدنيا، بلا زوال، ولا انتقالٍ، ولا تغير حالٍ، فارتعد أبي رحمه الله، واصفرّ لونه، ولزم يدي، وأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخوِّض، فلما حاذاه، قال: يا هذا، رسول الله ﷺ أغير على ربه ﷻ منك، قل كما قال رسول ﷺ، وانصرف.

[«الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (٢١)]

٢ ـ قال حرب بن إسماعيل: سأل بشر بن السّري، حمّاد بن زيد قال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء «**ينزل الله إلى السماء الدنيا**»: يتحول من مكان، إلى مكان؟

فسكت حماد بن زيد، ثم قال: هو في مكانه، يقرب من خلفه كيف يشاء.

[رواه الخلال في كتابه «السنة»، وانظر: «درء التعارض» (٢/ ٢٤ ـ ٢٥)]

٣ ـ المُزَني المذكور هو من الأشاعرة المتأخِّرين، وليس هو بالمُزني صاحب الشافعي رحمهما الله، وقد سُئِلَ الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في [«مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٥/ ٥٤ ـ ٥٥)] عن كلام المزني السابق فقال: لا شكّ أنّ هذا القول باطلٌ، مخالفٌ لما عليه أهل السُّنة والجماعة، فإن الله سبحانه قد أثبت لنفسه المجيء، وكما أخبر عنه رسوله ﷺ بالنزول، ولم يبين لنا سبحانه، ولا رسوله ﷺ، كيفية النزول، ولا كيفيّة المجيء، فوجب الكفُّ عن ذلك كما وسع السلف الصالح رضي الله عنهم ذلك، ولم يزيدوا على ما جاء في النصوص، فالواجب السير على منهاجهم، ولزوم طريقهم في إثبات الصفات الواردة في الكتاب العزيز، والسُّنة الصحيحة، بلا كيف، مع الإيمان بأنه سبحانه لا كُفَوَ له، ولا شبيه له، ولا مثيل له، كما قال ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورىٰ: ١١]، ومعلومٌ أن نفي الحركة، والانتقال،

دخول في التكييف بغير علم، ونحن مَمنوعون من ذلك، لعدم علمنا بكيفية صفاته سبحانه؛ لأنه ﷻ لم يخبرنا بذلك، ولا رسوله ﷺ. اهـ

٤ ـ نقل الشارح ما جاء في صفة النزول لله تعالى من كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي.

والبيهقي في هذه الصفة، وغيرها من الصفات: كالإتيان، والمجيء، قد سلك مسلك أهل التأويل والتحريف المذموم عند أهل السُّنة.

فيقول في كتابه «الأسماء والصفات» (٣/ ١١١٧): وأما الإتيان والمجيء فعلى قول أبي الحسن الأشعري: يُحدث الله تعالى يوم القيامة فعلاً يُسمِّيه إتيانًا ومجيئًا (!!) لا بأن يتحرك، أو ينتقل، فإن الحركة، والسكون، والانتقال، والاستقرار من صفات الأجسام، والله تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء.. وهكذا قال في «أخبار النزول»: إن المراد به فعل يحدثه الله ﷻ في سماء الدنيا كلَّ ليلة يسمّيه نزولاً بلا حركة ولا نقلة، تعالى الله عن صفات المخلوقين. اهـ.

قلت: هكذا ينقل عن شيخه أبي الحسن الأشعري نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى كالنزول، والاستواء، والمجيء، والإتيان، وغيرها، فحقيقة قولهم: إن الله تعالى لا يأتي يوم القيامة، ولا يجيء، ولا ينزل، إنما هي أفعال يحدثها الله تعالى في السماء يسميها إتيانًا، ومجيئًا، ونزولًا!!

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٨٦): والأشعري وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر [يعني: الباقلاني] وغيره.. يقولون في النزول ونحوه من الأفعال هذا القول بناء على أصلهم في نفي قيام الحوادث به. اهـ.

قلت: أما أهل السُّنة فهم يثبتون نزولاً ومجيئًا وإتيانًا حقيقيًّا يليق بالله تعالى.

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد» (١/ ٢٨٩): (باب ذكر أخبار ثابتة السند صحيحة القوام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي ﷺ في نزول الربِّ جلَّ وعلا إلى السماء الدنيا كلَّ ليلة، نشهد شهادة مقرٍّ بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية؛ لأن نبيَّنا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل، والله جل وعلا لم يترك ولا نبيه عَلَيْهِ السَّلَامُ بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدِّقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته، أو بصفة الكيفية، إذ النبي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول. وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح: أن الله جل وعلا فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليه؛ إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل. اهـ.

وقال الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٢٤) في (باب الإيمان والتصديق بأن الله عَزَّ وَجَلَّ ينزل إلى السماء الدنيا كله ليلة): الإيمان بهذا واجب، ولا يسع المسلم العاقل أن يقول: كيف ينزل؟ ولا يرد هذا إلَّا المعتزلة، وأما أهل الحق فيقولون: الإيمان به واجب بلا جيف؛ لأن الأخبار قد صحت عن رسول الله ﷺ أن الله عَزَّ وَجَلَّ ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة.. وقالوا: من ردها فهو ضال، خبيث، يحذرونه، ويُحذرون منه. اهـ.

قلت: ولما حرف من حرف من معطِّلة الصفات حقيقة نزول الله تعالى وجعلوه فعلًا يحدثه الله يسمِّيه نزولاً؛ صرح بعض أئمة السُّنة بأنه ينزل بذاته، ردًّا على من نفى حقيقة نزول الله تعالى.

وممن صرح بذلك:

١ ـ نعيم بن حماد (٢٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان شديدًا على الجهمية المعطلة، وله مصنف في الرد على الجهمية.

[«التمهيد» (١٤٤/٧)]

٢ قال السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته في الحرف والصوت (ص١٢٨): وقد أقر الأشعري بحديث النزول، ثم قال: النزول فعل له يحدثه في السماء. وقال بعض أصحابه: المراد به نزول أمره، ونزول الأمر عندهم لا يصح. وعند أهل الحق الذات بلا كيفية.

٣ عبد الرحمٰن بن محمد بن منده (**٤٧٠هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال: إياك أن تكون فيمن يقول: أنا أومن برب يفعل ما يشاء، ثم تنفي ما في الكتاب والسُّنة مما شاء الله وأوجب على خلقه الإيمان به من أفاعيله كلَّ ليلة أن ينزل بذاته من العرش إلى السماء الدنيا، والزنادقة ينكرونه بزعمهم أن الله لا يخلو منه مكان. اهـ.

[من كتاب «شرح حديث النزول» (ص١٩٥)]

٤ أبو القاسم التميمي (**٥٣٥هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال وهو يتكلم عن حديث: «**إذا أراد الله أن ينزل عن عرشه نزل بذاته**». وقال أبو القاسم التميمي: (ينزل) معناه صحيح أنا أقرُّ به؛ لكن لم يثبت مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وقد يكون المعنى صحيحًا وإن كان اللفظ نفسه ليس بمأثور؛ كما لو قيل: إن الله هو بنفسه وبذاته خلق السماوات والأرض، وهو بنفسه وذاته كلَّم موسى تكليمًا، وهو بنفسه وذاته استوى على العرش؛ ونحو ذلك من أفعاله التي فعلها هو بنفسه، وهو نفسه فعلها، فالمعنى صحيح؛ وليس كل ما بين به معنى القرآن والحديث من اللفظ يكون من القرآن ومرفوعًا.

[«شرح حديث النزول» لابن تيمية (ص١٩٧)]

٥ الحافظ أبو موسى المديني الشافعي (**٥٨١هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ. فقد ضعَّف الحديث الوارد في هذا الباب، ثم أثبت صحة معناه.

[«مختصر الصواعق» (١٢٢٢/٣)]

٦ الحافظ أبو مسعود عبد الجليل بن محمد بن عبد الواحد الأصبهاني الملقب: بكوتاه (**٥٥٣هـ**) رَحِمَهُ اللَّهُ.

[«تذكرة الحفاظ» (١٣١٤/٤)]

وابن تيمية، وابن القيم رحمهما الله وغيرهما من أهل السنة.

انظر: «شرح حديث النزول»، و«مختصر الصواعق المرسلة».

قلت: ومن أهل السُّنة من أثبت لازم هذه الصِّفات كالحركة ردًّا على الجهمية الذين يثبتون اللفظ، ثم يحرفون المعنى ويبطلون حقيقة هذه الصفات.

قال حرب الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته التي ينقل فيها إجماع أهل السُّنة الذي أدركهم، واخذ عنهم العلم: والله تبارك سَميعٌ لا يشُكُّ، بصيرٌ لا يرتابُ، عليمٌ لا يجهلُ، جوادٌ لا يبخلُ، حليمٌ لا يَعجلُ، حفيظٌ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رَقيبٌ لا يغفلُ، يتكلَّمُ، ويتحرَّكُ، ويسمعُ، ويبصرُ، وينظرُ، ويقبضُ ويَبسط، ويَضحكُ، ويَفرحُ، ويُحبُّ، ويَكرَهُ، ويُبغِضُ ويَرضى، ويَسخَطُ، ويغضبُ، ويَرحمُ، ويَعفو، ويَغفِرُ، ويُعطي، ويَمنعُ، ويَنزلُ كُلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا، كيف شاءَ، وكما شاءَ، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشّورىٰ: ١١]. اهـ.

[«كتاب السنة» (٥٨/بتحقيقي)]

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٧٧): وذكر عثمان ابن سعيد الدارمي إثبات لفظ: (الحركة) في كتاب «نقضه على بشر المريسي)، ونصره على أنه قول أهل السُّنة والحديث، وذكره حرب بن إسماعيل الكرماني لما ذكر مذهب أهل السُّنة والأثر عن أهل السُّنة والحديث قاطبة، وذكر ممن لقي منهم على ذلك: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن الزبير الحُميدي، وسعيد بن منصور، وهو قول أبي عبد الله بن حامد وغيره. وكثير من أهل الحديث والسُّنة يقول المعنى صحيح؛ لكن لا يطلق هذا اللفظ لعدم مجيء الأثر به.. إلخ.

قلت: والمقصود من هذا أن أهل السُّنة يثبتون نزولاً حقيقيًّا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ، ولا يحرفونه تحريف أهل التأويل والتعطيل.

تنبيه مهم:

اعلم ـ وفَّقك الله لاتِّباع طريقة أهل السنة والأثر ـ أنَّ مُعطِّلة الصِّفات إذا أرادوا نفي ما ثبتَ مِن صِفات الله تعالى بالحيلة والمكر؛ عمدوا إلى ألفاظٍ مُجملة كـ: (الجسم)، و(الجارحةِ)، و(الحيزِ)، و(التركيبِ)، و(الأبعاضِ)، و(الانتقال)، و(الحركة) وغيرها، ووضعوا لها معاني لم تأتِ في الكتاب، ولا السُّنة، ولا في لُغةِ العربِ؛ ثم نفوها عن الله تعالى، وغرضهم بذلك أن يتوهّم من لا يعرف مُرادهم أنَّ قصدهم تنزيه الله وتوحيده.

ﱠ قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٤٤٠): وهؤلاء النفاة تجدهم دائمًا يعتمدون هذه الطريقة المتضمنة للتلبيسِ والتَّدليسِ، وينفون بها حقائق ما أخبر الله به عن نفسه؛ فيأتون إلى ألفاظٍ مَعناها في اللُّغة العربية أخصّ من معناها في اصطلاحهم؛ فينفون معناها العامّ الذي اصطلحوا عليه، ويوهمون النَّاس أنهم إنما نفوا معناها المعروف في اللُّغة، والنَّاس أوّل ما يَسمعون تلك الألفاظ إنما يفهمون منها معناها اللُّغوي فيوافقونهم على النَّفي تعظيمًا لله، وتنزيهًا له، ومرادهم نفي المعنى العام الذي اصطلحوا عليه، وقد جمعوا في ذلك: تحريف لغةِ العربِ عن مَواضعها، وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه، ولبس الحقّ بالباطل في النّفي والإثبات.

فمعرفة مُراد هؤلاء وكلامهم من تمامِ مقاصد الدِّين؛ ليتمكّن أهل السُّنة والحديث من ردِّ باطلهمُ وتَبيينِ إفكهم. اهـ.

ﱠ وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الدرء» (٥/ ٥٧) ـ وهو يتكلم عن الألفاظِ المُجملة التي تشتمل على الحقِّ والباطل ـ، قال:

وعامة من أطلقها في النَّفي أو الإثبات أرادَ بها ما هو باطل، لا سِيما النفاة؛ فإن نفاة الصِّفات كلّهم ينفون: (الجسم)، و(الجوهر)، و(المتحيّز)،

ونحو ذلك، ويُدخلون في نفي ذلك نفي صفات الله.. فعامة من يطلق ذلك إما مُتناقض في نفيه وإثباته، يثبت الشيء بعبارة وينفيه بأُخرى، أو يثبته وينفي نظيره، أو ينفيه مُفصلًا، ويثبته مُجملًا، أو بالعكس، أو يتكلّم في النَّفي والإثبات بعبارات لا يُحصّل مضمونها ولا يحقق معناها.

وهذا كثير في الكِبار فضلًا عن الصِّغار، وكثير منهم لا يفهم مراد أكابرهم بهذه العبارات، وهم يعلمون أنَّ عامتهم لا يفهمون مُرادهم، وإنما يظنونه تعظيمًا وتسبيحًا من حيث الجُملة.. إلخ.

وقال أيضًا في «درء التعارض» (٢/ ١٠ وما بعدها): كانت المعتزلة تقول: إنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن (الأعراضِ)، و(الأبعاضِ)، و(الحوادثِ)، ومقصودهم نفي الصِّفات، ونفي الأفعال.. فإنهم إذا قالوا:

(إنَّ الله مُنزَّهٌ عن الأعراضِ) لم يكن في ظاهرِ هذه العبارة ما يُنكر؛ لأن النَّاسَ يفهمون من ذلك أنه مُنزَّهٌ عن الاستحالة، والفساد: كالأعراض التي تعرض لبني آدم، من الأمراض، والأسقام، ولا ريب أن الله مُنزَّهٌ عن ذلك؛ ولكن مقصودهم أنه ليس له: عِلمٌ، ولا قُدرةٌ، ولا حياةٌ، ولا كلام قائمٌ به..!!

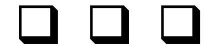
وكذلك إذا قالوا: (إنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن الحُدودِ، والأحياز، والجهات) أوهموا النَّاسَ أن مقصودَهم بذلك: أنه لا تَحصره المخلوقات، ولا تَحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيحٌ، ومقصودهم: أنه ليس مُباينًا للخلق، ولا مُنفصلًا عنه، وأنه ليس فوق السَّماوات ربٌّ، ولا على العرشِ إلهٌ..!!

وإذا قالوا: (إنه ليس بِجسم)، أوهموا الناسَ أنه ليس من جنس المخلوقات، ولا مثل أبدان الخلق، وهذا المعنى صحيح؛ ولكن مقصودهم بذلك: أنه لا يُرى، ولا يتكلَّم بنفسِهِ، ولا يقوم به صفة.. وأمثال ذلك!!

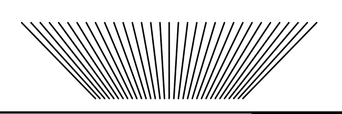
وإذا قالوا: (لا تحله الحوادث) أهموا النّاسَ أن مُرادهم أنه لا يكون محلًّا للتغيُّراتِ، والاستحالات، ونحو ذلك من الأحداثِ التي تحدث

للمخلوقين، فتُحيلهم وتفسدهم، وهذا معنى صحيح؛ ولكن مقصودهم بذلك: أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسِهِ، ولا له كلامٌ، ولا فعل يقوم به يتعلَّق بمشيئته وقدرتِهِ، وأنه لا يقدر على استواء، أو نُزول، أو إتيان، أو مجيء.. ونحو ذلك!! اهـ.

وانظر إن أردت زيادة بيان في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلٰهية»، المبحث (١٥) (الألفاظ المُحدثة التي يستخدمها أهل الكلام ويريدون منها: نفي حقيقة صفات الله تعالى).



التنبيه الثالث عشر:



القول بالتبرك المذموم

(١٩٧٩) حديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه في حلق شعره ﷺ وفيه: .. فأخذ بشق رأسه الأيمن فحلقه فجعل يقسّم بين من يليه الشعرة والشعرتين..

❁ قال الشارح (٥/ ٣١٧):

(قال الشوكاني: فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه).

📖 **قلتُ**:

١ ـ نقل الشارح هذا الكلام من كتاب الشوكاني «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» (باب النحر، والحلاق، والتقصير، وما يباح عندهما).

واعلم أن الشوكاني قد سلك في كتابه هذا، وفي تفسيره «فتح القدير»، مسلك أهل التأويل والتعطيل، كما لا يخفى على كل ذي بصيرة، ومن ذلك:

أ) قوله في [«نيل الأوطار» (باب التشديد في الولايات) (٨/ ٢٦٣)]: «وكلتا يديه يمين» قال في «النهاية»: أي أن يديه تبارك وتعالى بصفة الكمال، لا نقص في واحدة منهما؛ لأن الشمال تنقص عن اليمين.

وكلّ ما جاء في القرآن، والحديث، من إضافة اليد، والأيدي، واليمين وغير ذلك من أسماء الجوارح إلى الله، فإنّما هو على سبيل المجاز، والاستعارة، والله مُنزهٌ عن التشبيه، والتجسيم. اهـ

قلتُ: كذا نقل هذا الكلام، ولم يتعقبه بشيء!!

وقد تقدم الكلام عن كتاب «النهاية في غريب الحديث»، وعن صاحبه ابن الأثير في التنبيه (٨) من كتاب «التحفة».

ب) وأما تفسيره وسُلوكه فيه منهج الخلف في التأويل والتعطيل، فكثيرٌ جدًا ومن أعظمها:

١ قوله بالوقف في مسألة القرآن، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢].

فقال وهو يتكلم عن موقف أهل السُّنة من فتنة خلق القرآن، وإجماعهم على كفر من قال بأنه مخلوقٌ (٣/ ٣٩٧): .. بل جاوزوا ذلك إلى تكفير من وقف، وليتهم لم يجاوزوا حَدَّ الوقف، وإرجاع العلم إلى علام الغيوب، فإنه لم يسمع من السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى وقت قيام المحنة وظهور القول في هذه المسألة شيء من الكلام، ولا نقل عنهم كلمة في ذلك، فكان الامتناع من الإجابة إلى ما دعوا إليه، والتمسك بأذيال الوقف، وإرجاع علم ذلك إلى عالمه هو الطريقة المثلى، وفيه السَّلامة، والخلوص من تكفير طوائف من عباد الله، والأمر لله سبحانه وتعالى. اهـ

قلت: قد سئل الإمام أحمد رحمه الله عمن يقول: أنا أَقِفُ في القرآن تورعًا؟

قال: ذاك شاكٌ في الدين، إجماعُ العلماء والأئمة المتقدمين على أن القرآن كلام الله غيرُ مخلوق، هذا الدين الذي أدركتُ عليه الشيوخ، وأدرك الشيوخ من كان قبلهم على هذا.

[«طبقات الحنابلة» (١/ ٤٦١)]

٢ تأويله لصفات الرب عزَّ وجلَّ، ومن الصفات التي أوّلها: العلو، والوجه، واليد، والمجيء، والإتيان، والمحبة، والغضب وغيرها من الصفات.

ج) ومما أنكر عليه كذلك:

قوله بجواز التوسل البدعي المحرم وهو التوسل إلى الله تعالى بذوات الأنبياء والصالحين وجاههم وأشخاصهم.

فقد سئل عن: لو قصد الإنسان قبر رجل من المسلمين مشهور بالصلاح، ووقف لديه، وسأل الله بأسمائه الحسنى وبما لهذا الميت من المنزلة.

فأجابه: إنه لا بأس بالتوسل بني من الأنبياء، أو ولي من الأولياء، أو عالم من العلماء .. فهذا الذي جاء إلى القبر زائرًا، ودعا الله وحده، وتوسل بذلك الميت، كأن يقول: اللهم إني أسألك أن تشفيني من كذا، وأتوسل إليك بما لهذا العبد الصالح من العبادة لك، والمجاهدة فيك، والتعلم والتعليم خالصًا لك، فهذا لا تردد في جوازه. اهـ

[«الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد» للشوكاني (٨١و٨٢)]

فلهذا المخالفات العقدية لأهل السنة والجماعة اشتدّ نكير أهل السُّنة عليه؛ ومن ذلك كلام الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ (١٢٨٥هـ) صاحب كتاب «فتح المجيد» قال: والاستدلال بقول شيخنا أولى من الاستدلال بقول الشوكاني، لأنه رجلٌ من أهل صنعاء، يُخطئ كثيرًا، وإن كان يُصيب في بعض، فليس هو حُجة على أحدٍ، ولا يُحتجُّ بقوله، ولو لم يكن إلا أنه مجهول الحال في العلم والدين، لكفى، وإن كان ينظر في الكتب، فالذي بضاعته ما يأخذه عن الشوكاني، مُزجي البضاعة، وافي الغباوة والوضاعة. اهـ.

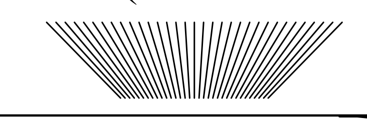
[«الرسائل والمسائل النجدية» (٣٦٠/١)]

تنبيه:

نصر صاحب كتاب «منهج الشوكاني في العقيدة» عدم تراجع الشوكاني عن شيءٍ من المخالفات العقدية المدونة في كتبه، واحتجّ على ذلك بأن الشوكاني قد فرغ من كتابه: «التحف في مذهب السلف» قبل فراغه من تفسيره بسنة! والله أعلم.

٢ ـ أما مسألة التبرك بشعر أهل الفضل فقد سبق التنبيه عليه في التنبيه: (الثامن عشر) من التنبيهات على «التحفة».

التنبيه الرابع عشر:



جعله بعض الأشاعرة والجهمية مجددين لهذا الدين!

(١٣١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «**إن الله يبعث لهذه الأُمة على رأسِ كل مائة سَنة من يجدد لها دينها**».

۞ ساق الشارح (١١/٢٥٩) تحت هذا الحديث أرجوزة السيوطي في ذكر أسماء مجددي الدين لأُمة محمد ﷺ.

📖 **قلتُ**:

١ ـ خلَّط السيوطي في عَدِّه من المجددين بين السُّني، والأشعري، والجهمي!!

فذكر من المجدِّدين: عمر بن عبد العزيز، والشَّافعي رحمهما الله، ثم تبعهم بذكر الأشعري، والباقلاني، والإسفراييني، والغزالي، والرازي، والرافعي، وابن دقيق العيد، والبلقيني، وختمهم بذكر نفسه من المجددين!!

٢ ـ أقرّه الشارح على كل هؤلاء ولم يتعقبه بشيء!!

وهذا من العجب!! فإنّ من هؤلاء من رُمي بالأشعرية، ومنهم من رُمي بالجهمية، فكيف يكون هؤلاء، مجددي لأمة محمد ﷺ أمر دينهم وسنة نبيهم ﷺ ؟!!

٣ ـ لقد تعقَّبَ الشيخ سُليمان بن عبد الرحمن بن حمدان

(١٣٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى السُّيوطي على نظمه هذا في كتابه [«مُلاحظاتي حال مُطالعاتي» (ص٤٥ ـ ٤٦)] فقال:

فأقول: أحسن ما يُجابُ به السُّيوطي، أن يُقال: ليس بأمانيّكم، ولا أمانيّ أهل الكتاب.

إنَّ تجديد الدِّين ليس بالسَّهل، ولا يستحقُّ اسم المجدِّد إلَّا من كان له أثرٌ ظاهرٌ في الدِّين بإحياءِ السُّننِ وإماتة البدع: كعمر بن عبد العزيز، والإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب.. وأمثالهم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.

وقد خلَّطَ السيوطي في نظمِهِ كعادتِهِ في التَّخليطِ في كلامِهِ!!؛

فإنّ بعض من ذكرهم قد أحدثوا في الدَّين أصولاً مُبتدعةً تُنافي الدِّين فضلاً عن أن يكونوا من المُجدِّدين.

فأبو الحسن الأشعري واضعُ قواعد مذهب الأشاعرة، وقد ضَلَّ به فئامٌ من النَّاسِ، وتمسَّكوا به ..

والغزالي خاض مع الفلاسفة، وألَّفَ كتابه «تهافت الفلاسفة» ـ في الردّ عليهم ـ؛ ولكنَّه وقع فيما وقع فيه، فلا للإسلام نَصَر، ولا لأعدائه كَسَرَ، ولذا عنه ألفّ ابن رشد الحفيد كتابًا في بيان ما غلط فيه سَمَّاه: «تهافت التهافت».

وأما الرَّازي، وما أدراك ما الرَّازي؟ فهو رافع راية الضَّلالة، وواضع قواعد الجهالة؛ فمن ذلك قوله: (إنّ نصوص الكتاب والسُّنة أدلَّة، لفظيّة، لا تُفيد اليقين)، وقوله: (إنَّ العقل أصلُ النَّقل، فإذا جاء النَّقلُ بما يخالف مُقتضى العقل، قدَّمنا العقل).

وقد ردَّ عليه في قوله هذا وفي غيره من ضلالاتِهِ إمامُ السُّنة، وقامع البدعة شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه.

ومثل الرازي لا يحلُّ أن يُلقَّب: (بفخر الدين)؛ لأنَّ الدِّين لم يَنَلهُ إلَّا

مِحنة وبليَّةً فضلاً عن اعتباره مجدِّدًا، بل يُعدُّ في أقواله الضَّالة مارقًا ومُلحدًا، ومن جملةِ مؤلفاتِهِ السَّخيفة الضَّالة: كتاب «السِّرّ المكتوم في السحر ومُخاطبة النُّجوم»، و «الرسالة العلانية في الاختيارات السَّماوية».

وهذه أُمورٌ لا تدلُّ على استقامةٍ، والله أعلم بما مات عليه، وقد زعمَ بعضُهم أن هذه الكُتب مكذُوبة عليه؛ ولكن هذا الزعم غير صحيح. اهـ

٤ قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ [«عيون الرسائل والأجوبة على المسائل» (١/ ٤٣١ - ٤٣٢)]:

ولهذا المجدد علامة يعرفها المتوَسِّمون، وينكرها المبطلون، أوضحها، وأجلاها، وأصدقها، وأولاها: محبّة الرعيل الأول من هذه الأمة، والعلم بما كانوا عليه من أصول الدين، وقواعده المهمة، التي أصلها الأصيل، وأُسّها الجليل: معرفة الله تعالى بصفات كماله، ونعوت جلاله، وأن يوصف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، من غير زيادةٍ، ولا تحريفٍ، ومن غير تمثيلٍ، ولا تكييف، وأن يعبدوه وحده لا شريك له، ويكفروا بما سواه من الأنداد والآلهة.اهـ

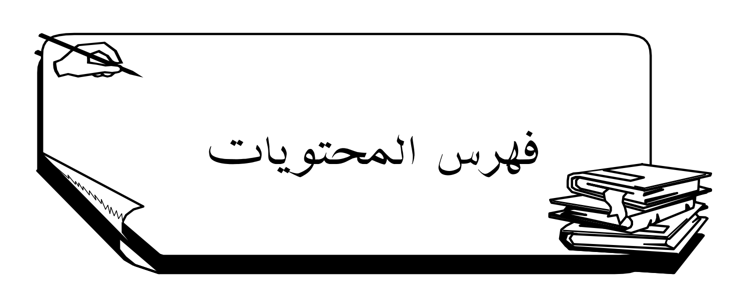
٥ أخذ الشارح يستدرك على السيوطي بعض ما فاته من أسماء المجددين، وزاد عليه مجدّدي القرون الأُخرى إلى القرن الثالث عشر، والغريب أنه لـم يذكر منهم من عُرف بالتوحيد والعقيدة الصحيحة؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى، وغيرهما ممن عُرف بالتوحيد، والسُّنة، وقمع البدعة، في كلِّ قرنٍ. والله أعلم.



فهرس المتعقب عليهم

❑ ❑ ❑

فهرس الكتب المتعقبة



الموضوع	الصفحة

فهرس كتاب
التنبيهات على تحفة الأحوذي

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

فهرس كتاب «تنبيهات على عون المعبود»

❑ ❑ ❑